


VELUT
ARBOR
ÆVO

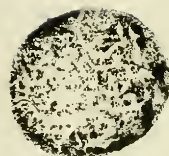


## فهرست نتائج الافكار شرح اظهار الاسرار

مم

## فهرست الحاشية

بحث اسماء عددلر صفت واقع اولدیغی
وقتلرده موصوفلرک مفردیله
تابع در






بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى ❊ وفضلها على سائر الاصوات بنظم درر حروف المبانى ❊ وبفضله رفع الخطأ عن الامة عامة ❊ وبتكوينه كان الافعال تامة ❊ ولايسع ظروف الكنايات تعريف موصولات نعمائه ❊ ولاينأتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه ❊ والصلوة والسلام على من اوتى جوامع الكلم من بين المرسلين ❊ محمد الذى اعرب عن حجج الدين للعالمين ❊ وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه ❊ والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه ❊ اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام ❊ واصرف جوارحنا عما منع فى الاسلام ❊ وابدل مغفرتك عما جنينا به غلطا ❊ واجعنا مع الموحدين لا القائلين شططا (امابعد) فيقول العبد الفقير ❊ الى عطف ربه القدير ❊ الشيخ مصطفى بن حمزه ❊ اسكنهما الله بفضله فى الجنة ❊ ان كتاب اظهار الاسرار ❊ للفاضل صاحب امعان الانظار بديع الفضل فى الاعصار ❊ مارأت مثله الابصار ❊ خلف السلف الاخيار ❊ سند الخلف الاحبار ❊ مولانا الشيخ محمد المحقق الحقانى والنحرير الحبر المدقق الربانى ❊ الشهير المعروف بالبركوى ❊ الفائز بالنوال الوفى ❊ اسكنه الله فى جنة مفتحة الازهار ❊ واركنه فى مسكنة تجرى من تحتها الانهار ❊ لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات

قوله ولايسع ظروف الكنايات الظروف جمع ظرف وهو الوعاء والكنايات جمع كناية لفظ اريد به لازم معناه كطويل النجاد المراد به طويل القامة والاضافة من قبيل اضافة المشبه به للمشبه باعتبار ان اللفظ متضمن لمعناه فكانه محيط به احاطة الظرف بمظروفه والتعريف الاعلام فاعل يسع وموصولات جمع موصول ضد المقطوع والنعماء ان فتحت نونه مد وان ضمت قصر وهى الشئ المنعم به والانسب هنا المد لمشاكلة آلائه واضافة موصولات لها من اضافة الصفة لموصوفها والمعنى ان الكنايات المحيطة بمعانيها كاحاطة الظرف بمظروفه لاتسع اعلام اى افادة واداء نعم الله تعالى المتواصلة على عبيده اى تقصر عن افادتها والاعلام بها كما قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لاتحصوها فنعم الله على عبيده لاتدخل تحت العد ولا الاحصاء ولذلك قيل افرد النعمة فى الآية مع ان العد انما يتعلق بالمتعدد ؟ ❊ عبقة ❊

عميقة ۞ واعتبارات لطيفة ۞ ورموز خفية ۞ ومرتبا بالتراتيب البديعة ومنسبكا فى الاساليب البريعة ۞ ومقصورا على محض الفوائد ۞ ومحذوفا ماهو كالزوائد ۞ مع غاية الاقتصار ۞ ونهاية الاختصار ۞ ولهذا طار كالامطار فى الاقطار ۞ وصار كالامثال فى الاعصار ۞ ونال فى الآفاق حظا من الاشتهار ۞ اشتهار الشمس فى نصف النهار ۞ وكان اظهار اسراره والتعمق فى الاغوار ۞ قد اوقد فى افئدة الطالبين النار ۞ سألنى بعض الاخوان ۞ واخص الخلان ۞ ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ۞ ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ۞ ويبين ماله وماعليه ومافيه ۞ مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية موجزا غاية الايجاز بلا اخلال ۞ تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال ۞ فقلت لهم انى قد وهن العظم منى ووهنت الطبيعة والقوى ۞ وقاحت القطيعة والجوى ۞ وطمت ولازبنى عدة العلل ۞ ووجبت وقار بنى علدة الاجل ۞ مع انكدار اوانى وانتشار جنانى من نائبات وحول ۞ واين الصفاء هيهات ابقاع الامل ۞ وقد صدر منى الوعد بمنزلة العهد فى اثناء هذا الكلام ۞ انى ان وهب لى ربى ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام ۞ ثم لما وهب لى ربى ولدا سميا لفخر الانام ۞ اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام ۞ فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس ۞ لوصل الى ضرب اخماس باسداس ۞ فلاح لى ان لبس فيه فلاح ۞ سوى اسعاف حاجتهم وانجاح ۞ فنظرت الى ماعندى من البضاعة فوجدتها مزجاة ۞ وتأملت ضعف استطاعتى فوجدتها غير مزجاة ۞ غير انى الهمت بان الضرورات تبيح المحظورات ۞ فشرعت فيه معترفا بان شروع مثلى فى مثل هذا من الفضاعة ۞ كما ان كتابة الاشل من الاضاعة ۞ ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير ۞ ومامن ممكن عليه بعسير ۞ وتوكلت على الحى الذى لايموت ۞ وكل حى غيره يموت ۞ ومن يتوكل على الله فهو حسبه ۞ ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه ۞ ثم لما وهب لى شقيقه عبدالله لوعده الكريم بقوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم ۞ بفضله العظيم

٣ اشارة لعجز الانسان عن ﴿٣﴾ نعمة واحدة لان اعترافه بتلك النعمة شكر وهو نعمة ايضا

ولما ان كل نعمة وان كانت ترا اى واحدة لكنها فى الحقيقة نعم لاتتناهى باعتبار مايترتب عليها وينشأ عنها من بقية النعم وما وصل الى الانسان من المضار والآلام والامور الغير الملائمة نعم ايضا باعتبار مايترتب عليها من تكفير السيئات ورفع الدرجات ولله در القائل ۞ اذا كان شكرى نعمة الله نعمة ۞ على له فى مثلها يجب الشكر ۞ فليس بلوغ الشكر الا بفضله ۞ وان طالت الايام واتسع العمر ۞ فان مس بالسراء عم سرورها ۞ وان مس بالضراء اعقبها الاجر ۞ وبقى ان نفى احاطة الكنايات بموصولات نعمائه تعالى لايستلزم عدم احاطة الصريح بها لان الصريح اكثر افرادا اذ هو فى قوة كل احد ولا كذلك الكنايات لافتقارها الى لوازم ووسائط ومن ثمة كانت

الحقيقة فى اللسان اكثر منها ومن المجاز واصلا لهما فيجوز ان يحيط بها صريح العبارة ٧

لزم علينا الاقدام على وجه الاهتمام * فلما تيسر الاتمام بعون الملك الغفار * سميته بنتايج الافكار * سائلا منه تعالى ان ينفع به هذين الوالدين وسائر الطلاب * ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب * ثم اقتضى الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الآخرة * انا لله وانا اليه راجعون * لايسئل عما يفعل وهم يسئلون * جعل الله بفضله جنة المأوى لهما مأوى * وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا فى العقبى * والمرجو من اخوان الصفاء * ان لاينسوهما من الدعاء * لانهما كالعلة الغائية لهذا * لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا (نظم) لئن ادركت فى نظمى فتورا * ووهنا فى بيانى للمعانى * فلا تنسب انقصى ان رقصى * على مقدار ايقاع الزمان * ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد * وعليه الاجماع فى الدفتر العتيق والجديد * صيانة لتأليفه عن الاقطعية والاجزمية * على ما نطقت به المقالة القاسمية * على قائلها الصلوات الاحدية * والتسليمات الابدية قال (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد) له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له * والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا * والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا وغيره * والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفى * والشكر اللغوى اعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود * والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح واخص من وجه منه * والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب الوجود * كذا فى الامعان شرح المصنف رحمه الله للمقصود ولامه للجنس اوالاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه



---

٧ مع ان العبارة مطلقا قاصرة عن الاحاطة فلامعنى لذكر الكنايات هنا لايهامه ان القاصر عن الاحاطة بالتعريف هو الكنايات وليس كذلك وبهذا تعلم ان مانقل عنه هنا من قوله وعدم وسع ظروف الصريحات بالطريق الاولى بديهى البطلان غنى عن البيان (حسن مصرى)

٩ قوله بعموم المجاز هو عبارة عن ان يستعمل اللفظ فى معنى كلى شامل للمعنى الحقيقى والمعنى المجازى وذلك كاطلاق لفظ اسد على المجترئ اى صاحب الجرأة والقوة فان هذا المعنى يتناول الرجل الشجاع الذى هو المعنى المجازى والحيوان المفترس الذى هو المعنى الحقيقى للفظ الاسد وهنا يراد بالحمد معنى كلى شامل للمعنى اللغوى والعرفى وتوضيحه ان الحمد اذا استعمله اللغوى فى معناه اللغوى كان حقيقة عنده وان استعمله فى معناه العرفى ٦

بالمسند كما فى التوكل على الله والكرم فى العرب فيكون جميع افراده متصفا بالمسند اما فى الاستغراق فظاهر واما فى الجنس فلان المسند اليه هو الماهية فى نفسها لا فى ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كما فى قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية ☼ وما وقع لغير الله تعالى فى الظاهر فراجع الى الله تعالى فى الحقيقة والمصنف رحمه الله اختار الثانى فى الامعان لظهوره فى اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له فى الخارج فيكون فى الافادة اوفى وبمقام الثناء احرى ☼ فان قلت فى اى معنيى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراده الاخر خارجا عن التخصيص الذى يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه اكمل ☼ قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز ٩ ☼ اعلم ان الحامد فى بدء تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان جعله جزأ من شكر عرفى بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين (لله) اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثانى بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثانى للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادى وهو المختار عند المصنف رحمه الله حيث قال فى الامعان ان اللام للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذفت الف لاه فى الخط لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام حذفت همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا كل ما فى اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام

---

٦ يكون مجازا واستعمال اهل العرف بالعكس حقيقة عندهم فى المعنى العرفى مجاز فى المعنى اللغوى نظير ما قيل فى لفظ صلاة اذا استعملها اللغوى فى الدعاء حقيقة وفى الافعال المخصوصة مجاز والشرعى بالعكس فاذا قصد بلفظ الحمد كلا المعنيين معا كل واحد بخصوصه فى اطلاق واحد لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى لفظ واحد وهو ممنوع فيصار لعموم المجاز بان يراد مطلق الثناء اعم من ان يكون باللسان او غيره فى مقابلة الاحسان او غيره ولا شك ان هذا معنى كلى عام لجميع افراد المعنيين واستعمال لفظ الحمد فى هذا المعنى يرجع للمجاز المرسل الذى علاقته الاطلاق عن التقييد فعموم المجاز من قبيل المجاز المرسل لكنه اطلق عليه هذا اللفظ لعموم معناه وتناوله للمعنى الحقيقى والمجازى
(حسن مصرى)

ثم اللام نحو للحم ذكره فى الامعان (رب العالمين) اى مالكهم ومبلغهم
الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما
يعلم به الصانع وهو كل ماسواه من الجواهر والاعراض انما جمع ليشمل
ماتحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون
كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله
لغيرهم على سبيل الاستتباع (والصلاة) ٨ هى فى اللغة الدعاء او التعظيم
تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس بالفصول فنه
قيل الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء
ثم نقلت فى عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة
لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوى المتنوع على الانواع الثلثة ولامها
كلام الحمد فى تحمل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره
مولانا نور الدين صاحب الهوادى ومراده والله تعالى اعلم القصر الادعائى
اوالاستغراق العرفى اذ جنس الصلاة اوجميعها غير مختص بنبينا
عليه الصلاة والسلام ولذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده
فى ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهنى و يحتمل
ان يكون مراده ماراده مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء اوجميعه
اوجنس التعظيم اوجميعه وارد اونازل (على محمد) ودعاؤه تعالى
ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه الصلاة والسلام واحسانه تعالى اليه عليه
السلام وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة
والاحسان منه تعالى و بما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع
الثلثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها فى اطلاق واحد
اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم (فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى
يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء
قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ❊ ان الله وملائكته يصلون
على النبى ياايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ❊ ومحمد فى الاصل
يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله
الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى فى حقه عليه الصلاة والسلام



٨ ثم اللام فيها للعهد
الذهنى اى بعض فرد من
افراد الصلاة كائن على
محمد ولامساغ لجعله للعهد
الخارجى لعدم الفرد
المعهود ولالجعله للجنس
من حيث هو هو المستلزم
لكون جميع الافراد له ولا
لجعله للاستغراق الذى
معناه كل فرد من افراد
مدلوله لانه ليس كل فرد من
افراد الصلاة على نبينا
محمد عليه السلام لاحقيقة
و لا ادعاء اما حقيقة
فظاهر واما ادعاء فلانه اما
يتنزل غيرها من الصلاة
على غيره من الانبياء
والملائكة وغيرهم منزلة
العدم وفساده ظاهر واما
بان يراد افرادها المتبادرة
بحسب التفاهم فى العرف
وليس لها افراد متفاهمة
حتى تكون مرادة بها ثم
على فى قوله على محمد فى
الاصل صلة تلفظ الصلاة
مستدعية للنزول قال الله
تعالى صلوا عليه ثم فصل
عنه و جعل خبرا لافادة
الدوام على ما عرفت
و فصل الصلة عن
المصادر قياس على ما افاده
الشيخ الرضى نحو المرور بزيد والبعد عنه وغير ذلك فحينئذ يقدر المتعلق ؟

انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الارحمة للعالمين (وآله) اى اتباعه صحابة اوغيرهم فلذا ترك عطفها اولتركه عليه السلام فى تعليم كيفية الصلوة عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى (اجمعين) تأكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق (وبعد) اى بعد الفراغ من البسملة والحمدلة والصلولة والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما اوعاطفة له مع سياقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة (فهذه) الفاء جواب اما المقدرة اوالموهومة اجراها مجرى المحققة (رسالة) ٧ وهى الوساطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين لمافيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التى تتلى بعد اوالتى بين الدفتين وعلى الثانى يكون اشارة الى المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن اوفيه وفى الالفاظ اوفيهما وفى الكتابة ولوعكس لاحتيج الى حذف المضاف فى المبتدأ او فى الخبر فافهم (فى) بيان احوال (مايحتاج اليه كل معرب) او فى تحصيل ادراكاتها والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لايحتاج فضلا عن كونه اشد (اشد الاحتياج وهو) اى مايحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج (ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل) اذ مالم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفى اى لفظ يعمل لايمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمونث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلثة على

٢ من الافعال العامة اى الصلوة كائنة على محمد والمورد كائن بزيد ولاحاجة الى تقدير نازلة فالحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب (فتح الاسرار)

٧ رسالة قال فى القاموس الارسال التسليط والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت فى العرف ابتداء او بعد نقله الى معنى المراسل الى طائفة من الالفاظ والمعانى مختصرة مشتملة على مباحث علمية لوجود معنى الارسال والايصال فيهما فالامور التى اشير اليها بهذه اما الفاظ او معان وعلى كل تقدير يجوزان يرادبالرسالة الالفاظ اوالمعانى فان اريد بالامور الالفاظ وبالرسالة كذلك اواريد بهما المعانى فالحمل ظاهر وان اريد باحدهما الالفاظ وبالآخر المعانى فلابد من تقدير مضاف فى جانب المبتدأ اوالخبر والثانى اولى لكونه بعد الاحتياج او من حمل الاسناد على المجاز العقلى لان بين الدال والمدلول مناسبة تامة يمكن بها ادعاء اتحادهما فالوجوه ثمانية ٤

سبيل التتبع كما لايخفى على من تتبع كلامه (اى الاعراب) انما فسره به للتنبيه
على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث
وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين فى
الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء
بشأنها المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة (فوجب ترتيبها) اى جعل
الرسالة ثابتة (على ثلثة ابواب) فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل
على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل
على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها فلا بد له
من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى
القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة اومشتملة على ثلثة
ابواب وقصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال
الفاضل العصام اختلفوا فى حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى
عن العامل المذكور واورد عليه انه حينئذ هو الحذف فلا معنى للتسمية
بالتضمين ودفع بانه لا بعد فى تسمية قسم منه شايع فى كلامهم باسم خاص
* وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بان معنى المكنى به
قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين لابد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه
لا اتجاه له اذ لا بعد فى ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها
ولكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز * وقيل هو عبارة عن ان يقصد
بالمذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه
ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم
حينئذ جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه فى ضمن
عامل آخر لاسيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه
من غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه * قوله قد لا يقصد ثبوته
اى تحققه فى نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض
المحققين من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط
فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط
لا تحققه * واما على ما اختاره فى شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه

٤ فهذه الالفاظ الفاظ مختصرة اوفهذه المعانى معان مختصرة اوفهذه الالفاظ دوال معان مختصرة او فمعانى هذه الالفاظ معان مختصرة اوفهذه المعانى مداولات الفاظ مختصرة اودوال هذه المعانى الفاظ مختصرة اوفهذه الالفاظ معان مختصرة اوفهذه المعانى الفاظ مختصرة (فتح الاسرار)

كزيد فى جاءنى القوم خلا زيدا فان خلا لازم لا ينصب المفعول به بلا حرف الجر والحذف فى مثله غير قياسى فضمن معنى جاوز فلو كان معناه كما ذكره يلزم جعل المفعول به القوى معمولا لعامل لا من غير تقدير منه

٩ لا لنفى الجنس وسى بمعنى المثل اسمها مضاف الى المستثنى وهو هنا اذا المضاف الى كان فحينئذ ما زائدة اوالى ما وهى نكرة غير موصوفة وما بعدها بدل منها وعلى كلا التقديرين خبره محذوف منه

للتخليص من ان تحققه شرط فلا يرد حتى يحتاج الى الدفع ولكن يرد ان الموضوع له فى الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما فى التضمين فالمعنى المذكور والمعنى المتضمن مقصودان لذاتهما واوفرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد فى اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به فى شرح الفرائد والعلامة التفتازانى فى التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعماله فيه فلا يلزم مالزم فى الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ آخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور (الباب الاول) الذى عهد جزأ من الرسالة لفظا او معنى كائن (فى) بيان احوال (العامل) ومسوق له وجعل المعانى ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعانى باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعانى محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد لا يكون مستقرا فى محله ومتجاوزا عنه فى حالة واحدة اوفى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل فى لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ماقاله السيد والتعليل على ماقيل حتى قيل ان فى هنا ايضا للتعليل كما فى قوله تعالى ﴿فذلكن الذى لمتننى فيه﴾ فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة حينئذ الى ماذكر من التوسع فى تصحيح الظرفية وهكذا اسماء العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين واشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة

قوله اى الذى عهد اشارة الى ان ال للعهد الذكرى لتقدم مدخولها فى قوله فوجب ترتيبها على ثلاثة ابواب (حسن مصرى) قوله ومسوق له عطف على قوله كائن وغرضه ان لفظة فى كما يصح ان تكون للظرفية فيقدر كائن يصح ان تكون للتعليل بمعنى اللام فيقدر ما يناسبها كمسوق ونحوه فلا تحتاج للتأويل المذكور على تقدير الظرفية كما سيصرح بذلك آخرا وبهذا تعلم ان الاولى اومسوق اوبدل الواو لان هذا اشارة لنوع آخر من التقدير فى المتعلق يختلف عليه المعنى والعطف بالواو يوهم خلافه (حسن مصرى)

قوله توسع شائع لان النسبة التى بين المعانى والالفاظ اعنى الدالية والمدلولية مشبهة بالنسبة التى بين الظرف والمظروف وكلمة فى مستعملة فيها مجازا بتشبيه الارتباط الواقع بين الدال والمدلول بالارتباط بين الظرف والظروف فهى ٧

على معرفتها اذ بعضه فعل و بعضه اسم و بعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا معرفا لها ولكل قسم من اقسامها و يبين كون كل منهما عاملا كلا او بعضا فى اثنائه و يعرف العامل و يقسمه ثانيا فقال (اعلم) بخطاب عام (اولا) اى قبل الشروع فى المقصود فى الصحاح والقاموس اذا جعلت اولا صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه فى الاول اول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام (ان الكلمة) لامها للجنس من حيث وجوده فى ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو رأى البعض والتعريف تبعى فعلى هذا فى الضمير استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام فى اوائل شرحه للكافية (وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها و بين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده فى ضمن الفرد وانما التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب وقال الشيخ الرضى وهو اشتقاق بعيد ٩ (وهى) الواو اعتراضية (اللفظ) هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج (وتعريفه المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف التلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو كون المراد مما فى التعريف لغويا لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به كما لا يخفى كذا فى الامتحان (خرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات والنصب (عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع) ولان اسم المفعول ادل على المقصود وهو البقاء فى الحال المتبادر منه بخلاف الماضى فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل فى الصفة الافراد (والوضع المطلق تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثانى ولو بغيره للعالم به (والوضع اللفظى نوعان شخصى هو تعيين لفظ معين بنفسه اى بمادته

٨ استعارة تبعية لان المعنى الحقيقى للظرفية منتف هنا اذ لا تحيز للظروف ولا احتواء للظرف ثم تلك النسبة الواقعة بين الدال والمدلول يجوز اعتبارها من اى طرف فيصح جعل كل واحد منهما ظرفا ومظروفا فبالاعتبارين فتارة يجعلون الالفاظ مظروفة فى المعانى وتارة يعكسون ولا حجر فى شئ من ذلك فمراد الشارح بالتوسع ما ذكرناه من التجوز (حسن مصرى)

قوله مأخوذان اى مشتقان منه قال الامام الرازى الاشتقاق على نوعين اصغر واكبر فالاصغر كاشتقاق صيغ الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصدر والاكبر تقليب اللفظ المركب من الحروف الى انقلاباته المحتملة مثلا للفظ المركب من الحرفين كالميم والنون يقبل انقلابين كمن ونم والمركب من ثلثة احرف يقبل ستة انقلابات مثل المركب من الكاف واللام والميم كلم كمل لكم لمك مكل ملك ٩

وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعى هو تعيين هيئة افرادية اوتركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصى والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه اومناسبه فهو فرع الوضع ذكره فى الامتحان (عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء يأباه وليشمل التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اى بالتعيين زائدا على المشهور ولابد منه متعلق بفهم قوله هيئة افرادية كما فى الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله اوتركيبية كما فى المركبات كلامية اوغيرها وخرج بهذا المهملات كالديز والميز ومقتضيات الطبع كاح والمحرفات عن الوضع غلطا كالمبشوم المحرف عن المشؤم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به بتوهم انه مجعول له ( وبقى الحرف لان احتياجه الى متعلقه فى الدلالة وفهم معناه لافى التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع (واما المجاز فلا وضع فيه لاشخصيا ولانوعيا (نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لاوضع (ولوقيل نسميه وضعا فلامشاحة فى الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية (لمعنى) هو فى الاصل مصدر ميمى ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى مايقصد بشئ اواسم زمان اومكان ثم نقل اليه اواسم مفعول وفى الاصل معنى كمرمى ثم خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لانظير لتخفيفه (خرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لابازاء المعنى (ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا فى مفهومه تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها الذكره فى مفهومه كما سبق وللمصنف رحمه الله فى هذا المقام تحقيق مذكور فى الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع فى هذه الرسالة ابن الحاجب فى ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال

٩ الى غير ذلك ثم المراد بالاشتقاق الواقع فى قولهم هذا اللفظ مشتق من كذا هو الاصغر قال التفتازانى فى التلويح الاشتقاق يعتبر تارة باعتبار العلم فيقال هو ان تجد بين اللفظين تناسبا فى اصل المعنى والتركيب فيرد احدهما الى الآخر فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه وتارة باعتبار العمل فيقال هو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه من الحروف الاصلية وترتيبها فتجعله دالا على معنى يناسب معناه فالمأخوذ المشتق والمأخوذ منه هو المشتق منه فاوقع فى عبارة بعض المحققين من ان الاشتقاق هو رد كلمة الى اخرى لتناسبهما فى اللفظ تفسير للاشتقاق باعتبار العلم (حسن مصرى)

٩ قوله وهو اشتقاق بعيد وذلك لان التناسب ههنا بين المشتق والمشتق منه ليس الا باعتبار التأثير المخصوص الذى هو لازم معنى الجرح اى التأثير الذى يصحبه الالم وليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وذلك ظاهر ٧

(مفرد) صفة لمعنى وهو مالا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا يوهم ٣ ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز فى التعريف قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتى على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر فى المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فالقتل حقيقة كما حققه المصنف رحمه الله فيما علقه على الامتحان فى بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية اوغيرها ومثل قائمة و بصرى مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا (فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها اجمعا (قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف رحمه الله كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفيته ٩ كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفى هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان (ثلثة فعل) سمى باسم مدلوله التضمنى وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس ما فى الكافية لان الكلام فى العامل وهو اصل فى العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به (وهو) اى الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهى الاقتران باحد الازمنة الثلثة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا احتيج الى التأويلات التى ذكرت فى الامتحان او مفيدا اقتران المعنى فوجب حينئذ ان يراد به المعنى التضمنى الذى هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال (مادل) وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه

٧ ولا التزاميا من حيث انه لم يفهم منه بل هو يحصل فى بعض افراده والمشهور فى المناسبة المعنوية بين المشتق والمشتق منه ان يدخل معنى المشتق منه فى المشتق (حسن مصرى)

قوله فيما علقه على الامتحان قال هنالك مثل من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فزمان الوقوع والمقتولية واحد فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل حيا فان الحى مجاز باعتبار الكون فان لم تفهم هذا ادقته فاجعل القتيل مجازا كما فعله شراح الحديث وقس على هذا و بعطف المعطوف اقول فى ظنى ان ابن السبكى فى عروس الافراح جعل الحديث حقيقة بنحو ماقيل هنا فليس مما تفرد به الامتحان (حسن مصرى)

٣ قوله يوهم وذلك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما فى صيغة ٦

وتذكير الضمير في دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لاعن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي ( بهيئته وضعا ) اى دلالة وضع اوزمانه اودلالة وضعية اوحال كونه موضوعا او وضعيا ( على احد الازمنة الثلثة ) اى الماضي والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له بوضع نوعى كما وضع مادته للحدث بوضع شخصى ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كماذكرها القوم لعدم الاحتياج اليه لانه بماذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا ايضا كما يخرج الاسم لان منه مالايدل على الزمان اصلا كرجل وضرب ومنه مايدل عليه لكن بمادته لابهيئته كامس وغدا والآن وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غيرموضوعة للزمان حتى يدل عليه وضعا بل انمايدل كل منها عليه عقلا اوبغلبة الاستعمال وهذه غيرمعتبرة (فان قيل ان قولهم ان كلامن اسمى الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر بكون هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا ( قلت معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلايلزم كونه موضوعا لزمان ولايخرج الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل عليه وضعا ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لايخفى على من له الاذعان (فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال ولوسلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فلا اشكال اصلا ( ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدئ بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادته التمييز الذاتي ولذا قدم قال (ومن خواصه)

٦ فعل اوغيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه مثلا اذا قلت جاءني رجل راكب يوهم ظاهر الكلام بحسب اللغة ان اتصافه بالركوب سابق على المجئ وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد هنا فانا نعلم قطعا ان اتصاف الكلمة بالافراد والتركيب انماهو بعد الوضع لاقبله قال العصام ولايخفى عليك ان مثل هذا الابهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه ( حسن مصرى )

٩ حيث قال انه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز عن مثله في الحدة والثقل تمييزا في المسموع

خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اى بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبنى على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتدأ التقديم مع مايتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر فى الدار وان من للتبعيض والافلا دليل على بعضية المجموع التى هى المقصودة بل على بعضية كل منه على تقدير كون من للتبعيض وحده وهى ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلادليل عليها ايضافى اللفظ وان حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها مالم يذكر هنا كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التأكيد (وهى جمع خاصة وخاصة الشئ مايختص به ولايوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراده اوغير شاملة وماذكر هنا من القسم الثانى والحد لايكون الاشاملا (دخول قد) الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لاتصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها ذكره فى الامتحان وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلى اوتقليله او توقعه وتقريب الحدث الماضى الى الحال وشئ منها لايتحقق الا فى الفعل (فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم الدور (قلت ذلك معلوم بالاستقراء لامن الاختصاص فلادور فافهم (والسين) اى سين الاستقبال بقرينة سوف (وسوف) ويسميان حرفى التنفيس لكنه فى الثانى زائد (وجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلى بالاستقبال المعلوم بالاستقراء (وان) لانه لتعليق الشئ بالحدث الفعلى (ولم ولما) لانهما لنفى الحدث الفعلى (ولام الامر) لانه لطلب الحدث الفعلى (ولا النهى) لانه لطلب تركه ولايتصور كل منها الا فى الفعل ٩ ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو

او للقصر كذا قال عبد الغفور ورده العصام بقوله وليس التقديم للحصر والاللغا ووجهه ان خاصة الشئ مايوجد فيه ولا يوجد فى غيره وهذا بعينه معنى الحصر لانه اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه وقد يجاب بان التخصيص بالنسبة الى ذات الشئ والحصر بالنسبة الى اعتقاد المخاطب فمرجع كل منهما غير الآخر فلالغو (حسن مصرى)

قوله وخاصة الشئ مايختص الخ كذا عرفها الجامى قال عبد الغفور ولايوجد فى غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبى وذلك لان معنى يختص به انه يوجد فيه ولايوجد فى غيره فلم يكتف بقوله يختص به اهتماما بالجزء السلبى (قال العصام انه تفسير لكل من جزئى يختص لان النفى فى قوله ولا يوجد فى غيره متوجه الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فالمراد اثبات الوجود ونفيه فى الغير ٣

رأى الرضى اوالوصف اوالبيان بتأويل الدال على النهى كذا في الامتحان (قال السيد السند في حاشية الكشاف ان اسمائها اذا اريد بها انفسها قدتزاد في آخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لاتزاد فاحفظه (كله عامل على ماسيجئ) في بحث العامل القياسي (واسم) ماخوذ من السمو وهو العلو سمى به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما (وهوما) اى كلمة بقرينة جعله قسما منهما (دل على معنى) وضعا اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة مايكون الكلمة كلمة باعتبارها وهى الدلالة الوضعية اواكتفى بماذكره في تعريف الفعل (ولما كان كون المعنى في نفسه اوفي نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله (مستقل بالفهم) اى بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضا فالمراد يعني يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه اويفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجئ (غير مقترن) وضعا تركه اكتفاء بماذكره في تعريف الفعل اى في الفهم عمادل عليه (باحد الازمنة الثلثة) والظاهر المناسب لماسبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول مادل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم في الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب به يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند عدم فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا زيد ضارب امس اوفي الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل به ودخل به ماخرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس ورويد (ومن خواصه) تذكر ماذكره في الفعل (دخول التنوين

---

٣ وبقرينة نفي الوجود في الغير يراد الاثبات فيه فيكون معنى لا يوجد في غيره اى يوجد فيه ولايوجد في غيره هذا توضيح ماذكره ثم قال بعده مشيرا للاعتراض على عبد الغفور فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص لم يتدبر اوتدبر فلم يتذكر الحق مع عبد الغفور لان الاختصاص ثبوت الشئ للشئ وانتفاؤه عما عداه فهو امر مركب من الامرين وهما الثبوت والانتفاء وليس احدهما قيدا للآخر حتى يخرج على قاعدة رجوع النفي للقيد دون المقيد وانما لم يقل مايوجد في شئ ولايوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوى والعرفي باخذه الاختصاص في كل منهما (حسن صبرى)

٩ قوله ثم انه اى النهى قوله بتنكير المضاف وهو لاقوله والا اى على تقدير عدم تنكيره يلزم تعريف المعرفة لان لا علم لنفسه اذ

وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لالتأكيد والمراد به ماسوى الترنم والغالى فانهما غير مختصين بالاسم لم يستثنهما كما استثنى البيضاوى لانهما فى غاية الندرة لايردان عند الاطلاق صرح به فى الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اى لتقرره واصالته فى الاعراب الذى لايوجد فى الحرف اصلا ولا فى الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابق المستقل وهو لايوجد الا فى الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجئ وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون جمع المذكر السالم الذى لايوجد الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابلته فى جمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد فى جمع المؤنث السالم الذى لايوجد الا فى الاسم بشهادة الاستقراء هذا على رأى ابن الحاجب وانكر الزمخشرى تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان (وحرف الجر) لانه لافضاء معنى الفعل اوشبهه الى الاسم اوالمأول به فلابدخل الا اياها واورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزأ من حروف المبانى وحرف الجر كلمة لايدفع هذا كما لايخفى لوجود الافضاء فى كل منها ولوسلم ذلك فالافضاء انما يوجد فى البعض دون الكل كما يجئ والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المصنف رحمه الله تعالى فى وجه الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح فى الامتحان (ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد نبه فى الامتحان انه لايكون قرينة للمبتدى ثم ان فى هذا اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف وهو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ماذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها

٧ المقصود به لفظه والقاعدة ان اللفظ متى قصد به نفسه صار علما لنفسه (حسن مصرى)

قوله بان هذا منقوض اعلم ان تقرير الدليل هكذا حرف الجر لافضاء معنى الفعل اوشبهه الى الاسم وكل ماكان كذلك فهو مختص بالاسم النتيجة حرف الجر مختص بالاسم فاشار للصغرى بقوله لانه للافضاء وطوى الكبرى وذكر النتيجة وهى قوله فلا يدخل الا اياها الخ لان قوله فلايدخل الخ معناه هو مختص بهما فكبرى الدليل يتوجه عليها المنع بان يقال لانسلم ان كل ماكان لافضاء معنى الفعل الى الاسم يختص به بسند لم لايجوز ان يفضى معنى الفعل ولا يختص كالهمزة والتضعيف فهذا نقض تفصيلى اورده على مقدمة معينة من الدليل مقترن بسند فقوله ورد بان هذا المشار اليه الدليل الذى ذكر صغراه وطوى كبراه وقوله منقوض اى يمنع الكبرى نقضا تفصيليا وقوله بالهمزة والتضعيف بيان لسند النقض (حسن مصرى)

زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولاماذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابقى المستقل المفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا فى الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامى مجازى له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله (وكونه مبتدأ وفاعلا) وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل فى المسند اليه المبتدأ او الفاعل والبواقى فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثانى التأخير (ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص حينئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ فحينئذ لا يلزم المحذوران وانما يلزمان لورجع اليه باعتبار خصوصه النوعى فالمعنى كون الشئ مبتدأ وفاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شئ والمسند اليه مبتدأ او فاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا فى حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجئ فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة (ومضافا) اى كون الشئ مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا فى الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هى به (وبعضه عامل كاسم الفاعل) على ماسيجئ فى بحث العامل القياسى (وبعضه غير عامل كانا وانت والذى وحرف وهو) فى اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ماكان فى طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفى الاصطلاح (مادل على معنى غير مستقل بالفهم) ولا مقصود بالملاحظة (بل آلة) وتابع (لفهم حال (غيره) وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا

بفتح الهمزة عطف على قوله ان الاختصاص اى وعلى تقدير عود الضمير للاسم يلزم ايضا الدور وقوله معرفته اى معرفة كونه مبتدأ وفاعلا قوله بانه اى الضمير فى كونه قوله المحذوران اى عدم الافادة ولزوم الدور قوله خصوصه النوعى وهو الاسمية لان الاسم نوع من الكلمة واعلم ان اصل هذا الكلام ماذكره شراح الكافية عند قول ابن الحاجب والاسناد اليه فقال الجامى والمراد به كون الشئ مسندا اليه فما لوافى توجيهه جعل الضمير عائدا على شئ مع كون المتبادر من سوق عبارة المصنف ان ضمير اليه فى الاسناد اليه راجع الى الاسم اذا لم يذكر بوجه من الوجوه المعتبرة فى المرجع شئ سواه لانه لورجع الى الاسم لخلا الحكم عن الفائدة وايضا لا يصح كون الاسم مسندا اليه علامة

 يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم فيلزم الدور وقال الفاضل الهندى ٢

ومعنى الاسم مثلا معنى من فى قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه ومعنى الابتداء تقول ابتداء سيرى من البصرة وقع فى يوم كذا فلزم كون معنى الحروف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد ولزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى فى غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل (فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقة لزم دخول الفعل فى التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد فى دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف قدس سره وان اريد التضمنية زاد الفساد بعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمنى غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمنى غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم فى المطابقية (قلت المراد الاعم ولفظ فقد مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح فى الامتحان وصرح فى تعليقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة (وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ثم) اعلم اى بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم (العامل) الذى هو المقصود وثم للتراخى الزمانى او الرتبى اظهر الاضمار مع ان الظاهر لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثانى المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهى عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد المعرف (هو ما) اى شئ لفظا او غيره (اوجب بواسطة) بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولابد منها والا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة (كون) بالنصب (آخر الكلمة) فعلا او اسما حقيقة او حكما معربة او مبنية

بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من لفظ اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فائدة والمراد بالطبيعة النوعية الكلمة وبالصنفية الاسم اى بملاحظتها وهذا جواب لسؤال مقدر كانه قيل الحكم باختصاص الاسناد الى الاسم غير مفيد لان الضرورة كافية فى امره فلا حاجة الى الخبر عنه لكونه لغوا فاجاب بقوله والحكم عليه آه قال بعض من حشى العصام ان ما ذكره ههنا من نحو هذا الكلام ليس بشئ اذ لا معنى لكون الشئ مسندا اليه او كون الكلمة مسندا اليها من خواص الاسم كما لا يخفى على اهل البصيرة بل الضمير راجع الى الاسم قطعا او المعنى الاسناد الى الاسم من خواصه او كونه مسندا اليه من خواصه ولا شك ان هذا الكلام مفيد يدعو بداهة هذا الحكم وعدم افادته

فهو عن معنى الخاصة اذ لا يلزم من وقوع كون الاسم مسندا اليه كون الاسناد اليه ﴿٤﴾ على

(على وجه مخصوص من الاعراب) بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة المجانسة لا الاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به (فان قيل المراد بالواسطة المعاني الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب على ماسيبينه فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجب الكسر لكنه ليس بهذه الواسطة (قلت كون المراد بها ماذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل في تعريفه فيمابعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولايخفى ان هذا لايصلح له لان معرفة العامل لاتحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وفقك الله تعالى لحط العقد (والمراد بالواسطة مقتضى) بالكسر (الاعراب) فيخرج بها عن التعريف مالايعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلي من الحروف الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلي فيلزم كون ذكرها فيما سيأتي استطرادا مع كونه من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصاب كذا اعترض في الامتحان على تعريف البيضاوي لحرف الجر ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم كما يجئ هذا مفهوم من كلامه ايضا في بحث المجرورات في الامتحان (وهو) اي مقتضى الاعراب (في الاسماء) حال من المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو الظاهر (توارد المعاني المختلفة عليها) اي كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام الآحاد الى الآحاد السواء يجوز ان يكون على التفاوت

للشئ (حسن مصري) قوله الدور وجهه انه لما جعل قيدا في تعريف العامل توقف معرفة العامل عليه وقد اخذ العامل في تعريف الاعراب فلزم توقف الاعراب على العامل والعامل على الاعراب فقوله لذكره الضمير يعود للمصنف والضمير في تعريفه يرجع للاعراب اي لذكر المصنف العامل في تعريف الاعراب حيث قال فيما سيأتي الاعراب شئ جاء من العامل يختلف به آخر المعرب حينئذ قوله اي كل الخ كل مبتدأ وقوله وارد خبر والمقصود افادة ان كل واحد من هذه المعاني الثلاثة يتوارد على كل اسم لانها موزعة على الاسماء كما يفيده ظاهر مقابلة الجمع بالجمع من الانقسام على الآحاد فان ما ذكروه لا يقتضي ان يلزم في مقابلة كل واحد واحد لان انقسام الآحاد على الآحاد كما يجوز على

فالمقتضى فى التحقيق هو المعانى كما يشعر به قوله فانها الخ وقوله وهى تقتضى الى آخره لا توارد ها لكن اضافته اليها اشارة الى ان اقتضاءها له بسبب تواردها عليها (فانها) اى المعانى المختلفة ( امور خفية تستدعى علايم) اى كل امر منها يستدعى علامة على حدة (ظاهرة) لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حالا فى آخر الكلمة فتقديرية وان فى نفسها فمحلية كما يجئ فى الباب الثالث ( لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون آخر زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية ) اى بواسطة الفاعلية الواردة ( على زيد و) بواسطة ورود (المفعولية على غلام) بسبب تعلق ضرب بهما) تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى ( واوجب غلام ايضا كون اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا اليه لغلام) بسبب تعلقه به (فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الاسماء ) بسبب تعلقه بها (وهى) اى المعانى الخفية ( تقتضى نصب علايم هى الاعراب) فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعانى وعلايمها انما هو اعتبار النحويين ( واما فى التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة وجعلها النحويون كانها هى الموجدة على ما هو رأى الرضى وقال الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان وجعل العامل آلة مبنى على التنزيل ايضا (اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه ( وفى الافعال) اى مقتضى الاعراب فيها (المشابهة التامة للاسم) اى اسم الفاعل كما سيجئ التصريح به ( وهى فى المضارع فقط ) لا فى سائر الافعال وانما لم يقل وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى بيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسماء ( وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة اوللتنبيه على تنوع المضارع كالجحد المطلق والمستغرق الى غير ذلك اوللنظر الى الافراد

٩ فباع القوم دوابهم يفهم منه ان كل واحد من القوم ﴿ ٢٠ ﴾ باع قومه من الدواب فيجوزان يكون واحد دواب متعددة واواحد دابة فقط (حسن عصرى) ٧ قوله الحكم الافرادى اى الاحاطة بالافراد على سبيل الافراد لا الاجتماع على الصحيح قال فى التلويح الصحيح ان الحكم فى الجمع المعرف الغير المحصور انما هو على الاحاد دون الجمع بشهادة الاستقراء والاستعمال وقال مولى خسرو فى مرآة الاصول الاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد فى الخارج خصوصا فى الجمع فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة من حيث هى هى وقد تمسك ابو بكر رضى الله عنه حين اختلف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخلافة وقال الانصار منا امير ومنكم امير بقوله عليه السلام الائمة من قريش ولم ينكره احد فحل محل الاجماع وايضا اتفقوا على صحة الاستثناء منه وهو دليل العموم ويخصص الى الثلثة لانه ادناه فالتخصيص الى مادونها ٣ ﴿ فانه ﴾

(فانه مشابه لاسم الفاعل) ولو صورة كما فى صورة دخول اللام عليه فانه حينئذ فعل معنى كما سيجئ (لفظا ومعنى واستعمالا اما) الشبه (الاول) وهو الشبه لفظا (فلموازنته) اى المضارع (له) اى لاسم الفاعل (فى الحركات) اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا (والسكنات) فى عددهما وترتيبهما وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمثا كلة (قال المصنف رحمه الله واما التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فلبس بمفيد هنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى الكل الافرادى ٧ فى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره (نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج) مثل بمثالين من الاصليين (واما الثانى) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما) اى المضارع واسم الفاعل (الشيوع) والانتشار بين المعانى والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم الشايع فى كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة فى كل منهما والحمل على الشيوع بعيد والتصريح به اولى (والخصوص فان الاسم) اى اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع) بين الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص) انما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل فى المعنى والتحقيق على ما هو رأى الجمهور كما سيجئ (وانما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد (ثم ان فى اختيار اللام اشارة الى ان الاختلاف الجارى فى حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جار فى الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب سيبويه كما فى حرف التعريف (نحو ضارب) فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما (والضارب) فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف

٣ يخرج اللفظ عن الدلالة على الجمع فيصير نسخا وقولهم محلاة باللام مجاز عن الجنس اى فيبطل معنى الجمعية كقوله تعالى (لا تحل لك النساء من بعد) وهى تشمل الواحدة فصاعدا وكقولهم فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض والمراد الجنس للقطع بان ليس القصد الى عهد ولا استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشترى العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد الا ان ينوى العموم فحينئذ لا يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه واليمين تنعقد لان عدم تزوج جميع النساء متصور وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز ليس على الاطلاق بل كونه مجازا عن الجنس فى صورة ليس فيها العهد ولا الاستغراق انتهى وبما ذكر يعلم ان تفسير الجمع بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد وكذا التقوية بمسئلة اليمين لان اللام فيها الجنس لا للاستغراق لان النهى للمنع وتزوج جميع نساء الدنيا ليس ممكنا حتى يمنع ٨

اواسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب (كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال) قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد فى الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا تشتد الحاجة الى حرف الحال (يحتمل الحال والاستقبال) قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثانى (نحو يضرب وعند دخولهما) اى دخول احدهما (عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب ومايضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن) حالية اومقالية وهى حرف الاستقبال فى المضارع وامس فى الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما (الى الحال) لاقتضاء مفهومهما الوقوع (واما الثالث) وهو الشبه استعمالا (فلوقوع كل منهما صفة لنكرة) بحسب الظاهر واما لتحقيق فجزء اول منهما (نحو جاءنى رجل ضارب او يضرب) فانها فى الاول مركبة وفى الثانى جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء (ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب فهذه المشابهة) اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا (تقتضى تطفل المضارع) اى تبعيته الاسم (فيما) اى فى شئ (هو) اى الاسم (اصل فيه وهو) اى ذلك الشئ (الاعراب) والمراد به هنا استعداد الآخر الحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا اوتقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما يقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا الشبه الذى بينه وبين اسم الجنس ونظر المصنف رحمه الله ادق وبالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة كل منهما تامة كما اعترفوا فى بيان وجه اشتراط احد الزمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضى لم تكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت فى كلا الجانبين ولانه حينئذ لا يظهر من هذا الشبه اثر

يصدق على الواحد كالكثير فمعنى الاضمحلال فيها لبس معناه فيما نحن فيه فلا تقوية (حسن مصرى)

قوله بالقلب اى العقل مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل وارادة الحال لان المدرك هو العقل قوله فلا دور وجه الدور ان اعمال العامل السماعى موقوف على السماع وكونه عاملا موقوف على العمل وحاصل دفع الدوران وصف كونه عاملا بطريق العرف واعماله بطريق السماع من اهل اللغة فاختلف جهة التوقف حينئذ قوله ولا يمكن ان يذكر الخ اذ لا يصح ان يقال كل حرف يجر كما يقال كل فعل يرفع مثلا بل يقال هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تجاوز ما سمعت من العرب مثلا قولنا الباء تجر ولم تجزم وان تنصب منحصر فيما سمع من العرب حينئذ لا قوله فان قيل معارضة للدليل الذى

يتقدم حرف الجر على الامور المذكورة واعلم ان تقرير الدليل الاول هكذا حرف الجر لا في

في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التنبيه الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم (فاعرابه لبس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم) اعلم اي بعد ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان (العامل) المراد به ما يعم الاصلي وما يلحق به اذ ذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا او لانه يراد فيما سبق المفهوم وهنا الافراد (على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ما يكون للسان فيه حظ) ولا يكون معنى يعرف بالقلب (وهو) اي اللفظي (على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي) في الاصطلاح (هو الذي يتوقف اعماله) بخصوصه (على السماع) والمراد به اللغوي فلا دور ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما سيجيء وانما قدمه على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجيء فلا بد من معرفته قبلها

٧فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على ما سيجيء كما يحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذي يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعي فللاطراد لحرف الجر (وهو) اي السماعي (ايضا)

٨قد يحتاج اليه الفعل وشبهه ومعناه الى العمل في بعض المعمولات وكل ما يحتاج اليه في العمل لابد من معرفته قبله فحرف الجر لابد من معرفته قبلها فالصغرى والنتيجة مذكورتان والكبرى مطوية ثم ان الصغرى مسلمة اما الكبرى فيتوجه عليها المنع بانا لا نسلم ان ما يحتاج اليه في العمل لابد من معرفته قبل اذ لا يتوقف عليه العامل الا اذا كان جزأ منه والجواب عن المنع تصحيح كون حرف الجر جزأ بقوله وهو من تمام العامل قيد في الكبرى المطوية به لا يتوجه عليها المنع المذكور واما دليل المعارضة فتقريره هكذا الفعل وشبهه ومعناه يحتاج اليها حرف الجر دائما وكل ما يحتاج اليه الشيء لابد من معرفته قبله ينتج الفعل وشبهه ومعناه لابد من معرفته قبله والجواب عن هذه المعارضة بمنع الكبرى بالمنع السابق والجواب عنه لا يجري هنا اذ ليست هذه المذكور من تمام العامل الذي هو حرف الجر بل يحتاج اليه للارتباط بها فلم يتم دليل المعارضة هكذا ينبغي ان تقرر

اى كاللفظى (على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى المضارع والعامل فى الاسم ايضا) اى كالسماعى (على قسمين عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى المبتدأ والخبر فى الاصل) اى قبل دخول العامل (ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبرا له) اى يسمى الاول اسما والثانى خبرا له (والعامل فى اسم واحد) قدمه لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على القياسى للاطراد له (حروف تجره) اى اسما واحدا استماعا ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصل وللحمل عليه فى غير (تسمى حروف الجر وحروف الاضافة) لوجود هما فى مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم او المأول به او حمل عليه (وهى عشرون الباء) هو (للالصاق) اى لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى نحو به داء وامسكت الحبل بيدى او مجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم ولذا لم يذكرباء وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملتصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان (ولما كان الالصاق اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لا بيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال وعدم من خروجه عن كونه حروف الجر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله وبخلاف اللام فانه يخرج عنه و يكون للابتداء والامر ولذا لا يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم (ومن) هى (للابتداء) فى المكان بلا خلاف وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى ● من اول يوم ● قيل علامته صحة ابراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ اليه منه فيه انه لا يتمشى فى نحو من التفضيلية ذكره فى الامتحان (واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو فى تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد (ولما كان هذا المعنى غالبا فيهما حتى قال المحققون انه الاصل والبواقى راجعة اليه ذكره

يعر رهذا المقام واماما اجاب به الشارح فلايخفى ركاكته واخلاله فانه جعل الفعل ماهية وصورة علم قبل الحرف وشبه الفعل سورة كذلك لاماهية ومعنى الفعل سيعلم فيما بعد وهذا مما لا ينفع فى دفع المعارضة ابدا حينئذ قوله ومنه اى من الالصاق المجازى القسم نحو اقسمت بك وبحياتك قوله ولذا اى ولكون القسم داخلا تحت الالصاق لم يذكر الباء الداخلة عليه قوله وهو اى الالصاق يستلزم المصاحبة الى آخره فكلما وجد الالصاق وجد المصاحبة ولا عكس كليا كما فى اشتريت الفرس بسرجه قال العصام فيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس فى مكان يقرب من السرج ولا يصاحب سرج الفرس فى الاشتراء فى وجد الالصاق بدون المصاحبة فلا نتم دعوى الالتزام ورده البسنوى بانه لما كان معنى مررت بزيد التصق مرورى بمكان الذى يلابسه ...ر انه لابد وان يكون مقارنا له ومصاحبا معه بخلاف اشتريت الفرس ٧

ابن كمال الكامل فى الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده
بيان العامل لا استيفاء المعانى قدمها ليناسب معناها فى الجملة (والى)
هى (للانتهاء) فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو
❁ تموا الصيام الى الليل ❁ بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك اى منته
ميله وشوقه اليك لم يذكر كونه بمعنى مع كقوله تعالى ❁ ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم ❁ لان ذلك ممنوع بل الحق عند كونها على معناها
بتضمين معنى الضم كما ذكره فى الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على عن
لمقابلتها لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى
مع ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا يستحق التقديم على ما قدم عليها
(وعن) هى (للبعد) لم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره
الدماميني فى شرح التسهيل (والمجاوزة) اى لتعدية شئ عن شئ
الى شئ آخر وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله
الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان
بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين
كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكروا من عمومها
للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة
كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمناسبتها لمن اذ قد يجوز استعمالها
فى محل ولو بالاعتبار بمن نحو سقاه عن العيمة اى بعده عنها بالارواء
ويجوز بمن بمعنى سقاه من جهة العيمة قال مولانا السرورى يقال
خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد (وعلى) هى
(للاستعلاء) اى استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح
او مجازا كعليه دين لان ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها
من البسائط لمناسبتها العن فى انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يمينى
ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله ❁ اذا رضيت على بنو قشير ❁ اى
عنى ❁ لعمر الله اعجبنى رضاها (واللام) هى (للتعليل) اى لبيان علة شئ
ذهنا كضربت للتأديب او خارجا كخرجت لمخافتك ولم يذكر كونها للعاقبة
كقوله تعالى ❁ ليكون لهم عدوا وحزنا ❁ ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب ❁

٧ بسرجه فانه لا يتصور فيه مثل ذلك المعنى بل يصح مع كون الفرس
فى مكان والسرج فى مكان
آخر بعيد منه فيتحقق
المصاحبة بدون الالصاق
بلا عكس
(حسن مصرى)
قوله لم يذكر كونها بمعنى
مع فيه ان المصنف لم يذكر
للحروف الا الاصلية
لا كل المعانى وكونها بمعنى مع
ليس اصليا فلا استقامة
لقوله لم يذكر آه قوله كما
ذكر فى الامتحان قال فيه
والحق انها بمعنى الانتهاء
بتضمين معنى الضم وليس
من تحقيقات صاحب
الامتحان بل صرح به
الرضى قال فى المتوسط
والتحقيق انها بمعنى
الانتهاء اى تضمونها
الى اموالكم فان قلت لاى
شئ ارتكب التأويل
فى الفعل بالتضمين دون
الحرف واما المرجح مع قول
الرضى ان اقامة بعض
حروف الجر مقام بعض
غير عزيزة فان هذا يرجح
بقاء الفعل على معناه
وجعل الى بمعنى مع والجواب
ان الرضى صرح فى موضع
آخر بان الاولى ٧

لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره فى الامتحان (والتخصيص) اى لبيان اختصاص شئ وارتباطه بالمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فلبس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما فى التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق وفى تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها قدمها على فى لبساطتها (وفى) هى (للظرف) اى لظرفية مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز او مجازا كالنجاة فى الصدق ومنه قوله تعالى ❊ ولاصلبنكم فى جذوع النخل ❊ فان التحقيق انها فيه للظرفية على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف قيل انها فيه بمعنى على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح فى وعلى ومنه قوله تعالى ❊ حتى اذا كنتم فى الفلك ❊ وقوله تعالى ❊ فاذا استويت انت ومن معك على الفلك ❊ قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة فى المرفوع نحو ما انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف فى (والكاف) هى (للتشبيه) نحو زيد كالاسد قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا (وحتى) هو (للغاية) نحو اكلت السمكة حتى رأسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب (ورب) هو (للتقليل) اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا للتكثير كما فى مقام المدح والذم نحو رب تال يلعنه القرآن قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا (وواو القسم وتاؤه) ولم يذكر باءه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل فى الالصاق

٦ ابقاء الحروف على معناها ما امكن وهنا امكن ابقاء الحرف على معناه بارتكاب التضمين فعدل اليه مع شيوعه فى كلامهم قوله ولو سلم اى مجيئها بمعنى مع لقلته لم يذكره فى الكلام حذف لا يتم المعنى بدونه الجاء اليه مجانبة ركاكة العبارة (حسن مصرى) قوله او بيان الفرق اى بين الحصرين ان كان المستفاد من اللام غير المستفاد من ال والفرق هو ان اللام الجارة تفيد حصر الحمد فى الله تعالى وتعريف المسند اليه يفيد حصر الحمد فى اختصاصه به تعالى وبين الحصرين تلازم فيقع احدهما تأكيد الاخر وفى شرح السيد خطبة الكشاف ما يفيد ان اختصاص الحمد به تعالى مستفاد من مجموع لامى التعريف والملك حيث قال بلامى التعريف والملك على اختصاص الحمد به تعالى وتحقيق هذا المبحث يحتاج الى التطويل تركناه لكون الذهن كليلا والخاطر م

فدمهما على حاشالانه قد يخرج عن الجارية بخلافهمـا ( وحاشا ) هو ( للاستثناء ) اى لاستثناء مابعده عماقبله ومعناه تنزيه المستثنى عمـا نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل فى الاقل كما يشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما فى الخروج عن الجارية لكنه لايخرج عن العامليه بخلا فهما ( ومذ ) قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ماصرح به الفـاضل العصـام على ان قولهم المذكـور غير موثوق به لما قال صاحب المغنى انه غير منقول عن العرب ( ومنذ ) هما ( للابتداء ) اى لابتداء زمان الفعل حال كونهما ( فى زمان الماضى ) يعنى انه اذا اريد بمابعدهما الزمان الماضى فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا اومنفيا هو ذلك الزمان الماضى لاجميعه كما اذاقلت سافرت من البلد اومارأيته مذ سنة كذا ولم تكن فى تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتى اوعدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن واما اذا اريد بمابعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى البعض فمعنا هما ظرفية لفعلهما مع التساوى كما اذاقلت مارأيته مذ شهرنا اويومنا وكنت فى ذلك الشهر اواليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا الشهر اواليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما فلايصح اعتبارهما مبدأ له ( وقد يكونان اسمين ) بمعنى اول المدة اوجميعها فيكون كل منهما مبتدأ ومابعدهما خبرا فهذا البيان استطرادى قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا ( وخلا ) قدمه لتقدم الخاء ( وعدا ) هما ( للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر ) كما يجئ التفصيل فى بحث المستثنى قدمهما على لولا لان كونهما حرف جر مختلف فيه مع قلتها فى الاستعمال ( ولولا ) هى ( لامتناع شئ لوجود غيره ) فانها يجر بها ( اذا اتصل بها ضمير ) كما ورد فى بعض اللغـات ( نحو لولاك لهلك عمرو ) فسيبويه تصرف فى العامل لئلا يلزم التأويل فى الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر يعنى نزل منزلته لانه فى المآل واقع

قوله اى ظرفية مدخولها الخ اشارة الى ان المراد النسبة الجزئية الحـاصلة بين الظرف والمظروف لان معانى الحروف نسبة جزئية لان الظرفية كون الشئ ظرفا اومظروفا بناء على جعل الياء للمصدرية قال فى المغنى والظرفية اما مكانيـة اوزمانيـة وقد اجتمعتـا فى قوله تعالى ﴿ الم غلبت الروم فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضـع سنين ﴾ قوله او مجازا ومنـه نظرت فى الكتاب بتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف قال العصـام وجريان هذا التشبيـه فى جميع مواقع فى انكر الرضى مجئ فى لغير الظرفية قوله ومنـه اى من المعنى المجـازى قوله على ضرب من الاستعارة بان يشبه اولا كون الشئ مستعلى عليـه لشئ بظرفية شئ لشئ فى تمكنه فيه فيدخل فى جنسه حتى كـانه صار لفظ الظرفية

٩ مستعار له فبتبعية ذلك صار كون الشئ
المخصوص وهو الجذوع
هنا مستعملا عليه للشئ
المخصوص وهو المصلوب
كا ظرفية المخصوصة
فاستعيرت منها كذلك
( حسن مصرى )
قوله حاصل لهذه الحروف
جعل الجار والمجرور ظرفا
مستقرا خبرا للا اذ لو كان
لغوا متعلقا بيد وجب
التنوين عند الجمهور لانه
حينئذ يكون اسم لا شبيها
بالمضاف وان صح ترك
التنوين على مذهب
البغداديين وقوله من
متعلق اما خبر بعد خبر
او خبر مبتدأ محذوف
تقديره هذا اى البد المنفى
كائن من متعلق قوله
من متعلق بفتح اللام قال
الشهاب الخفاجى فى
حواشى البيضاوى
حروف الجر تقتضى بمعانى
الافعال وما اشبهها
وما يقتضى بمعناه يسمى
متعلقها بفتح اللام وهى
متعلقة وقد يعكس ذلك
ففتح اللام ليس متعينا
بل اولوى قوله والظاهر
لابدا بالنصب والتنوين
قوله تعلق الجار به فيكون ٩

موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو ولو جودك والاخفش تصرف فى الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأو بل فجعله مستعارا المرفوع كما فى قولهم ما انا كانت والاكثر لولانت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ خذف خبره وجوبا ولكثرتهما بالنسبة الى كى قدمهما عليه لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية ( وكى ) فانه يجر به ( اذا دخل على ما الاستفهامية ) هو ( للتعليل ) نحو كيمه فعلت اى لاى غرض فعلت ويدل على كونها حرف جر حذف الف ما كما فى لم وعم قال الدماميني فى شرح التسهيل ان فيه ثلثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثانى انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصب للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين ( ولعل ) هو ( للترجى ) فانه يجر به ( فى لغة عقيل ) ولذا اخره بضم العين مصغرا ذكره الدماميني كقوله ۞ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة ۞ لعل ابى المغوار منك قريب ( ولابد ) اى لا فراق حاصل ( لهذه الحروف ) اى حروف الجر ( من متعلق ) بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر لابدا لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضى يجب صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما فى قوله تعالى ۞ لاتثريب عليكم ۞ اى حاصل عليكم وحكى ابو على عن البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفى المبنى وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه لتشبيهها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو ( فعل اوشبهه ) وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل ( او معناه ) والمراد به ما سيذكره من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظروف وسيجئ تحقيقه ( الا الزائد ) بالجر والنصب استثناء من هذه الحروف ( منها نحو كفى بالله ) مثال للفاعل ( وبحسبك درهم ) مثال للمبتدأ ( و ) الا ( رب وحاشا وخلا

وعدا ولولا ولعل ) فان لها ابدا من المتعلق ( فانها ) اى هذه المستثنيات ( لاتتعلق ) اصلا ( بشئ ) من الفعل وشبهه ومعناه اى لاتوصل ذلك الشئ الى مايليها بل يتعدى ذلك الشئ بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التأكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لاتعدية العامل وحمل الزائد فى العمل على غيره مما هو لا افضاء للاشتراك فى الصورة والحرفية و تصور معانيه فيه بضرب من التأو بل ورب اما على الزائد للاشتراك فى عدم الافضاء اوعلى غيره للاشتراك فى افادة المعنى اوعلى من الاستغراقية للاشتراك فى افادة التأكيد ذهب الى هذا الدماميني وابن طاهر وتبعهما المصنف رحمه الله و ذهب الجمهور الى انها متعدية لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد يستوفى معموله كما فى رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا به المحذوف و هو حصل اومثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز فى الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت او واخوه اكرمتهما ولايجوز زيد واخاه مررت اوواخوه مررت بهما ( فمجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما ) من كونه فاعلا اومبتدأ كما مر اوخبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولاتلقوا بايديكم الى التهلكة ❊ ومثل رب رجل صالح لقيته اولقيت فمجرورها مفعول فى الثانى ومبتدأ فى الاول اومفعول كما فى مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ( ومجرور حروف الاستثناء ) وهى حاشا وخلا وعدا ( كالمستثنى بالا على ماسيجئ ) فى بحث المستثنى فى وجوب النصب اومحلا فى كلام موجب تام وفى جواز النصب واختيار البدل اومحلا فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور و غير ذلك مما يذكر فى بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشئ كرب وتبعه المصنف واستصوبه ابن هشام وقال لانها لاتوصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد فى العمل للاشتراك فى عدم التعدية وقال الدماميني

وشبه المضاف ما تصل به شئ من تمام معناه نحو لاقبيحا فعله محمود ولاطالعا جبلا حاضر ولاخيرا من زيد عندنا وماهنا من قبيل الثالث والشبيه بالمضاف كالمضاف يجب نصبه منونا عند الجمهور فاذا جعلت اللام متعلقة بيدا نصب ونون قوله بجعل الظرف بيان للصرف عن الظاهر كما فعل الشارح رحمه الله هنا قوله لان فيه اى الجار مع مجروره قوله لتضمنه اى لتضمن الجار والمجرور ضمير ذلك المصدر الذى تعدى بذلك الجار واذا كان متضمنا الضمير كان ظرفا مستقرا اذ المستقر معناه ما استقر فيه ضمير عامله قوله لاتثريب فاتثريب مصدر تعدى بعلى فصح جعله مع المجرور خبرا عنه وقدر له متعلق عام على قاعدة الظرف المستقر ولايصح جعل الجار متعلقا بالمصدر لاقتضائه التنوين مع تركه ( حسن مصرى )

كون معنى التعدية ماذكره ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا به
ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه
الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف
حرف الجر منعا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى
فيه اوذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر (ومجرور
ولا ولعل مبتدأ) مرفوع المحل (ومابعده) لفظا كما في الثاني اوتقديرا
كما في الاول (خبره) فيهما غير متعلقين بشئ وتحويلا لان في العمل اما على
الزائد او على غيره الماسبق (نحو لولاك) موجود (لعلك زيد ولعل
زيد قائم ومجرور ماعدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه
لمتعلقه) اى ماعدا هذه (ان كان الجار في اوما) كان (بمعناه) كالباء
(نحو صليت في المسجد او بالمسجد) هذا على رأى ابن الحاجب واما
على رأى الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط
بتقدير في (او على انه (مفعول له) لمتعلقه (ان كان الجار لاما اومابمعناه)
ككي (نحو ضربت زيدا للتأديب وكيه عصيت) وهذا كالمفعول
فيه في الاختلاف (او) على انه (مفعول به غير صريح ان كان جار
ماعداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور) اى
يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار ففي العبارة مسامحة اذ الجار آلة
ووسيلة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذي
هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذي هو من قبيل المعمول كما
حققه في الامتحان (فيكون) اى مجموع الجار والمجرور على ماهو المناسب
للسباق فعلى هذا يكون في قوله (مرفوع المحل) تسامح او تجوز بتسمية
الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فحينئذ لا تسامح
ولا تجوز فيه (على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديم ماعدا
هذا) اى مايكون نائب الفاعل من الجار والمجرور (على متعلقه نحو بزيد
مررت) لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل
الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لا يدخله الاجانب (واما نائب الفاعل
فكالفاعل كما يجئ في بحث المرفوع) وقال العلامة التفتازاني في شرح

قوله وقد يسند الخ الاسناد
يطلق ويراد به نسبة احد
الشيئين للآخر بحيث يفيد
المخاطب فائدة تامة ويطلق
ويراد به نسبة احدهما اليه
مطلقا وهو المراد ههنا
اذ نحو زيد ممرور به من قبيل
اسناد المتعلق الى الجار
والمجرور ولا يتناوله المعنى
الاول ففي يسند تجريد
والباعث عليه ان الشئ
الاول والثاني ليس على
اطلاقه بل على كونه متعلقا
في الاول وعلى كونه جارا
اومجرورا في الثاني فتأمل
فانه ادق وينفعك في مواضع
شتى كذا نقل عنه وتأملناه
فوجدناه ليس بشئ بل
لايكاد يستقيم وبيانه انه
ذكر للاسناد معنيين اراد
الثاني منهما بناء على عدم
صحة ارادة الاول وهو
ممنوع بل المراد الاول
اذ زيد ممرور به يصدق عليه
الاول لتحقق الفائدة
وتعليله بقوله اذ نحو زيد الخ
لاينتج تعين ارادة الثاني
وقوله ولا يتناوله الاول
ممنوع ٤

مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى * اولئك كان عنه مسؤلا * ان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه (وقد يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا) اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابههما او المراد به الدال على الحدث فعمهما (عاما) لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود والمستقر (متضمنا في الجار والمجرور) اى مفهوما معناه منهما عرفا (يسميان) اى الجار والمجرور في الاصطلاح (ظرفا مستقرا) فيه لاستقرار معنى العامل وعمله واعرابه وضميره فيهما اما الاول فظاهر واما البواقي فبانتقال كل منها منه اليهما القيامهما مقامه وقد يقع كالخبر كما وقد لا يقع (نحو زيد في الدار اى حصل) او حاصل (وان لم يكن كذلك) اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما (او لم يحذف متعلقه) اى الجار واو عاما (يسميان ظرفا لغوا) اى فضلة مستغنى عنه بدا في الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلثة منه اليهما ولا لهما الاعراب في انفسهما واما الاعراب المحلى فللمجرور فقط لما سبق (نحو زيد في الدار اى اكل) او آكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها كالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا (ومررت بزيد) ووجد زيد في الدار (وقد يحذف الجار وهو) اى حذف الجار (على نوعين قياسى) اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذا وجد في جزئى من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه (وسماعى) اى غير مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع في كل جزئى بخصوصه (فالقياسى في ثلثة مواضع) الموضع (الاول المفعول فيه فان حذف في) لاما بمعناه اذ لا يقدر الا الشائع المتبادر وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا (منه قياس) اى قياسى (ان كان) المفعول فيه (ظرف زمان مبهما كان او محدودا) اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بشبهه او بمعناه وان لم يكن ذلك جزأ من مفهومهما فبالحمل عليه

٤ والقول بعدم التناول مكابرة وارتكاب التجريد مما لا داعى اليه اذ معنى قول المصنف رحمه الله تعالى وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور ينسب احدهما الى الآخر بحيث يتحقق بينهما ربط واسناد اينتظم منه الفائدة وكون احد الشيئين هنا متعلقا والثانى جارا ومجرورا لا يستلزم التجريد فانه من افراد احد الشيئين والآخر فالحق ان المراد بالاسناد هنا المعنى الاول ولا تجريد قوله فتدبر ولا تكن من اسراء التقليد قوله كما حققه في الامتحان قال في مبحث الظروف واما النصب المحلى في نحو مررت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل اليه فهو اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة او تجوز تسمية للكل باسم الجزء

(حسين مصرى)

والثانى محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية (نحو سرت حينا) اوزمانا (وصمت شهرا) او يوما الاول للاول والثانى للثانى (او) كان (ظرف مكان مبهما) المحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما فى صفة الابهام (وهو) اى مدلوله اواسم (ماثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه) بل خارج عنه فهومبهم فى ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غيرمانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل غيرجامع ايضا لخروج نحوخلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل فى عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره بما لم يعتبرله حدونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف منه فى ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف رحمه الله مسلكهم واختارماهوالمرضى عند ابن الحاجب ٩ على ماذكره الفاضل العصام ولقد اصاب فى استثناء مااستثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لابد منه كما ذكره الرضى (كالجهات الست وهى امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان اوغيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غيرداخل فى ذلك المكان وقس عليه غيره (وكعند) نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب اوما فى حمايته كداره ومملكته اعاد الجارلينبه بين العطف على الجهات ولايتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذيلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك (ولدى) بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكون السين) بمعنى بين قال فى مختار الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين وازاء وحذاء وتلقاء) والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالممثل ظاهر (وكالمقادير الممسوحة) اى المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او محدودا (نحو فرسخ) فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة

٩ وما ذكره فى الكافية فليس بمرضى عنده ولذا اسنده الى غيره حيث قال اوفسر وانما ذكره فيها لكونه اقرب الى فهم المبتدى ذكره الفاضل العصام منه

باثنى عشر الف خطوة وهى امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضا مقدار من المسافة يدرك بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ (وبريد) وهو ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدارا باثنى عشر ميلا (الاجانبا) يعنى يحذف فى قياسا من المكان المبهم الاجانب (وجهة ووجها) كلاهما بمعنى (ووسطا بفتح السين) وهو مجرو على التفسير الثانى لانه اسم لمعين ما بين طرفى الشئ ومبهم على تفسير المصنف رحمه الله تعالى لكنه خرج عن حكمه (وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت) الا (كل اسم مكان) هو فى العرف ظرف مشتق بزيادة الميم فى اوله (لا يكون) ملتبسا (بمعنى الاستقرار) بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان مع القرار ولو فى الجملة (نحو المقتل والمضرب) فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشئ مستقرا لآخر فلابد من فى للتنصيص على الظرفية (وكذا) اى كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا (ان كان بمعناه) اى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقعد ومكان) فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلابد من فى للتنصيص على ظرفيتهما له فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف فى منها مع كون كل منها مبهما اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء ٩ وقد عرفت سره فى اسم المكان ولعل سره فى مثل جانب انه كثل خارج ليس باصل فى الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم المبهم ما ضيف الى محدود كجانب الدار وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه

٩ بالاستقراء نص عليه سيبويه مع كون كل منهما ظرف مكان مبهما لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت اكلت فى جانب زيد فالجانب ثبت لمكان بسبب زيد وهو خارج عنه وكذا غيره ولعل السر فى عدم جواز حذفه فى نحو الجانب عدم العراقة فى الظرفية لانه يستعمل كثيرا فى غيرها فلابد من فى للتنصيص على الظرفية وفى اسم المكان عدم الدلالة على القرار اذ ظرفية الشئ كونه مقرا للآخر فلما لم يدل على القرار ضعف الظرفية فاحتيج الى فى ومايدل عليه منه وان ظهر ظرفيته الا انه لما لم يكن متعلقه بمعناه لم يظهر ظرفيته له (فتح الاسرار).

فيكون في حكم المحدود واعلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة
في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه
انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في
للتنصيص على الظرفية (لا يقال اكلت جانب الدار) وجهة البيت
اووجه الخان ووسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه (او مضرب زيد
او مقامه بل) يقال اكلت (في جانب الدار) او في مضرب زيد او في مقامه
واما ان كان عامل القسم الاخير) ٧ وهو ما يكون بمعنى الاستقرار
من اسم المكان (بمعنى الاستقرار) كما كان نفسه بمعناه سواء كان
مشتقا من الحدث الواقع فيه اولا (فلا يجوز حذف في منه) لانه لكونه
متضمنا المصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا حاجة الى
ذكر في (نحو قمت مقامه وقعدت مكانه) الاول للاول والثاني للثاني
(وان كان ظرف مكان محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل
في مسماه) غير خارج عنه (نحو دار) وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع
بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار
والسقف في البيت (فلا يجوز حذف في منه) اذ لا يحمل على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم
اصالتهما (فلا يقال صليت دارا بل) يقول صليت (في دار الامام) اي
من مكان محدود وقع (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذف في منه على
الحذف والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما
بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول به وليس
كذلك لمجيء استعماله لها على ان مصدرها على فعول وهو في الاغلب
مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود
بل انما يتم عقلا بدخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا يعد بذلك
متعديا عرفا (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد) الموضع
(الثاني المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياسا (اذا كان فعلا) اي حدثا
لا عينا كجئتك للسمن (لفاعل الفعل المعلل به) اي اتحد فاعلهما

٧ اعلم ان النحاة اختلفوا
في مثل قوله تعالى (فاما
ان كان من المقربين
فروح وريحان) فقال
الرضي وصاحب التسهيل
وصاحب المغني جواب اما
ما دخلت عليه الفاء وجملة
الشرط فاصلة بينهما
فيكون جواب الشرط
محذوفا مدلولا عليه والمعنى
مهما يكن من شيء ان
المتوفى من المقربين فجزاؤه
روح الخ وقال الاخرون
ان الجواب جواب الشرط
والشرط مع جوابه جواب
اما والتقدير فاما المتوفى فان
كان الآية فلما حذف
المتوفى حذف الفاء لئلا
يلزم اجتماع اداتي الشرط
او الجزاء واذا عرفت هذا
فقد عرفت عبارة المصنف
رحمه الله تعالى هذه تميل الى
القول الاخير لانه لم يؤت
بالفاء في الجواب والتقدير
واما عامل القسم فان كان
الخ فلما حذف اظهر بعد
كان ويمكن ان يحمل على
القول الاول بان يقال الفاء
محذوف مع مدخوله اي
فاقول يجوز حذف في (فتح الاسرار)

( ومقارناله ) اى للفعل المعلل ( فى الوجود ) بان يتحد زمان وجود ها كما فى مثال المتن اويكون زمان وجود احد هما بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم مما فى الواقع اوفى قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة ليست مما لابد منه لوجودها فى قصده ووجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر ( نحو ضربت زيدا تأديباله ) اى ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذا نا قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب ومايليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك ( بخلاف اكرمتك لاكرامك ) لعدم الاتحاد فى الفاعل ( وجئتك اليوم لوعدى ) بذلك ( امس ) لعدم المقارنة فى الوجود ( فى هذين الموضعين ) ٤ اى فى المفعول فيه والمفعول له المذكورين ( اذا حذف الجار ينتصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه ) يعنى لايبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا ( بالاتفاق ) ثم ان الرفع على تقدير النيابة وقوعى فى الاول وفرضى فى الثانى لما تقرر عندهم انه لاينوب مناب الفاعل ( والثالث ) من المواضع الثلاثة ( ان ) بالسكون ( وان ) بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما ( فالجار يحذف منهما قياسا ) لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التى بعدهما فى تقدير الاسم ( نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى ) وقوله تعالى ❊ وان المساجد لله فلا تدعوا ❊ اى لان المساجد لله ( والسماعى فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولايقاس عليه ثم ) اى بعد بيان مواضع حذف الجار ( القياس بعد الحذف ) قياسيا او سماعيا ( فى غير الاولين ) من السماعى والثالث من القياسى اذ فى الاولين لايبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ( ان توصل متعلقه الى المجرور وان تظهر الاعراب المحلى ) فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر فى الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ماذهب

٤ ثم ان فى فى قوله وفى هذين متعلق ينتصب المقدر المفسر بالمذكور لان اذا تضمنه معنى الشرط مانع لتقدم معمول ما بعده عليه واذا ظرف لحذف عند المحققين يقولون ان اذا منصوب بشرطه ثم فيه قولان غير مضاف ومضاف الى عامله نظيره من الشرطية الذى عامله الشرط المعمول له اوينصب على ماعليه الجمهور من انه خافض لشرطه منصوب بجوابه وان اعتبر تجردها عن معنى الشرط فتعلقها ينتصب المذكور والجملة الشرطية او الجزائية مستأنفة او معترضة (فتح الاسرار)

٤ على انه مفعول فيه او مفعول له لانهما كانا منصوبى المحل لعمل الجار فى لفظه فلما حذف الجار اظهر النصب الذى فى المحل يعم هذا النصب اللفظى وغيره كما فى اذى لانه معرب عند الرضى فنصبه تقديرى وكتى واذا فنصبهما محلى لكن انتقل من المحل البعيد

اليه سيبويه لانه الغالب فى حذف الجار فينبغى ان يحمل عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائى فيه الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه مالم يظهر فيه لمانع آخر من بعض السماعى ( وهو النصب على المفعولية والرفع على النائبية يسمى ) اى ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلى فيه (حذفا وايصالا) وجه التسمية ظاهر ومثال النصب من السماعى (نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه و) مثال الرفع منه ( نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه ) حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من ثالث القياسى مر ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت ٥ او انك ضارب (وقد يبقى) المجرور بعد حذف الجار بلا عوض (مجرورا على الشذوذ) وان كان الكثير الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل ( نحو الله ) بالجر (لافعلن) اى والله (ولا يجوز تعلق الجارين) ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين ( بمعنى واحد بدون العطف) والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة هذا من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى (بفعل واحد) اصطلاحى بقرينة المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه والمراد به الدال على الحدث فيعمهما لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل فى مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغنى عن الآخر حينئذ (فلا يقال مررت بزيد بعمرو ) بل يقال وبعمرو واوجعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد فى كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قمره (ولا) يقال (ضربت يوم الجمعة يوم السبت) بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين

٣ فنصبه تقديرى وكتى واذ فنصبهما محلى لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لزوال الجر عنه (فتح الاسرار)

٥ على صيغة المجهول منه

ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثانى لكونهما محذوفين ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتى من المثالين قيل لانه لزم فى الاول لصوق مرور واحد فى حالة واحدة بشيئين وفى الثانى وجود ضرب واحد فى حالة واحدة فى زمانين وهما ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذى هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى (بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه) فان الجارين فى كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثانى بالمقيد بالوقوع فى مدخول الاول فى الاول او بكونه مبتدأ وناشئا من الاول فى الثانى فكان الاول متعلق بفعل عام ٩ والثانى بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثانى فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوى والعلامة التفتازانى ومن تبعهم فى تفسير قوله تعالى ❊ كلما رزقوا منها من ثمرة ❊ الآية وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول فى الاول ظرفية الزمان ومعنى الثانى ظرفية المكان ومعنى الاول فى الثانى عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثانى خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام فى هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام ٤ مع انه لا يكفى لانه لا يجوز اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثانى بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا (والعامل فى اسمين) يعنى المبتدأ والخبر فى الاصل (على قسمين ايضا) اى كالعامل فى اسم (قسم) منهما (منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس) اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية احرف) لقد احسن فى اختيار العلة (ستة منها تسمى حروفا) والاحسن

وغيره ومن جهة تناوله لما يكون فى جميع الامكنة من امام المسجد وغيره فاذا قلت ضربت فكانه يقال لك فى اى زمان فتقول يوم الجمعة فيقال فى اى مكان فتقول امام المسجد فخص اولا بالاول وثانيا بالثانى كما قول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله لجميع المأكولات من ثمره او غيره ومن جهة تناوله لجميع الثمرات من تفاحه وغيره فاذا قلت اكلت فكانه يقال لك من اى شئ من المأكولات فتقول من ثمره فيقال من اى نوعه فتقول من تفاحه فخص اولا بالاول وثانيا بالثانى كما بالاول منه

٤ يشير الى انه غير مسلم اذ معنى فى الظرفية ومعنى من الابتداء والمغايرة بحسب المدخول غير موجبة لمغايرة المعنى والا يلزم ان لا يتحد المعنى ولا يتناهى او ان لا يجوز تعلق الجارين بهما على

فى قولهم جاء على الجدو فى الكلام كالملح فى الطعام منه

الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت فروعها تبلغ الكثرة (مشبهة) لفظا (بالفعل) الماضى (لكونها على ثلثة احرف فصاعدا) اى لكونها منقسمة الى الثلاثى كان وان وليت والرباعى كلعل وكأن والخماسى كلكن (وفتح اواخرها) اى لبنائها على الفتح (و) معنى واستعمالا لا بالفعل مطلقا (لوجود معنى الفعل) وهو الحدث (فى كل منها) مثل التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى وللازمتها الاسماء وبالمتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعى له تنبيها على فرعيتها له فى العمل وزيفه الرضى بانه مشترك بينها وبين ماولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انه لما شابه لا لنفى الجنس لان فى التأكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها فى العمل لعدم عملها الفرعى وايضا لما شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم حينئذ مزية الفرع اعنى لا على الاصل اعنى ان وحمل ماعليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضى الوجه هوان اقوى عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية فى العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه فى دخولها على الاسمين بالمتعدى اقتبست اولا ماهو من خواصه من عمل النصب وثانيا ماهو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع (ان وان) هما (للتحقيق) اى لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى الثانى كما سيجئ (وكأن) حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب (هو للتشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر

فصاعدا اى فذهاب عدد حروفها عن الثلثة صاعدا الى الفوق لا سافلا الى التحت فالمعطوف بالفاء محذوف عامل فى الحال اى ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مثل الفعل او لكون صورها كصور الفعل فان كفر وان كفر وكأن كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل فى بعض لغاتها وهى لعن كقطعن (فتح الاسرار)

نحو كأن زيدا الاسد اومشتقا نحو كأنك قائم اوتقوم وقال الزجاج ٢ اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر حينئذ عبارة ٧ عن الاسم ولايجوز تشبيه الشئ بنفسه اجيب بان التقدير كأنك شخص قائم اويقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلايصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولان موصوف الجملة لايحذف الابشرط ٩ غيرموجود هنا والمصنف رحمه الله كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور اوحملا له على التوسع (ولكن) ٤ ايضامفرد عند البصريين لما مرهو (للاستدراك) اى لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمه قدراداة الاستثناء فى المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضى وفى القاموس استدرك الشئ بالشئ حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على الاستدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته فى الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بمابعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندى بطلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهمه ورده الفاضل العصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراك مافاته لامن يطلب ادراك غيره مافاته وهى تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب اولفظا ايضا نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ (وليت) هو (للتمنى) اى لانشائه وهو طلب مالاطمع فيه اوما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لى مالا فاحج به (ولعل) هو (للترجى) اى لانشائه وهو ارتقاب شئ لاوثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلى اموت الساعة

---

٢ سمى به لانه صانع الزجاج اوبايعه فالصيغة للنسبة

٧ لان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الضمير

٩ وهو كون الموصوف بعضا مما قبله مجرورا بمن اوفى كقوله تعالى (ومنهم دون ذلك) وكقولك مافى القوم دون هذا اى رجل دون هذا والحذف بدونه نادر

٤ قال العصام هذه الاربعة لاتخرج الجملة عن الاخبارية فقولهم فى تفسير التشبيه فى معنى كأن اى لانشاء التشبيه ليس على ماينبغى اويحمل الانشاء على معناه اللغوى اى الدلالة على التشبيه (فتح الاسرار)

كذا قاله الرضى ورضى به المصنف رحمه الله على ماهو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثانى بناء على ماقيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجى او الاشفاق قال المحقق الحقانى العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ان هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضى ان لعل اذا وقعت فى كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل فى الكلمة ان لا تخرج ٨ عن معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة فى القرآن قد تكون للاطماع ويبنه بما حاصله ما ذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى انها للاطماع فى محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع ما يدل على انه لاخلف فى اطماع الكرماء او يكون على دأب كلام العظماء ٩ او ليذبه العباد على ان لا يتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان ورده الرضى بانه منقوض بقوله تعالى ﴿ لعله يتذكر او يخشى ﴾ فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشى وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازانى قال لما كان مابعد لعل الاطماعية قطعى الحصول وماقبلها سامما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون مابعدها بمنزلة الغرض لماقبلها زعم ابن الانبارى وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كى حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجى سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون اولا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف رحمه الله يعنى صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة قد قصروا فى بيان معناها الحقيق على الترجى او الاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الاترى انك تقول دخلت على المريض كى اعوده واخذت الماء كى اشربه ولا يصلح لعل وقال الرضى القائل بالتعليل قطرب وابو على وردهما بانه منقوض بقوله تعالى ﴿ ومايدريك لعل الساعة قريب ﴾ اذ لامعنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب فى النظر فالمعنى اى شئ

٨ كالمفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى تحمل على التشكيك والابهام لانه تعالى متعال عن الشك منه

٩ من الاقتصار فى المواعيد المقطوعة بانجازها على التكلم بلعل وعسى ولعل للترجى اى لانشائه وهو توقع ممكن لا وثوق بحصوله مرجو نحو لعلك تعطينا او مخوف نحو لعله يموت الساعة واضطرب اقوالهم فى لعل الواقعة فى القرآن العظيم لاستحالة انتظار غير الموثوق بحصوله عليه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والحق ماقاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق يتعلقان بالمخاطبين كقوله تعالى ﴿ لعله يتذكر او يخشى ﴾ فالمعنى اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون (فتح الاسرار)

يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها فى نظرك فتكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجئ للاستفهام نحو اعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم (ولا يتقدم معمولها) اى هذه الحروف (عليها) لئلا يبطل الصدارة فى غير ان واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية ومدخولها صلتها وشئ من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها فى العمل لكونها بالمشابهة وهذا غير ملايم لما ذكره الرضى والفاضل العصام فى وجه العمل فافهم (ولها صدر الكلام) وجوبا اى الكلام الذى دخلت هى عليه مقصودا لذاته كأن زيدا قائم اولا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول وهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تأكيدى ام تشبيهى ام غيرهما واما قول الفاضل العصام فى وجه وجوب صدارة ان ان الجملة فى المآل فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه (غير ان) المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذى هو المقصود افاده بقوله (فلا تقع فى الصدر) اى صدر الكلام (اصلا) اى لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار فى حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت معه جزأ منه كما فى مثل عندى انك قائم لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر او ظرفا لخبرها (وتلحقها) اى الحروف المذكورة (ما) الكافة (فتلغى) اى يبطل عملها (وتدخل) حينئذ (على الافعال) ولا تختص ٤ بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم حينئذ كون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب (فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) الى المفرد بل تؤكده (وان) المفتوحة (مع جملتها) ٩ اى اسمها وخبرها والتسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة لبست لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية (فى حكم المصدر) فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما فى الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبنى ان زيدا قائم

---

٩ مع جملتها اى مع اسمها وخبرها للذين كالجملة قبلها فالتسمية مجاز كونى وقال الفاضل العصام بل حقيقة عرفية (فتح الاسرار)

٤ اعلم ان مادة الخصوص وما يشتق منها تستعمل بالباء والاصل ان تدخل على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن الشايع فى الاستعمال ان تدخل على المقصور اعنى الخاصة كما فى قوله تعالى (يختص برحمته من يشاء) فاذا دخلت على المقصور عليه يكون الخصوص وما يشتق منه مستعملا فى معناه التميز والافراد فحينئذ اما ان يحمل مجازا عن التميز مشهورا فى العرف واما ان يحمل على التضمين والفرق بينهما ان اللفظ فى كونه مجازا لم يرد به الا المعنى الواحد وهو التميز واما فى صورة التضمين فهو مستعمل فى معناه الحقيقى

اى قيامه واما فى الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته كذا فى الرضى وقال الفاضل العصام هذا لبس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان يضاف احدهما الى الآخر وهو الاسم كما فى قوله تعالى ﴿ ذلك بانهم قوم لا يفقهون ﴾ اى بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزئه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابره اى شكرابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه (ومن ثمه) اى ومن اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة (وجب الكسر فى موضع الجمل) الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع على طبق قوله (والفتح فى موضع المفرد فكسرت) ان اى مادتها هذا خبر فى موقع الامر وهو ابلغ منه كما تقرر فى محله ٤ قاله الفاضل العصام (فى الابتداء) اى حال كونها فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استئنافا نحو قوله تعالى ﴿ ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ﴾ وجه الكسر هنا ظاهر (نحو ان زيدا قائم وفى جواب القسم) لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها لام فانهم يجوزون الفتح فيه حينئذ لتأويلهم بالمفرد واستبعده الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يأول به (نحو والله ان زيدا قائم وفى الصلة) لانها لا تكون الا جملة كما يجئ (نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفى الخبر عن اسم عين) لانها لو فتحت لا تصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو مأمولى انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن (نحو زيد انه قائم وفى جملة دخلت) فيها (على خبرها) اى ان (لام الابتداء) لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما لم تدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجئ (نحو علمت ان زيدا لقائم و) حال كونها (بعد القول العرى عن الظن) لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف فى مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا لا يدخل فى قوله مفعولة

٧ الحقيقى و فى المعنى المضمن معا اريد المعنى الحقيقى اصالة و المضمن تبعا فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان فى الجمع بينهما تعلق الارادة على الانفراد على كليهما ووجه فساده هذا فلذا لا يلزم الفساد فى صورة التضمين قال الفاضل الحسن چلبى فى حاشيته على المطول اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس انتهى اقول على هذا لا يفرق بين التقدير والتضمين مع انهما متقابلان وكذلك لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما قررناه فتأمل (مفتى زاده على الحسينية فى بحث الدليل)

٤ واخبار الشرع كقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن آكد اى من الانشاء لانه دل على ٧

لان مفعوليتهما انما هي باعتبار معناهما وانما قال العرى عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح بعده (نحو قل ان الله واحد وبعد حتى الابتدائية) اى التي يبتدأ بها الكلام قيد بها الان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما فتفتح بعدهما (نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله) وجه الكسر هنا ظاهر (وبعد حروف التصديق) مثل نعم وبلى وغيرهما (نحو نعم ان زيدا قائم) لمن قال زيد قائم او ازيد اقائم (وبعد حروف الافتتاح) اى حروف يبتدأ بها الكلام وهى الاواما وقد تقلب همزتهما هاء وعينا وقد تحذف الالف فى الاحوال الثلاث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر حرفى الافتتاح (نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون) لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة (وفتحت) ان حال كونها (فاعلة) مع جملتها والنائبة اما داخلة فيها لكونها فى حكمها الالتجرى على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او فى المفعولية نظرا الى اصلها نحو بلغنى انك قائم (ومفعولة) معها (نحو علمت ان زيدا قائم) اى قيامه (ومبتدأة نحو عندى انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس) لوجوب كون كل منها مفردا وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لامحالة (و) حال كونها (بعدلو) قدمها لبساطتها (لانه) اى ما بعدها (فاعل) لمحذوف لا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم (نحو لو انك قائم لكان كذا) ٦ كذا فى الجامى والصواب قمت بالخطاب لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا او مشتقا ليكون كالعوض ٩ عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا فى الامتحان وغيره فى بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر فى الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذ الخبر فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى (اى لو ثبت قيامك وبعد لولا)

---

٨ الوجود اعلم ان اخبار الشرع يراد به الامر مجازا وانما عدل عن الامر الى الاخبار لان المخبر به ان لم يوجد فى الاخبار يلزم كذب الشارع والمأمور به ان لم يوجد فى الامر لا يلزم ذلك فاذا اريد المبالغة فى وجود المأمور به عدل الى لفظ الاخبار مجازا (توضيح)

٦ والجمهور التزموا الفعل فى خبر ان بعد لو اذا كان مشتقا وجوزه ابن مالك وغيره فقال المصنف رحمه الله تعالى سديد على مذهبه لا على مذهبهم (فتح الاسرار)

٩ وليس بعوض حقيقة لكونه خبرا منه

الامتناعية والتعميم للتحضيضية لايساعده قوله (لانه) اى مابعدها (مبتدأ) لا فاعل كما زعم الكسائى والفراء اى لولا وجدذهابك فان ما بعدها فاعل لامبتدأ للزومها الفعل (نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية) اى المنسوبة الى التوقيت بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها (لانه) اى مابعده (فاعل) لاختصاص ما المصدرية توقيتية اولا ولذا اظهر وانما قيد بها اولا٤ لانها لولم يرد بها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لا يخفى (بالفعل) لفظا اوتقديرا عند سيبويه وتعم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضى وهو الحق (نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ماثبت ان زيدا قائم) هذا على وفق ماقاله الرضى ان صلتها ماض مثبت اومنفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال فى الاغلب (بمعنى مدة ثبوت قيام زيد) اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها (وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك قائم) للزوم كون مابعدها مفردا (وبعد حتى العاطفة للمفرد) على المفرد هذا بيان للواقع لانها لاتكون الاعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول ومولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها اواحتراز عن العاطفة للجملة على مايشعر بوقوعها كلام السكاكى فى بحث العطف وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذى ذكرت فى محله لايتحقق فى الجمل على انه لوتم الثانى لكان مابعدها مما يجوز فيه الامران فافهم (نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ) الاسمين لدخول الحرفين فى حرف الجر لانهما حينئذ يكونان مبتدأين وان مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف لتصح الحمل والمضاف اليه لايكون الا مفردا فتأمل (نحو ما رأيته مذ انك قائم وحيث جاز التقديران) اى تقدير كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا والمراد بالجواز

فان مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر كذا فى الرضى وتقدير الخبر مؤخرا فى بيان المعنى لايوجب تأخيره اذا صرح بان حتى يرد ان الخبر اذا كان خبرا عن ان يجب تقديمه ويجوز ان يكون معناه فجزاؤه انى اكرمه بتقدير مبتدأ كما ذكره الجامى وارتكاب الحذف قبل الحاجة غير قليل فى كلامهم وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت فى الكلام المعجز مثل قوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) (فتح الاسرار)

٤ قيل تقييدها بها اولا لان ما المصدرية مطلقا لا يقع قبل ان بل التوقيتية خاصة لان ان تفيد المصدرية فلا حاجة الى ما وكان يقع فى قلبى ان كلا من ما وان تفيدان مصدرية لدخوله هنا الضرر فيه ثم رأيت ان اهل التفسير والامثل قولى فى قوله تعالى (تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا) وفى كلام المغنى ايضا ايدل عليه فلله الحمد (فتح الاسرار)

مايجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام (جاز الامران) اى الكسر والفتح (كا) ز (التى وقعت بعد فاء الجزاء) واذا المفاجأة (نحو من يكرمنى فانى اكرمه) اواذا انى اكرمه (فان كسرت) وهو الارجح لما مر (فالمعنى فانا اكرمه) لما عرفت ان المكسورة لا تغير (وان فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت) فان مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ماذكره الرضى وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغى ان لايجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد فاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك انى ضربتك بل يقال ان ضربتنى ضربتك (وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزم) حين الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لايحصل فى التقديرى والمحلى واما فى اللفظى فللاطراد (اللام) عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفى كان زيدا لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح وان مالك كانت كرام المعادن وتمتنع عند وجودها صرح به فاضل العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين ٢ وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ على ماهو مذهب الكوفيين كما سيجئ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولعدم التعليق بها فى باب علمت كما فى المثال الآتى فافهم (فى خبرها) لفظا اومعنى اى المكسورة المخففة ولايجوز دخولها على اسمها ولا على ماينهما كما يجوز قبل التخفيف (ويجوز الغاؤها) اى ابطال عملها وهو الغالب

٢ والاخفشين احدهما سعيد ابن مسعدة الامام النحوى البصرى ذو التصانيف الجليلة الشهير بابى الحسن وهو الاوسط اخذ النحو من سيبويه وكان اكبر منه سنا والآخر على ابن سليمان ابن الفضل هو صغر العينين مع شوف البصر روى عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا فى علم النحو وليس له تصنيف فيه وهو الاصغر واما الاخفش الاكبر فابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة ﷺ

لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ماهو الاصل ولذا لم يصرح به (ودخولها) مبتدأ وخبره (على فعل من افعال المبتدأ والخبر) كالافعال الناقصة وافعال القلوب ٣ لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذى هو الدخول عليهما بان تدخل على مايقتضيهما والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لودخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لانه لاتدخل على الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره اندوره اوشذوذه كالمعدوم كذا فى الامتحان (نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين) ٩ ويجوز دخول اللام على خبر ناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة كما فى التسهيل لان الخبر وان كان اسما لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا لقائم صرح به الدمامينى فى شرحه وكذا المفعول الثانى لباب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لودخلت على اول مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيهما اونصب اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثانى ايضا لامتناع الاقتصار كذا فى الرضى (وتخفف المفتوحة فتعمل) اى المفتوحة المخففة (فى ضمير شان مقدر) وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها فى ظاهر فقدر فى مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف (ويلزم) حينئذ (ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق) ٤ حقيقة كالعلم والتبيين اوحكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلايرد مثل قوله تعالى * وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين * وماسيأتى من قوله تعالى وان عسى ان يكون * وغيرذلك ولايحتاج فى الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم المناسبة فى التحقيق وهى وان لم تقتضه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التى كان قبلها الظن يحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن (نحو علمت ان زيدا قائم)

٣ عند البصريين (فتح اسرار)

٩ وقوله ان قتلت لمسلما شاذ عندهم والكوفيون تمسكوا به وبامثاله وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروى عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قتلت لمسلما ماقتلت الامسلما (فتح الاسرار)

٤ واما التى كان قبلها فعل التحقيق فلاتحتملها الا ان الفعل المصدر بها لكونها للطمع والرجاء غير مقطوع به فلايناسب قبلها التحقيق منه

اي انه (وتدخل) اى يجوز دخولها (على الفعل مطلقا) من افعال المبتدأ اولا متصرفا اولا شرطا اودعاء اولا اى يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول فى المفتوحة بمعناه فى المكسورة فافهم (ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء) اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة ٨ (حرف النفى) لا وما ولن ولم ولما وان (نحو علمت ان لا تقوم) بالرفع اى انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى * ايحسب ان لن يقدر * وقوله تعالى ايحسب ان لم يره وظننت ان لم تقم وعلمت ان ان تقوم (او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف) كقوله * واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ما قدرا (او قد نحو علمت ان قد تقوم) ليكون كل منها كالعرض عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها الا انها مع تأويل المصدر والفصل بها ينافيه الا بلا ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها فانها لكثرة دورانها تدخل فى مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عنى به الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق حينئذ ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر فى الجملة فافهم (ولو كان) اى الفعل الداخلة هى عليه (غير متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج الى احد هذه الحروف) بل لا يجوز لعدم الالتباس بالناصبة لانها مع مدخولها فى حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يأولان بالمصدر (نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم) مثال غير المتصرف (وقوله تعالى * تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب) مثال الشرط (وقوله تعالى * والخامسة ان) فى قراءة نافع (غضب الله عليها) مثال الدعاء (ونحو كأن قتلنى)

---

٧ وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد هى الجزئيات التى يستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها من التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهى اخص من الامثلة (مطول) قوله فهى اخص من الامثلة الخ اى كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى اذ لا يلزم للجزئى ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه مثالا او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح او للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره فى حقيقتهما ولو اعتبر ذلك فربما يتباينان وربما يتصادقان فبينهما على هذا التقدير تباين جزئى وهذا حاصل ما نقل عنه فتدبر فانه خفى على الناظرين (سيلكوتى)

قوله فعلم المرء جملة معترضة وان سوف يأتى مفعول اعلم والالف فى قدرا للاشباع

منه

اى يبطل عملها (على) الاستعمال (الافصح) لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر (نحو قوله كان ثدياه حقان) صدره ❊ وصدر مشرق النحر ❊ على ما فى الرضى ووجه مشرق النحر على ما فى شرح التسهيل ونحر مشرق اللون على ما فى شرح لب الالباب ولو اعملت على غير الافصح لقيل ثدييه ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشان لعدم الداعى اليه كما كان فى المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة فى العمل فى اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضى مثل قوله تعالى ❊ كان لم تغن بالامس ❊ ومثل كان قد وردت الاظعان (وتخفف لكن فيجب الغاؤها) لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات فانها لبس لها ما اجريت هى عليه (نحو ما جاءنى زيد ولكن عمرو حاضر) الواو لعطف الجملة على الجملة اوللاعتراض (ويجوز حينئذ) اى حين التخفيف والالغاء (دخولهما) اى المخففتين (على الفعل) لانتفاء المانع عنه وهو العمل (نحو كان) قد (قام زيد) لانه مما لابد منه كما ذكرنا (ونحو ما قام زيد (ولكن قعد والسابع) من الحروف الثمانية التى منصوبها ما قبل مرفوعها (الا) الواقع (فى المستثنى المنقطع) لانه فى المتصل ليس بعامل على الصحيح بل العامل الفعل اوشبهه اومعناه على رأى البصريين ٩ (وهو الذى لم يخرج) على بناء المجهول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدلوله فى المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن اوالمراد كقولك جاء فى القوم الازيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولا (لكونها بمعنى لكن) فتعمل عملها باتفاق المتأخرين (فيقدر له الخبر) فى الاغلب (نحو جاء فى القوم الاحمارا اى لكن حمارا لم يجئ) وقد يظهر (والثامن) من الثمانية (لا) الكائن (لنفى الجنس) اى لنفى الحكم عنه ذكره فى الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة ٧ (وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة) لامتناع تأثير المعرفة لعدم الجنسية (مضافة) اومشبهة بها

٩ وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به (فتح الاسرار)

٧ والاضافة لادنى ملابسة من قبيل المجاز فى الاسناد اذا عمم الاسناد من النسبة الاضافية والوقوعية او من قبيل الاستعارة فى الهيئة اذ الهيئة الاضافية فيه وضعت ليدل اللفظ على الاختصاص الملكى كقولنا دار زيد وجل الفرس واذا استعمل فى غير الاختصاص الملكى تكون استعارة بعلاقة المشابهة وهى كمال تعلق المضاف للمضاف اليه وهو قوى فى الاختصاص الملكى فتدبر (مفتى زاده على الحسينية فى قوله او ظائف البحث)

لانها اوكانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به كما سيجئ (غير مفصولة عنها) اى لا لانها الضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال المضافة (نحو لا غلام رجل جالس عندنا) ظرف الخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفى الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا بجعله مستقرا ليظهر عمل الرفع فى خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو لا عشرين درهما لك (والقسم الثانى) وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه (حرفان ما ولا المشبهتان بليس) فى كونهما للنفى ٣ لكن مشابهة ما اكثر لانها للنفى الحال كليس بخلاف لا فانها للنفى المطلق اوللنفى الاستقبال (والدخول) اى دخولهما (على المبتدأ والخبر) قال الفاضل العصام ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء فى خبره كما فى خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء فى الخبر تختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهته بليس (وشرط عملهما ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما ٨ بان) زائدة عند البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا فنفى النفى اثبات وفى هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسى من انه قال ينبغى ان يراعى فى عمل لا الشروط ٤ المعتبرة فى عمل ما بل هى فى لا اولى منها فى ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث لم يذكروها فى عمل لا كما فى الرضى او على ان عدم ذكرها فى عمل لا لانفهامها دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامى نقلا عن الغير ان ان لا تزاد مع لا فى استعمالهم فلبس بوجه وجيه لان الشرط عدمها فلا يقتضى الوجود فى الاستعمال بل يكفى الامكان على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ٧ ولذا مرضه ٩ (ولا بخبرهما) مطلقا خلافا للبعض فيه وللآخر فى الظرف قياسا على ان (ولا بغيرهما) اى ان والخبر كمعمول الخبر (وان لا ينتقض النفى) اى نفى الخبر لا نفى البدل مثل ما زيد شيئا الاشئ اذ انتقاضه لا يضر عملهما لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل (بالا) قيد بها لانه لو انتقض بغيرها عداها لا يبطل عملهما بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الاقائم ولا رجل غير حاضر قاله



---

٣ وعند ابن الحاجب مشابهة ما اكثر لانه لنفى الحال كما ان ليس كذلك عنده وقال الرضى والحق انهما للنفى المطلق بخلاف لا فانها للنفى المطلق اوللاستقبال (فتح الاسرار)

٨ بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفيته ورفعه لفظا كما قالوا فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان يكون مسندا الى ضمير مصدره المستتر فيه اى ان لا يقع فصل (فتح الاسرار)

٤ عبر بالجمع بجعل عدم الفصل بغير ان شرطا آخر

٧ لجواز ان يكون الاستقراء غير تام

٩ حيث قال قيل

الفاضل العصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها مثلها فى ابطال العمل واقول تركه لندوره (وشرط فى لامعهما ) اى مع عدم الفصل وعدم الانتقاض ( كون اسمها نكرة) لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل الا فى النكرة التى هى اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل فى المعرفة ايضا ولانها فى الاغلب لنفى الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها فى عدم العمل الا فيها وايضا مع وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا لنفى الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة واما عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة (نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط ) المذكورة (لم تعملا) اى ما ولا لضعفهما فى العمل لا مع الفصل بان ( نحو ما ان زيد قائم و ) لا بخبرهما نحو ( ما قائم زيد ) ولا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفى الذى هو العمدة فى المشابهة (و) نحو (ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ( ولا يتقدم معمولهما عليهما ) لما مر ( والعامل فى الفعل المضارع ) من السماعى (على نوعين ناصب وجازم) اذ لا جار فى الفعل والرافع معنوى كما سيجئ ( فالناصب اربعة احرف) بالاستقراء (ان) لمناسبتها بان فى المادة لا سيما عند التخفيف وفى كون الجملة معها فى تأويل المصدر وهى اصل فى هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها فى الاستقبال هى ( المصدرية ) احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى ۞ وما لهم ان لا يعذبهم الله۞ اى لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة (ولن) اصله لا كلم عند الفراء ابدل الالف فى احدهما نونا وفى الآخر ميما ولا ان عند الخليل كايش فى اى شئ وحرف برأسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصله ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن

٩ اعلم اولا ان الامكان اما امكان خاص وهو سلب الضرورة عن طرفى الوجود والعدم كالانسان اذ ليس فى وجوده ضرورة والا لم ينعدم اصلا ولا فى عدمه ضرورة والا لم يوجد اصلا واما امكان عام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين فان كان سلبا لها عن طرف العدم فهو امكان عام مقيد بجانب الوجود وهذا الوجود اعم من ان يكون واجبا كوجود واجب الوجود او ممكنا كوجود الانسان الموجود وان كان سلبا للضرورة عن طرف الوجود فهو امكان عام مقيد بجانب العدم وهذا العدم اعم من ان يكون واجبا كعدم شريك البارى ومن ان يكون ممكنا كعدم الانسان الغير الموجود وكل من قسمى الامكان العام اعم مطلقا من الامكان الخاص فان الممكن الخاص بمعنى ما لم يكن وجوده ولا عدمه واجبا وهو اخص مطلقا من قولنا ما لم يكن عدمه واجبا ومن قولنا ٧

كذا قاله الفاضل العصام هى (للنفى المؤكد فى الاستقبال) لاالمؤبد كمازعم المعتزلة كقوله تعالى ❊فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى❊ لان حتى للانتهاء وهو ينافض التأييد وقال الفاضل العصام ولايكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لامن حروف النفى ويجوز تقديم معمول معمولها عليهـا (وكى) هى (للسببية) اى سببية ماقبلهـا لما بعدها بحسب الخـارج اوسببية مابعدها لما قبلها بحسب الذهن اوسببية كل منهما للآخر بالاعتبارين نحواسلمت كى ادخل الجنة وقد يجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله كى لتقضينى رقيـة ما وعدتنى فاللام بدل وان تأخرت كما فى قوله تعالى ❊لكيلا تأسوا على مافاتكم❊ فكى بدل وقيل تأكيد فى الصورتين وقديذكر بعدها ان نحوكى ان تقوم فقيل هى زائدة وقيل بدل منهاويدل على هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيمـا يضرب زيد فقيل ماكافة وقيـل مصدرية وكى جارة والمعنى لمضربه ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفـاضل العصام واجازه الكسائى على مافى الرضى (واذن) عند سيبويه والمروى عن الخليل تقديران بعدها وكتبهـا بالنون مطلقا مبنى على ما نقل عن المازنى انه لايصح الوقف عليهـا بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنف رحمه الله وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتهـا فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذالعمل يميزها عنها فبنى على ما نقـل عن المبرد انه يجوز الوقف عليهـا بالالف والنون اخرها عن كى على عكس مافى الكافية لطول بحثها ولاشتراط عملها بشروط بخلاف كى هى للشرط والجزاء فى الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال اتيتك فهو جزاء لفعله كانه جواب لقوله (وشرط عمله) وجوبا اوجوازا مرادابه الامكان العام ٩ (ان يكون فعله) المدخول عليه (مستقبلا) لاحالا اذالغالب فى اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلايعمل الاعلى حال اغلب اقوى قيدنا بالغالب اذقد يجرد عن الشرط لقوله تعالى ❊ فعلتها اذا وانا من الضالين

٩ مالم يكن وجوده واجبا ولذا سمى امكانا خاصا وسمى كل من القسمين امكانا عاما كما سمى مقسمهما امكانا عاما وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين فان احد الطرفين اعم من طرف الوجود ومن طرف العدم فالامكان بهذا المعنى اعم مطلقا من الامكان العام المقيد بجانب الوجود ومن الامكان العام المقيد بجانب العدم ومن الامكان الخاص ايضا لان الاعم من الاعم من شئ اعم من ذلك الشئ (مفتى زاده على الحسينية فى بحث الدليل) وفى العطف لاسيما العطف بالواو وكلام الخ كلمة لاسيما للاستثناء بمعنى اخراج مابعدها عماقبلها فى ان الحكم فيه بالطريق الاولى وحقيقتها ان لالنفى الجنس وسى بمعنى مثل اسم لا وما بعدها قد يخفض على ان ما زيدة اى لامثل العطف بالواو وقد يرفع على [illegible] [illegible]
والجملة صفة ما ٣

وقد يكونان فى الماضى كقوله تعالى * ان كنت قلته فقد علمته * فتظهر ما فى قول من قال ٤ لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال (غير معتمد) اصلا او كاملا (على ما قبله) اى فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معمول بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو اذن والله اورحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا فى اخواتها (وان اريد به الحال او اعتمد) فعله (على ما قبله) اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا لقسم او شرطا قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء فى هذه الثلثة او فصل بغير ما ذكر (لم يعمل) اما على التقدير الاول فلعدم كونه على حاله الاغلب وقدمر انه لا عمل له الا فيه واما على الثانى فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل فى السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله فى السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع (نحو اذن اظنك) بالرفع (كاذبا لمن قال قلت هذا القول) مثال لما اريد به الحال (ونحو انا اذن اكرمك) بالرفع (لمن قال جئتك) مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع ونحو ان تأتنى اذن اكرمك بالجزم قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له فى كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان الجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع بعد الفاء او الواو نحو ان تأتنى آتك فاذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه (ويجوز اضمار ان) قد خص (خاصة) او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لما مر انه اصل فى هذا النوع (فينتصب المضارع به) اى بان المضمر

٣ اى لا مثل شئ هو العطف بالواو وروى الوجهان فى قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنها لا فيقال اكرم القوم سيما زيدا وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل حب الصبيح لا سيما وهو مليح والعامل فيها ما فى كلمة ما من معنى الفعل اى لا مثل للمحبة فى هذه الحالة (سعد الدين على المفتاح)

٤ حيث جزم بكونها جوابا وجزاء ونفى الامكان فى غير الاستقبال مع كونهما واقعين فيه منه

٤ ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال اراد الحصر بالنظر الى الحال لا بالنظر فيه والى الماضى بقرينة المقام فلا يرد عليه نحو (ان كنت قلته فقد علمته) (فتح الاسرار)

بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب
ايرشد من اول الامر انه قصد تحولها من العطف الى السببية لان تغير
اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها ماءنع عن احتمال كونها عاطفة
ظاهرا٩ وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفى المثال اشارة الى هذين الشرطين
وهو اما امر (نحو زرنى فاكرمك) اى ليكن منك زيارة فاكرام منى
رعاية لسكون الفاء عاطفة فى الاصل هذا على ماهو المشهور وقال الرضى
التقدير زرنى فاكرامى ثابت بحذف الخبر وجوبا لان مابعد الفاء جواب
وهو لايكون الاجملة والفاء السببية لاتكون لعطف المفرد على المفرد
بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم
فيه حذف ان التى بسببها يتهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء
حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع
بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا
مع كونه فى تقدير المفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى قولنا زرنى
فاكرمك ان تزرنى اكرمك كما لايخفى وقال الفاضل العصام اعلم
ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى ينجزم بعد سقوط الفاء فتقول
فى زرنى فاكرمك زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على
المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن اونهى نحو لاتشتمنى فاضربك
اى لايكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفرلى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك والحق الكسائى بالامر الدعاء
على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر
نحو عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو ووافقه
ابن جنى فى مثل نزال لانه فى حكم الامر فى الاطراد ولم يرض به الجمهور
لماسيجئ اونفى وهو فى حكم الانشاء فى استدعائه جوابا نحو ماتأتينا فتحدثنا
اى مايكون منك اتيان فتحديث منا ويلحق به ماجرى مجراه نحو قلما
تأتينى فتكرمنى ولولا للتحضيض لاستلزامه نفى فعل نحو قوله تعالى لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا وتمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت
مال فانفاقا منى بالنصب اوعرض نحو الاتنزل بنا فتصيب خيرا اى الايكون

٩ وانما قال ظاهرا لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر. منه

منك نزول فاصابة خير منى اواستفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اى هل يكون منك ماء فشرب منى ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لاضبط المواضع التى يضمر فيها ان اكتفى فى التمثيل بالامر الذى هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ماهو دأبه فى هذه الرسالة ( والجازم خمس عشرة كلمة اربعة منهـا حروف تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما ) هما ( للنفى الماضى ) بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفى المتوقع كثيرا دون الاولى ( ولام الامر ) احترا ز عن لام الجر والابتداء ( ولا النهى ٤ ) هما ( للطلب ) اى لطلب الفعل وتركه استعلاء اوخضوعا اواستواء فيدخل فيه لام الدعاء والالتماس ولا هما وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب معنى مدخوله ( واحد عشر ) منهـا ( تجزم ) لفظـا اوتقديرا ( فعلين ان كانا مضارعين ) وان كانا ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا فى احدهما ( تسمى كلم المجـازاة ) اى الجزاء على مافى القـاموس فالمعنى كلم تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فلبس فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفـاضل العصام ( وهى ان ) هى ( للشرط ) سمى به لانه شرط لتحقق الثانى ( والجزاء ) مجـاز بطريق التشبيه من حيث انه ينتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان لاقتضائه اياهما وجعلهما كشئ واحد المقتضيين طولا فى الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه فى الابهام ( وحيثما ) لايجزم به بلا ما وهى كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها معناه ( واين ) يجزم بما وبدونها وهى لبست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بطريق الاولى ( وانى ) كل من هذه الثلثـة ( للمكان واذما ) قال السيرافى ماعلمت احدا من النحاة اثبته الاسيبويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هى فعلى كان مهملا فعلى وقال المبرد هى اذا الظرفية كفها الحاق ما

٤ ولا النهى باضـافة لا بارادة مسمى بلا واجازه الرضى مع بقاء التعريف ( فتح الاسرار )

٩ بتنكير المضاف والايلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه ٧

٧ اذ المقصود به لفظه والقـاعدة ان اللفظ متى قصد به نفسه صار علمـا لنفسه وهل ذلك بطريق الوضع اولا فال التفتازانى ان اللفظ مطلقا سواء كان مهملا اومستعمـلا اذا اريد به نفسه كان موضوعا لنفسه كسائر الالفـاظ وضعا غير قصدى فيكون من قبيـل علم الشخص لكونه موضوعا لشئ بعينه غيرمتناول غيره وقال السيد ان دلالة الالفـاظ على انفسهـا ليست مستندة الى الوضع اصلا لوجودها فى المهملات ايضا بلاتفاوت نحو جسق مركب من ثلثة احرف وجعلها محكوما عليها لايقتضى كونهـا اسماء لان الكلمات متساوية الاقدام فى جواز الاخبار ٨

عن طلب الاضافة وهيأها للشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام والمصنف رحمه الله تعالى اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان (واذاما) لايجزم بلاما الا على قلة لقلة تناسبتها لان فى الاحتمال اذهو للقطع المنافى للابهام الا انه لما احتمل فى الامر المقطوع ان يقع على خلاف مايتوقع لعدم انكشاف الحال انا جاز تضمنها معنى ان والجزم بهسا وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما فى حيث (ومتى) مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلثة (للزمان ومهما) بمعنى مالامتى ولذا لم يذكره معه ☼ قال بعض الكمل اصله ما الحق بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكأن الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلهما (وما) ومافى التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله *ومالك يا ابن عبد الله فينا* فلا ظلما نخاف ولا افتقارا (ومن واى) مع ما وبدونهما للامر (ويجوز اضمار ان خاصة لاصالتها) فى هذا النوع (فيجزم المضارع بها) اى بان المضمرة بعد الامر لفظا بدون الفاء (نحو زرنى اكرمك) اى ان تزرنى اكرمك فان المطلوب بزرنى الزيارة وفائدتها الاكرام وهى تصلح للسببية له وقصد اداؤها وقدر ان مع الفعل المأخوذ من زرنى فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف فى الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا تكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر فى ان المضمر غير النفى فانه خبر لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعى اراد ان يشرع فى القياسى فقال (والعامل القياسى ما) لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل (يمكن ان يذكر فى) بيان (عمله قاعدة كلية)

٨ عن الفاظها سواء كانت موضوعة او مهملة ودعوى ان الوضع وضع المهملات لانفسها وضعا قصديا او غير قصدى وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة فى قواعد اللغة على ان اثبات الوضع الغير القصدى لايساعده عقل ولانقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك فى جميع الكلم وماوقع فى كلام بعض النحاة من ان اللفظ اذا اريد به نفسه كان علما له لم يرد به انه علم حقيقة بل اراد انه بمنزلة العلم فى تعيين المراد وتشخيصه بل تحضرهى بانفسها لابدوال فى ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور وماذكره الشارح هنا تبعا لصاحب الامتحان اصله قول العصام فى حواشى الجامى عند الكلام على الفعل ولا النهى لايصح اضافة العلم وكانه نكرها اوجعل النهى مرفوعا صفة الكلمة لابمعنى لا الناهية انتهى والظاهر ان لا النهى علم موضوع ٧

اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى ( موضوعها غير محصور ) افراده فى عدد بخلاف السماعى كما عرفت ( ولا يضره ) اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل ( كون صيغته سماعية ) كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما فى افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم والفصل كما فى فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما فى الافعال اللازمة ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب ومثل التعليق كما فى كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى الافعال الناقصة ومثل عدمه كما فى الافعال التامة وغير ذلك ولاشك ان اعمال كل منها بخصوصه لايتوقف على السماع وانما المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة فلا ينبغى ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما ستقف ( نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل ) فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعى فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا ( وهو تسعة الاول الفعل ) مطلقا ( فكل فعل ) لازما ومتعديا منصرفا اوغيره فعل قلب اولا ( يرفع ) معمولا واحدا يسمى فاعلا اواسما لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء ( وينصب معمولات كثيرة ) مفاعيل اوغيرها كالخبر والحال والتميز وغيرذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لاينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به ( ويجوز تقديم منصوبه عليه ) لقوته فى العمل ومايجئ من عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه ( وهو على نوعين لازم ومتعديا ) لفعل ( اللازم ) قدمه لكون مفهومه ٩ وجوديا ( ما ) فعل ( يتم فهمه ) اى فهم مدلوله ( بغيرما وقع عليه الفعل ) اى بلا مدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ( ولا ينصب ) اللازم ( المفعول به بغير حرف الجر ) لعدم الاقتضاء بدونها ( فمنه ) اى اللازم ( افعال المدح والذم ) لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر

٧ للا الواقعة فى تراكيب النهى كلا فى قولك لاتشتم ولا تضرب ونحو ذلك كما ان لام الامر موضوعة للام الواقعة فى تراكيب الامر فى نحو اتفهم انعلم وغيرذلك فلا حاجة لهذه التمحلات والتكلفات التى لايصغى اليها ( حسن مصرى )

٩ اقول وقد صرح فى التلويح ان المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى شئ واحد وانما الاختلاف بالاعتبار فالشئ من حيث انه يدل عليه اللفظ مدلول ومن حيث انه يحصل من اللفظ مفهوم ومن حيث انه يقصد باللفظ معنى ومن حيث انه وضع للفظ له مسمى ( شرح طوالع )

على ما ادعاه الفاضل العصام اومشهورة بهذا اللقب على ماقاله الفاضل الجامي ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد ولما كانت هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعى قال فنه اشارة الى هذا الفرق وتصريحا للرد (وهي) اى افعال المدح والذم مبتدأ خبره (نعم) وما عطف عليه الكائنة (للمدح) اى لانشائه وقيل فى مثله حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع وقال المصنف رحمه الله وايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتدأ وجعلوا العامل ماذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا والمدح حالا من فاعل الظرف اوالعكس والجملة خبر الاولى (وبئس) الكائنة (للذم) وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما (وشرطهما) من حيث العمل (ان يكون الفاعل) اى فاعلهما (معرفا باللام) للعهد الذهنى فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع فى النفس وقيل الجنس ٧ وقيل للاستغراق ورده الرضى بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام ان ذلك مشترك بين الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو اوفى ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح اوالمذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو اوفى ضمن فرد ما اوجميع الافراد فانه مقصد معه لامغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس اوكل من افراده من المناقب اوالمثالب وباعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لافرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو واختار المصنف رحمه الله هذا الان كلا من لامى الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام (اومضافا اليه) اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولو اريد هذا فى المعرف

٧ واعلم ان فى حرف التعريف مذاهب الاول انها موضوعة لتعريف العهد فقط ثم يتعدد كما قال السكاكى وغيره والثانى انها موضوعة لتعريف الجنس والاشارة الى نفس الحقيقة فقط ثم يتعدد كما صرح البركوى فى الامعان وقال مولانا الهوادى انه الحق الحقيق بالقبول وانا اقول كذلك فانه يناسبه معنى التعريف وهو التعيين فعلى هذين المذهبين يكون اللام مشتركا معنويا الاربعة والثالث انها موضوعة لفرد معين والحقيقة فتشترك لفظا فيهما ثم يتعدد ما الحقيقة معنى فى الثلثة هذا مذهب التفتازانى فى شرحه المفتاح وقيل تشترك لفظا فى الاربعة ورد بانه يلزم ان لا يترجح احدهما على الاخر وفيه نظر وقيل انها حقيقة فى الاولين ومجاز فى العهد الذهنى والاستغراق ولعله انما نشأ من احتياج استعمالها الى القرينة ٧

بالالام لا يستغنى عن قوله هذا هذا فى حكم المعرف باللام (او مضمرا مميزا) بفتح الباء اى مفسرا (بنكرة) منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل فى التمييز المضمر لانه لا بهامه فى حكم اسم نكرة تم بالتنوين (ويذكر بعد ذلك ٩) الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره فى موضع الضمير (المخصوص) بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام فلابد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما اشرنا به ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعده الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص (مطابقا) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والجنس (للفاعل) المعهود الذى هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمره لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلية الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن فى العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله خبره) مقدما عليه او خبر محذوف هو هو مثلا مستأنف عما قيل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة (نحو نعم الرجل زيد) مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له فى الافراد (ونعم غلاما الرجل الزيدان) مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له فى التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام

﴿اما﴾

---

اذا اطلق اللفظ العام على الخاص باعتبار عمومه لا يكون مجازا الا باعتبار خصوصه ثم اعلم ان هذه المعانى والمذاهب تجرى فى المضاف الى الاربعة

(قره ديه لى)

٩ الواو للجمع المطلق سواء كان بتعقيب او بمهلة اولا فيجمع المعطوف والمعطوف عليه فى الذات اوفى الصفة او فى الثبوت لانه اذا كان المعطوف محل من الاعراب يجمعهما فى الذات مثل زيد قائم وعالم اوفى الصفة مثل قام زيد وعمرو وان لم يكن له محل من الاعراب يجمعهما فى الثبوت مثل زيد قائم وعمرو راكب فان قيل الجملتان ثابتتان فتجتمعان فى الثبوت بلا احتياج الى الواو قلنا ان الجمعية فى الثبوت بالواو تكون مداولة العبارة وملحوظة المتكلم ويترتب عليه الاثر باقتضاء المقام اذ فرق بين ملاحظة الشئ وحصوله وما نحن فيه من قبيل الجمع فى الثبوت ولقائل ان يقول ٦

اما باعتبار العهدية ٩ اولاشتمال ٤ مدخولها على المبتدأ ورده المصنف رحمه الله بانه لايمشى فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شئ واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تميزه كان فى حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص (ونعم رجلا زيد) مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له فى الافراد وهذا الضمير لايكون الامفردا مذكرا ولوكان التمييز على خلا فهما كالمخصوص كامر مثا لهما لان الابهام فى المفرد المذكر اكثر مايدل على العدد والتأنيث وابهام الفاعل مقصود فى الباب (وقديحذف المخصوص اذاعلم) بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد ﴿ اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره (وقدتقدم) اى المخصوص (على الفعل) بناء على ان الاصل فى المبتدأ التقديم وتأخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدأ كما لايخفى ولذا اختاره المصنف رحمه الله (نحو الزيدون نعم الرجال وساء) عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو (مثل بئس) فى افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ﴿ ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثلهم (وحبذا) يقال حبب كظرف اى صار حبيبا الكائنة (المدح وفاعله ذا) من اسماء الاشارة التى هى من المبهمات لما عرفت ان الغرض فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته (ولايتغير) حبذا بان يتغير فاعله اوذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذى هو احدها لجريه مجرى الامثال ٧ كذا ذكره المصنف رحمه الله قال بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذى هو المقصود فى الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلايقال حبذان الزيدان ولاحب اولاء الزيدون ولاحبت هند بل حبذا فى الكل (ويذكر بعده) اى حبذا اوفاعله اوذا (المخصوص) بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس

٦ لايصدق على هذا تعريف التابع وهو كل ثان باعراب سابقه وتعريف المعطوف وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه قلت ان التعاريف الواقعة فى كتب النحو فى الاكثر المفردات واحوال الجمل تعرف بالمقايسة اويقال ان فى هذين التعريفين قيدين ملحوظين وفى الاول ان كان له اعراب حقيقة اوتقديرا وفى الثانى ان كان له نسبة وهى نسبة العامل الى المعطوف عليه او يقال المراد من النسبة النسبة المطلقة الشاملة للثبوت ونسبة العامل (مفتى زاده)

٩ واو ذهنية لان تقدم المبتدأ حكما قرينة للصرف اليه فيكون فى قوة العهد الخارجى منه

٤ على تقدير كونها للجنس اوللاستغراق منه

٧ جمع مثل بالتحريك وهو ماشبه مضربه بمورده واصله كلام يصدر من بعض العرب فى حادثة فيصير مثالا يستعمل فى كل ماعماثلها تلك الحادثة (حسن مصرى)

على ماذكره المصنف رحمه الله او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا رأسا على ماذكره الفاضل العصام (واعرابه) اى مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) فى ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما لزعم ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتدأ وجه الرد فوت الغرض كما فى الزعم السابق (نحو حبذا زيد و)الفعل (المتعدى ما) فعل (لايتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ماوقع عليه الفعل) وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لايتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لايخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضى بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد مماله معنى نسبى لانه لايتعقل الابما هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق مااعتبر فى مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه وفى مفهوم مثل ماذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه مايقتضى متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب فيه (وهو) اى المتعدى (على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة) لومنويا كقوله تعالى ﴿اهذا الذى بعث الله رسولا﴾ اى بعثه (وبدونها) لومنسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب (والثانى متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول) منها (ما كان مفعوله الثانى مباينا للاول) اى لايصدق احدهما على الآخر (نحو اعطيت زيدا درهما) ويجوز حذفهما معا (وحذف احدهما) فقط (مع قرينة) لومنويا نحو سأل زيد عمرا درهما فاعطى (وبدونها) لومنسيا نحو فلان يعطى (والقسم الثانى منها (افعال القلوب) اى افعال مشهورة بهذا اللقب (وهى افعال اصطلاحية (دالة على فعل) المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم ٨ مثلا اما كيف ٣ او اضافة او انفعال ٩ ولايتصور فيه التأثير ولو قال على

---

٣ الكيف هو هيئة فى شئ لايقتضى لذاته قسمة ولا نسبة (هداية)

٩ هو كون الشئ متأثرا عن غيره كانقطاع المنقطع ما دام منقطعا (شرح والع)

٨ ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهنى الى ان العلم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهى المسماة بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق واما القائلون بالوجود الذهنى من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا ناشئا من ان العلم ليس حاصلا قبل حصول الصورة فى الذهن بداهة واتفاقا وحاصل عنده بداهة واتفاقا والحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها من المبدأ الفياض واضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثانى فيكون من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من ٢

احوال القلوب كما فى الامتحان لكان اظهر (قلبى) خرج به غيره (داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما) مع انهما بمنزلة اسم واحد فى الحقيقة كما يجئ دفعا للتحكم (على المفعولية) فخرج الفعل القلبى الذى ينصب الواحد كعرف وفهم (نحو علمت ورأيت ووجدت) هذه الثلثة للعلم (وزعمت) مشترك بين الظن والعلم (وظننت وخلت وحسبت) هذه الثلثة للظن (وهب) على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا (بمعنى احسب) زيدا منطلقا على وزن اعلم اواضرب هو (غير متصرف) فلا يستعمل منه ماض ولا مستقبل (ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة) لو منويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى * هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون * وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة حاذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المصنف رحمه الله بان هذا انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدى منزلة اللازم لقصد التعميم فيفيد ان نفس العلم باى شئ تعلق غير مساو والجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله الانسان لا يخلو عن علم غير مسلم اذ قد ينفى العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات (ومع قرينة كثر حذفهما معا) نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقا (وقل حذف احدهما فقط) نحو قوله تعالى * ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم * على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر * كأن لم يكن بين اذا كان بعده * تلاق ولكن لا اخال التلاقيا * فان المفعول الثانى محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المأول بشئ فى حكمه من كل وجه (ومن خصائصها) جمع

---

٢ مقولة الاضافة واما انه نفس حصول الصورة فى الذهن فلم يقل به احد منهم كما لا يخفى على من تتبع كلامهم والاصح من هذه المذاهب هو الاول (مير ابو الفتح)

٨ اى النسبة المتكررة يعنى ان حصول الصورة الذى هو صفة للصورة يكون سببا لعروض المعنيين المتضايفين للعالم والشئ المعلوم اذ بسببه يعرض للعقل كونه بحيث حصل عنده صورة الشئ ويعرض للشئ المعلوم كونه بحيث حصل لصورته عند العقل وهذان الكونان متضايفان متكافئان ذهنا وخارجا اما تكافؤهما خارجا فظ واما ذهنا فلان مفهوم كل من الكونين متضمن للآخر كما ان الكونين اللذين هما معنى الابوة والبنوة اعنى كون الحيوان بحيث خلق من مائه حيوان آخر وكون الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء الحيوان الاول متضايفان متكافئان ذهنا وخارجا (كلنبوى)

خصيصة بمعنى الخاصة (جواز الالغاء) والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال عملها الاستقلالى مفعوليها كلا اما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية (والاعمال) لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها (اذا توسطت بين معمولىها) فى الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا و بين معمولى ان كان زيدا احسب قائم و بين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد و بين العاطف والمعطوف نحو جاءنى زيد واحسب عمرو و بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا فى الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام ان الالغاء فى القسم الاخير غير واجب على المذهب البصرى بل يجوز على ما فى التسهيل واحترز به ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظنى قائم غالب او زيد قائم ظنى غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه (نحو زيد علمت منطلق) لكن الاعمال اولى حينئذ لان لها حينئذ نوع تقدم لفظى ولها قوة لكونها افعالا فيرجح (او تأخرت) عنهما (نحو زيد منطلق علمت) والالغاء حينئذ اولى لعدم التقدم اللفظى رأسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما مر وما قال الرضى ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف يرده انه لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب انتهى يعنى ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمش فى مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره واقول انما ذكره الشيخ من التوجيه فى هذا المثال لانه فى توجيها آخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم فى ظنى الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما فى احد الموضعين والى الآخر فى الآخر (ومنها) اى ومن خصائصها (جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى) تكلما وخطابا وغيبة

٧ واعلم ان كلمة اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فحكيم ولا ستلزام شئ لشئ اى ان ما بعدها شئ يلزمه حكم من الاحكام ومن ثمه قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط استلزام شئ لشئ اى الشرط والجزاء والمعنى الثانى لازم فى جميع مواقع استعمالها والمعنى الاول قد ذهب بعض النحاة الى انه غير لازم بل كثير وذهب بعضهم الى انه لازم فالتزم ذلك التعدد وحمل قوله تعالى والراسخون فى العلم بعد قوله فاما الذين فى قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وحمل اما الواقعة فى اوائل الكتب على الاستيناف لكن بعض الفضلاء من النحاة اورد على هذا البعض ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فمنطلق يدفع دعوى لزوم التفصيل اما بيان معنى الشروط ٢

(نحو علمتني) وعلمتك وعلمته (قائما) ولايقال ضربتني بل ضربت نفسي
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحا
وتنبيها على ماعسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب
فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلايحتاج
الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال بعض الكمل
تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة
عمافات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون الثاني
مضافا الى الاول فلاعدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه
والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف رحمه الله في الامتحان ومن
اراد الاطلاع فليرجع اليه (وحمل عدم وفقد في هذا الجواز على وجد)
حمل النقيض او النظير فانهما نظيره في عدم التأثير في المفعول نحو عدمتني
وفقدتني (ومنها) اي من خصائصها (جواز دخول ان) المفتوحة
(على مفعوليها) في الجملة (نحو علمت ان زيدا قائم) قال الفاضل العصام
وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسر فيه ان مآلهما وان كان
واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة في الاول
فهي احق بالتصديق ومجملة في الثاني فهي ليست باحق به بل بالتصور
وتلك الافعال حينئذ مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها
حين نصبت المفعولين لاتنصب ايضا عند التحقيق الامفعولا واحدا
وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لاتحتاج الى المفعول الثاني كما لايخفى
ولما خفي هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل
التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا (واما التعليق
٧ بكلمة الاستفهام) الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا اواسما
(او) كلمة (النفي) الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني وهي ما
ولا وان (اولام الابتداء او) لام (القسم اوان المكسورة اذا دخل
في خبرها لام الابتداء) انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن
تعليقا وجه التعليق بالمذكورات انها تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي
بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي تغيرها فوجب التوفيق بينهما

٣ فيهما فبان يقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها بجملة اما لغرض تخفيف الكلام بحذف الشرط لكثرة الاستعمال واما الغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام اذ اصل اما زيد فقائم ان يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم فبقي الفاء بين المبتدأ والخبر ايذانا لهذه الملازمة فحصل الغرض الكلي (مفتي زاده)

فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه اى ابطال العمل على سبيل الوجوب (لفظا لامعنى) تفسير التعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لاهى عاملة فى اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل فى نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز فى الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين الذى صرح به الرضى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ فقط (فيهم) خبر التعليق (هذه الافعال) اى افعال القلوب (نحو علمت ازيد عندك ام عمرو) اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قاله البعض انه لايقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم اولا فلا يقال علمت ازيد قائم اوهل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم ٣ هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم اولا وشئ منهما ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى اوعمرو عندى فلابد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا مردود بانه لايخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس بمجرد نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثانى نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل فى الاول بالنظر الى لفظى الجزئين وفى الثانى الى الثانى ولايجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام يسرى فى الجملة كلها وان دخل على الجزء الثانى لان هذا منقوض بان النفى ايضا يسرى فيهما مع انه لايبطل العمل فى الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ماهو قائما كذا ذكره

٣ والمعلوم عند التفتازانى هو الموجود الخارجى لا الصورة الذهنية كما صرح به فى قسم الكلام من التهذيب (كلنبوى) والمشهور ان المعلوم هو الامر الخارجى كزيد باعتبار وجوده الخارجى لا الصورة العقلية وليس بمحقق اذ قد يتعلق العلم بالمعدومات فى الخارج كالعنقاء فلو كان المعلوم هو الامر الخارجى لكان العلم بها علما بلا معلوم وهو باطل مستلزم لتحقق احد المتضايفين اعنى العالمية بدون الآخر وهو المعلومية ولهذا شنعوا على أبى هاشم حيث اثبت علما بلامعلوم بل المعلوم فى التحقيق هو الصورة العقلية ايضا لكنها باعتبار قيامها بمطلق الذهن مطلق علم وبذهن زيد علم زيد وبذهن عمرو علم عمرو وهذا مع قطع النظر عن ذلك القيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات مختلفان بهذين الاعتبارين لا باعتبارى الوجودين

الفاضل العصام ٩ ( ورأيت مازيد منطلق ) وظننت لازيد فى الدار ولاعمرو وحسبت ان زيد ذاهب ( و وجدت لزيد منطلق ) وقوله لقد علمت لتأتين منيتي (وعلمت ان زيدا القائم و) يعم (كل فعل قلبي غيرها) اى هذه الافعال (نحو شككت ) ازيد قائم ( وحسبت ) هل زيد حاضر (وتبينت ) اين جلوسك (و) يعم (كل فعل يطلب به العلم نحو (امتحنت مازيد جاهل ( وسألت ) هل هو حاضر ( ومنه ) اى من الفعل الذى يطلب به العلم ( افعال الحواس الخمس) الظاهرة (كلمست ) اهولين ام خشن ( وابصرت ) مازيد اسود ( وسمعت) انصوته كريه (وشممت) اهوطيب ( وذقت ) اهوحلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته فى هذا الحكم (والقسم الثالث) من اقسام المتعدى الى مفعولين ( افعال ملحقة بافعال القلوب فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر ) ونصبهما على المفعولية ( و) فى مجرد (عدم جواز حذفهما معا اوحذف احدهما فقط بلاقرينة) لومنويا (و) فى مجرد (قلة حذف احدهما فقط بها) لا فى خصائصها انما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانه العدم اختصاصها بافعال القلوب لامدخل لها فى وجه الالحاق ( نحو صير وجعل) بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى ❊ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم اناثا وبمعنى صير كقوله تعالى ❊ فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى خلق فلايكون من هذا القسم ومثال ماحذف احد مفعوليه كجعله زيدا وجعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه (وترك ) بمعنى صير نحو قوله تعالى ❊ وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واما اذا كان بمعنى خلا فلايكون من هذا القسم ( واتخذ) كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والفى بمعنى وجد كقوله ❊ والفى قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا ككنت اعده فقيرا فبان غنيا وجى وارى ٤ مجهول ارى وقال اذاوقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيد اذاهبا وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غيرمنحصرة فيماذكروا كمازعموا حيث عدوها من السماعى هكذا استفيد مماذكره المصنف رحمه الله فى بعض تعليقاته فافهم (و) الضرب (الثالث)

---

٨ الذهنى والخارجى (كلنبوى فى بحث العلم على الدوانى )

٩ وجهه ان فيه مخالفة لمانقلناه عن الرضى فى بحث تخفيف المكسورة وان الراجح ماهو المذكور هنا فافهم منه

٤ اعلم ان ارى بضم الهمزة وكسر الراء فعل مجهول من ارى لكن استعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك ان ارى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فارى بصير متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى زيد ارى خالدا عمرا فاضلا ان زيدا بدل جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالدا عمرا فاضلا فاستعمل ارى فى معنى لازمه

( حسن چلبى )

من المتعدى ( متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم وارى ) وانبأ ونبأ واخبر
وخبر وحدث ٧ فالاولان هما اصلان فى هذا القسم ولذا خصهما بالذكر
واما البواقى فتعديتها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام ٦ وكثيرا ما تستعمل
متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى ❊ انبؤنى باسماء هؤلاء
( وهذه ) اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل ( مفعولها الاول ) هو
بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثالث او الثانى اليه مع
تأخره كاعلمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا ٩ (ك) اول ( مفعول
باب اعطيت ) فى كونه مباينا للثانى وفى جواز الاختصار عليه نحو اعلمت
زيدا كاعطيته وفى الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما
وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفى واللام فلا يجوز
اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم ( والاخيران )
اى الثانى والثالث ( كمفعولى باب علمت ) فى كون احدهما عين الآخر
وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما
وقلة حذف احدهما معها وفى جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء
اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تأخرت عنهما
وجواز التعليق بالنسبة اليهما ( نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ثم ) اى بعد
ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلثة
اضرب الى غير ذلك ( اعلم ) ان للفعل انقساما آخر وهو ( انه لابد لكل فعل
من مرفوع ) لما مر ( فان تم به كلاما ) اى صار الفعل بمرفوعه كلاما
تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه ( ولم يحتج الى
غيره ) لافادته فائدة تامة بدونه ( يسمى ) الفعل فى الاصطلاح
( فعلا تاما ) لتمامه بمرفوعه الذى هو كالجزء منه معنى ( و ) يسمى
( مرفوعه فاعلا ) لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر معنى فيه وموجد اياه
او لوجود التأثير فى اكثره ( و ) يسمى ( منصوبه ان كان متعديا ) لان اللازم
لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر ( مفعولا ) اى مفعولا به لالتصاق
معنى الفعل به ووقوعه عليه ( كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول
منصوب ) بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه ( يسمى فعلا ناقصا ) لعدم تمامه

٦ قوله وكثيرا ما قال الزمخشرى نصب كثيرا فى هذا الموضع على الظرفية مجازا لانه من باب حذف الموصوف واقامة صفته مقامه اى حينا كثيرا والعامل فيه الفعل الذى بعده والتقدير ههنا ويستعمل حينا كثيرا وقال سيبويه وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى يستعمل استعمالا كثيرا وما هذه ابهامية
( حسن چلبى )

٩ اى اعلمت زيدا اباه فاضلا وزيدا هندا اخته
منه

٧ ولم يوجد الحدث بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما تستعمل متعديا الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد واخبرتك بخبر قال الله تعالى انبؤنى باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم باسمائهم فقيل تعديتها الى ثلثة مفاعيل لتضمنها معنى الاعلام ٣

بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لايدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيد لهما وشئ منهما لايفهم بدونهما ولايخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالى لاوضعى حتى يلزم كونه حرفا (و) يسمى (مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له) اشعارا بانحطاطهما عن حكمى الفاعل والمفعول (ولايدخل) اى الفعل الناقص (الا على المبتدأ والخبر فى الاصل) لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لايحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى فى اقتضاء معناه شيئين (وهو) اى الفعل الناقص (على قسمين) القسم (الاول مالايدل على معنى المقاربة) اى القرب من الحال (وهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان) وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما ٩ نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر و بمعنى صار (وصار) للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثانى (و) كذا (آل ورجع وحال واستحال) كقوله ان العداوة تستحيل مودة (وتحول وارتد)) مثل قوله تعالى ﴿فارتد بصيرا﴾ وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفى هذا وما سيأتى من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد تكون تامة متعدية بالى نقول صار الى الفقر (وجاء) قال فى الامتحان بمعنى كان (وقعد اذا كن) اى المذكورات من آل الى اقعد (بمعنى صار) ولكونها ملحقة بصار قدمها على السائر واخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى

---

٣ قوله انها ليست متعديات الى ثلثة مفاعيل باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمن فهى ملحقات المتعدى الى ثلثة (عصام)

٩ فانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعناها غير مستقل بالمفهومية (سيلكوتى على المطول)

١ من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق منه

لايتجاوزان الموضعين اللذين استعملهما العرب فيهما اهما قولهم ماجاءت حاجتك ٣ وقعدت كأنها حربة ٧ فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوز انهما تجئ قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المصنف رحمه الله اختاره (واصبح) قدمه لدلالته على اول النهار (وامسى) قدمه لدلالته على ضد مايدل عليه الاول (واضحى) ولو قدمه على ماقبله لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ٩ ولكون اضحى انسب مما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذى يدل عليه ما بعده (و) هو (ظل) ولذا قدمه على مابعده (و) هو (بات) قدمه لكونه من الاصول بخلاف مابعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بمواد ها وقد تكون بمعنى صار بلا دلالة عليها (وآض وعاد) يقال آض اوعاد زيد من سفره اى رجع (وغدا) يقال غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال (وراح) يقال راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو مابعد الزوال الى الليل ولايخفى ان الغالب فى هذه الار بعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح فى الامتحان فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما طرفى النهار واخر الاولين ليكونا فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله على ما هو المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من البسائط اراد الشروع فى المنفيات فقال (ومازال) ٦ من زال يزال فان مامضارعه يزول فتام فلا يقال لا ازول اميرا (وما فتئ بفتح التاء وكسرها) وبالهمزة وقيل بالياء (ومابرح) فى الاصل بمعنى زال عن مكانه (ومافتأ) من الافعال (وماونى) بالياء من ونى فى الامر ينى بالكسر اى ضعف يقال فلان لاينى يفعله اى لايزال يفعله (ومارام) من رام يريم اى برح قال الدمامينى نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لايكاد ان يعرفهما من النحاة الامن عنى باستقراء الغرائب (كلها) اى كل واحد من المذكورات من مافتئ الى مارام (بمعنى مازال) الاان مافتئ يختص بالجحد

٣ لتضمنها معنى الاستفهام وبنصبها على انها خبرها واسمها ضمير راجع الى ما باعتبار كونها عبارة عن الحاجة اوما نافية والضمير راجع الى ماتقدم من الفرعية ونحوها اى لم تكن هذه على وفق مرامك منه

٧ اى قول الاعرابى ارهفت شفرته اى حدد سكينه العظيم حتى قعدت اى صارت هذه الشفرة كانها حربة اى رمح صغير منه

٦ فى زمان يكون الاسم قابلا للخبر فى المعنا د فانه لايفهم من قولهم مازال زيد اميرا انه كان كذلك فى اول وجوده بل فى زمان يمكن الامارة له وهو وقت البلوغ الذى يمكن القيام بها فيه وانما تفيد هذه الافعال الاثبات مع انها للنفى لان ما للنفى والنفى اذا دخل على النفى افاد الاثبات وانما تفيد استمرار الاثبات لان تقييد نفى الشئ سواء كان ذلك الشئ اثباتا اونفيا بزمان يوجب ان يعم

٣

على ما في مختار الصحاح وهو ادوام خبره لاسمه مذ قبله فمعنى مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه في اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزمه النفي في كونه ناقصا ( ومادام ) لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها المصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما في آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالسا ( وليس ) لنفي مضمون الجملة حالا اومطلقا اخره مع اصالته و بساطته لعدم كماله في الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف ( وقد يتضمن الفعل التام معنى صار ) اي يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلي ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار ( فيصير ) ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن ( ناقصا ) محتاجا الى خبر منصوب و يكون معناه الاصلي حالا اوخبرا بعد خبر اووصفا لهذا الخبر في المآل للتأكيد والمبالغة كما في قوله تعالى * تلك عشرة كاملة * كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى * فتمثل لها بشرا سويا * حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اي صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى في كل منهما وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لايخفى على ذوي الافهام وقد لايعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ومفعولا له كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى * وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ( نحو تم التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة ) مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي ( وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وغير ذلك ) مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ( ويجوز تقديم اخبارها ) اي هذه الافعال الناقصة ( على انفسها الا ) تقديم خبر ( ما ) اي فعل ناقص ( في اوله ) لفظ ( ما ) من مازال الى مادام

فان تقييد اثبات الشئ بزمان لم يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان الاترى انك اذا قلت ضرب كفى صدق هذا القول في وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي
(سيد عبدالله)

٤ ثم ان المتقابلين على اربعة اوجه لانهما ان كانا وجوديين وامكن تعقل احدهما بالذهول عن الآخر فهما ضدان كالسواد والبياض وفسر السيد الشريف الوجودي بين في حاشية الاصفهاني بقوله اي لايكون السلب جزأ لاحدهما اقول فالمراد من العدمي حينئذ فيما سيأتي مايكون السلب جزأ من مفهومه ثم اقول الوجودي بهذا المعنى اعم من ان يكون موجودا في الخارج ومن ان يكون امرا اعتباريا كالاضافات ٧

اما اذا دخل ما اوان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما وان قائما كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينهما لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل (فلا يجوز نحو قائما مازال زيد) ولا نحو اجلس جالسا مادام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل مابعدها فيما قبلها اومصدرية وسيجيء ان معمول المصدر لايتقدم عليه (وكذا) لايجوز التقديم (ان بدل ما بان النافية) فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما على ماصرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة في اقتضاء ماله صدر الكلام خاصية فيها لامجرد كونها للنفي الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح (واما ان بدل بلم) لم يذكر لما لانفهام حكمه بالمقايسة على لم ((ولن فيجوز نحو قائما لم يزل) اولما يزل اولن يزل (زيد) اما في لم ولما فلانه لامتزاجهما بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضي صارا كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذي لايمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي و بقي لا مهملا قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ماعند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضي لاصدارة له لانه لكثرته في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وار يدان لا يخرج صار مبتذلا منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ ((والقسم الثاني) من القسمين (ما) اى فعل ناقص (يدل على معنى القرب) من الدال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد اومشروعا كما في صاحبه فخارج



٧ مثل الابوة والبنوة واذا انقسم الوجودي ههنا الى المضا فين ايضا مع انهما ليسا بموجودين في الخارج ثم المفهوم من شرح المواقف أن للمتضادين شرطا آخر وهو ان يكونا موجودين في الخارج لانه نفى التضاد عن الحسن والقبح والحل والحرمة في الافعال وقال فانها صفات اعتبارية راجعة عندنا الى موافقة الشرع ومخالفته فلا تضاد بينهما لان المتضادين لابد ان يكونا معنيين موجودين ثم قال اعلم ان كل ما لايرجع الى الصفات الموجودة كالاضافات والاعتبارات فان العقل لا يوجب فيه تضادا وان لم يمكن تعقل احدهما بالذهول عن الآخر فهما معنا فان كالابوة والبنوة وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر كون موضوع العدمي مستعدا في وقت اتصافه بالعدمي للاتصاف بالوجودي بحسب شخصه اى بشخص الموضوع ٧

عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب (ويسمى افعال المقاربة) لدلالتها عليها (ولا تكون اخبارها) اى خبر كل منها (الافعلا مضارعا) لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا فى صاحبه وهى تقتضى كون خبرها مايدل على الاستقبال والحال ويصلح لان تدخل عليه مايدل على الرجاء والاستقبال وذلك لايكون الا مضارعا (نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان) الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتأكيدا للرجاء الذى فيه زمانا واستعمالا (غالبا نحو عسى) حال (زيد ان يخرج) اوذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة فى القرب ما لايخفى وقال الفاضل العصام واو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية وان لم تبق حينئذ لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذى كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى حينئذ تامة وارتضاه الرضى لان فيه اجمالا وتفصيلا (وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف بصحة الحمل بدونه (وقد يكون تامة بان مع المضارع) بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذى كان خبرا منصوبا فى الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له (نحو عسى ان يخرج زيد) ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما فى علمت ان زيدا قائم ولما كان فى هذا نوع تكلف اقتصر فى هذه الرسالة على الاول وان بين الثانى ايضا فى الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال

٧ فهما العدم والملكة المشهورتان كالكوسج فان الكوسجية عدم اللحية عمن من شانه فى ذلك الوقت ان يكون ملتحيا ولا يقال الكوسج للامرد الذى ليس من شانه اللحية فى ذلك الوقت وان اعتبر قبول الموضوع واستعداده الوجودى اعم مما ذكرا ولا فهو العدم والملكة الحقيقيتان وذلك بان اعتبر قبوله له بحسب شخصه لكن لم يقيد قبوله بكونه فى ذلك الوقت ليعم مثل عدم اللحية من الامرد او اعتبر قبوله له اعم من قبوله له بحسب شخصه كما سبق ومن قبوله له بحسب نوعه اى نوع الموضوع ليعم مثل عدم اللحية من المرأة فان نوع المرأة تشتمل وهو قابل اللحية باعتبار تحققه فى ضمن الرجل ومن قبوله له بحسب جنسه القريب ليعم مثل عدم البصر بالنسبة الى العقرب ٧

الفاضل العصام و يحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز في هذا البـاب كما سيجئ (وكاد) في الاصل بمعنى قرب لكن لايستعمل على هذا الاصل اصلا (وخبره غالبا مضارع بلا ان) لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء قال الفـاضل الجامي لدلالة ان عـلى الاستقبـال المنافي للحـال ورده المصنف رحمه الله بان كاد لايدل على الحال ولاان على الاستقبـال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لمـا استوى الاستعمالان في اوشك من كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد (نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان) تشبيها له بعسى نحو كاد زيدان يخرج (وكرب) بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت من الغروب (وهو مثل كاد في وجهيه) اي في كون خبره بلا ان وبها (وهلهل) بمعنى قارب فينبغي ان يكون ككرب مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان (وطفق) بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه (واخذ) بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اي شرعه (وانشـأ) بالهمزتين في الاصل بمعنى اوجد (واقبل) يقال اقبل عليه (وهب) على وزن رد قال الدماميني هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر * هببت الوم القلب في طاعة الهوى * فلج كأني كنت باللوم اغريه (وجعل) في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور (وعلق) بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر * اراك علقت تظلم من اجرنا * وظلم الجار اذلال المجير * ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصار ناقصا (واخبارها) اي خبر كل منها (الفعل المضارع بلا ان) مثل ما مر (واوشك) في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو (يستعمل استعمال عسى) يعني يستعمل بان تاما وناقصا يقال اوشك زيدان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع (و) استعمال (كاد) اي يستعمل (بلا ان) لانه قد يستعمل في الجزم (ولايجوز تقديم افعال اخبار

لانه فان جنسه القريب اعني الحيوان قابل للبصر باعتبار تحققه في ضمن الانسان مثلا ومن قبوله له بحسب جنسه البعيد ليعم مثل عدم الحركة الارادية الجبل فان جنسه البعيد اعني الجسم الذي هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية باعتبار تحققه في ضمن الحيوان وان لم يعتبر في العدمي كون الموضوع مستعدا للاتصاف بالامر الوجودي اصلا فهما الايجاب والسلب وهما امران عقليان واردان على ما في العقل من النسبة ولاوجود لهما في الخارج والسلب اعم من ان لايوجد موضوعه ومن ان يوجد لولكن لايكون مستعدا للامر الوجودي ومن ان يكون للامر الوجودي و من ان يكون مستعدا له لكن لم يعتبر استعداده فيه اي في السلب (نشرطوالع) وان اردت ان تعرف الفرق بين التضاد المشهوري والحقيقي

المقاربة على انفسها ) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها العدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف و بالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف ( و ) القياسى ( الثانى ) من التسعة ( اسم الفاعل ) قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا فى الفاعل ومجيئه من المتعدى واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة فى كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادى كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركها البيضاوى مخالفا لابن الحاجب فقال ( فهو يعمل عمل فعله المعلوم ) لازما او متعديا لاشتقاقه منه ( والثالث ) من التسعة ( اسم المفعول ) قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل لموافقته لاسم الفاعل فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها ( فهو يعمل عمل فعله المجهول ) لاشتقاقه منه ( وشرط عملهما فى الفاعل ) اصلا اونائبا ( المنفصل ) بارزا او مضمرا لان المتصل مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتبارى محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتبارى محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوى وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فمختص بالفعل ( والمفعول به ) الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدى فلا يعملان فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما فى غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ﴿ ما انت بنعمة ربك بمجنون ﴾ ٩ كالجميم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما فى الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له

---

٧ فاعلم انه ذكر فى شرح المواقف ان الضدين هما متقابلان ليس احدهما سلبا للآخر ولا يتوقف تعقل كل منهما على صاحبه وهما بهذا المعنى يسميان ضدين مشهورين وقد يشترط الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد كالسواد والبياض فانهما متخالفان متباعدان فى الغاية دون الحمرة والصفرة اذ ليس بينهما ولا بين احدهما وبين السواد والبياض ذلك الخلاف والتباعد فيسمى مثل الحمرة والصفرة على ذلك الاشتراط بالمتباعدين والضدان بهذا المعنى يسميان بالحقيقيين وهو اخص من المشهورى والمذكور فيما سبق فى تقسيم المتقابلين هو الضدان المشهوريان

(نشر طوالع)

٩ فان الظرف فيه متعلق بمعنى النفى مع كونه فى نهاية البعد من العمل اى انتفى بنعمته وبحته منك الجنون ولا يجوز تعلقه بمجنون لفساد المعنى

(من السرورى)

فان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجي واما المفعول معه فصاحب المعمول فيكون في حكمه (ان لايكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب) لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير اوحقير (ولاموصوفين نحو جاءني ضارب شديد) اذ بالصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لايكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولوقدم هذا على الاول لكان اولى كما لايخفى لكن اخره لئلا ينفصل عن قوله (وان وصفا بعد العمل لم يضر ٩ عملهما السابق) لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل (نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام) اى لام التعريف صورة (لايشترط اعمالهما غير ماذكر) من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف (نحو الضارب) اى الذى ضرب غلامه عمرا امس عندنا (وان كانا مجردين) منها (يشترط) معه (الاعتماد على المبتدأ) ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا (اوالموصوف كجاء رجل ضارب عمرا اوذى الحال نحو جاءني زيد راكبا غلامه اوالاستفهام) ٧ حرفا اواسما (نحو اقائم الزيدان) وهل ضارب زيدا اخواه وماصانع البكران (اوالنفي) حرفا كما وان اواسما كغير اوفعلا كليس (نحو ماقائم الزيدان) وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تأكيد المناسبة للفعل فاقتضاؤهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدأ لايكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر في المآل والاستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه (ويشترط) مع الشروط المذكورة (في نصبهما المفعول به) اذا كان اسم الفاعل من المتعدى والى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة (الدلالة على الحال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا اوحكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي اوالزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى

٧ والنداء نحو ياطالعا جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب واقول نصرة لابن مالك ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفي في التقريب ولوا جيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب يجرى عليه ملفوظا اومقدرا ولم يذكر الموصول لان المراد به هنا اللام فقط اذ الصفة لاتقع صلة الا لها وسنذكره فلو ذكر ههنا لزم التكرار (امتحان الاذكياء)

٩ وفاعله فيه راجع الى الوصف المفهوم من وصفا من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى منه

وكلبهم باسط ذراعيه (او الاستقبال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا ووجه الاشتراط حصول ٨ كمال القوة للتمكن عـلى العمل فى المعمول القوى (وتثنيتهما وجمعهما) صحيحا ومكسرا (كمفردهما) فى العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد ٩ واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه (وكذا) اى كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول فى العمل والاشتراط وفى كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما (ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال) وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر (و) لكن (لايشترط فى عمل هذه الثلثة) فى المفعول به (معنى الحال والاستقبال) لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما تمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلى قصدا ٤ بخلافها ٣ هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها لاتعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب عنه المصنف رحمه الله بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فلاحظة الغير هى التى بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة فى الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وقال بعض الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل على ماهو الاصل فيه فتلك الدلالة هى التى بعدته عنها لاالزيادة (والرابع) من التسعة (الصفة المشبهة) باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة فى الفاعل الظاهر بخلافه فانه لايعمل فيه فى غير مسئلة الكحل واذا تحققت المشابهة به ٧ (فهى لاتعمل عمل فعلها) كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لافعلها ذكره فى الامتحان (بالشروط المعتبرة فى اسم الفاعل) من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ماسبق ومن معنى الحال والاستقبال

---

٨ تمام المشابهة بالموافقة معنى كما كانت لفظا ﷺ

٩ الفعل بهما يشابه اسم الفاعل والمفعول بالمضارع ﷺ

٤ بل تبعا واتمايدلان قصدا عـلى الذات فلا بد من التقوية بالدلالة على زمان فعل بوازناته ﷺ

٣ فانها تدل عليه قصدا اذ المبالغة انما تكون فى الحدث دون الذات فافهم ﷺ

٧ اشارة الى ان الفاء فاء الفصيحة وهى ماافصحت عن شرط مقدر وقيل ما افصحت عن مقدر مطلقا شرطا كان اوغيره والشارح قدر الشرط جريا على القول المشهور (حسن مصرى فى قول المصنف فوجب ترتيبها)

(غير معنى الحال والاستقبال فانه) اى معنى الحال والاستقبال (لايشترط في عملها) اى فى نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لاالحدوث المقتضى للزمان (نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل) قدمه على المصدر مع كونه عاملا فى الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لماسبق فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة فى وضعه وبه يحصل القوة فى العمل ولذا قدم عليه ماسبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولايخفى ان ترتيب المصنف رحمه الله انسب بمرامه (وهو) لضعفه ٩ (لاينصب المفعول به) القوى (بالاتفاق) واما مثل قوله تعالى هو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم (ولايرفع الفاعل الظاهر) لقوته باستقلاله (الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون) اسم التفضيل فى المعنى وفى نفس الامر (وصفا) حقيقيا ٣ (لمتعلق) بكسر اللام وهو الكحل فى المثال (ما) اى شئ وهو رجلا فى المثال (جرى) اسم التفضيل فى اللفظ (عليه) اى على ذلك الشئ بان يقع نعتا له اوخبرا عنه اوحالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل ولذا لايعملان فى مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ماجرى عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق (مفضلا باعتبار التعلق) اى تعلقه بماجرى عليه (على نفسه) اى نفس المتعلق (باعتبار غيره) اى باعتبار تعلقه بغير ماجرى عليه وهو زيد فى المثال بان يكون اوحال كونه اوتفضيلا ٧ (منفيا) يعنى ان المتعلق لابد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذى يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيستبعد الخروج عن المعنى التفضيلى ثم يخرج عنه بالكلية بالنفى لتوجهه الى القيد فينتفى الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن فى المثال فيفهم الزيادة فى المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه لولم يعمل



٩ بسبب خروجه عن معنى الفعل بملاحظة الغير فى معناه لابدلالته على معنى الزيادة لانه مقوكمعنى المبالغة مبالغة الفاعل على ماعرفت (فتح الاسرار)

٩ بالبعد عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير منه

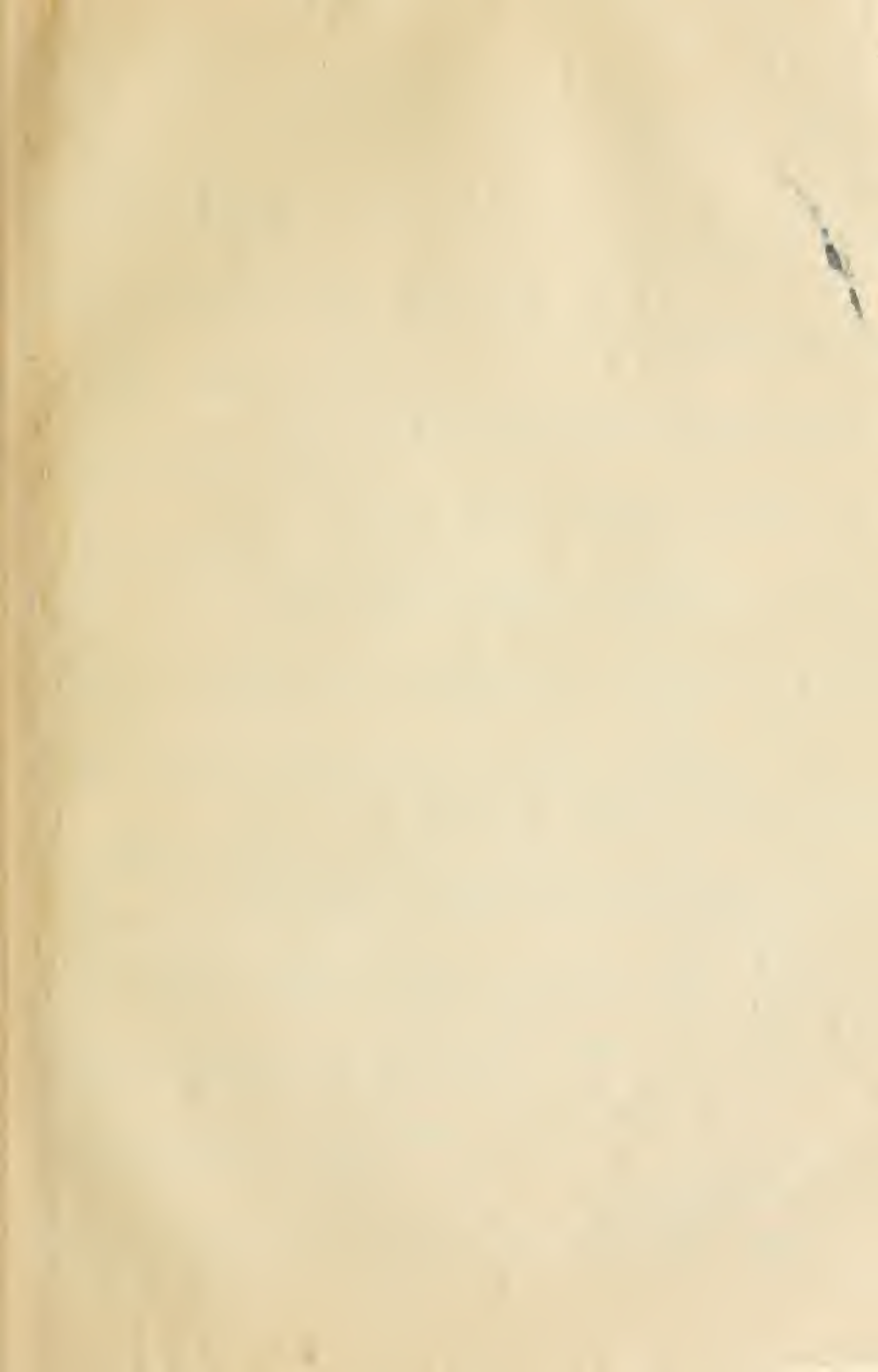
٣ والعجب كل العجب من الشارح الاول حيث قال وصفا سببيا تقليدا للفاضل الجامى ولم يدر انه انما يصلح لشرح كلام ابن الحاجب دون المصنف رحمه الله كمالايخفى على الناظر المتأمل بادنى تأمل منه

٧ بمعنى الفعل بان لايدل على الزيادة على الغير (فتح الاسرار)

منفيا خبر بعد خبر ليكون اوحال من ضميره ومفعول مطلق لمفضلا اى تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب العرف وذلك لانه اذا كان ٢

حقيقياً قال في حاشيته هنا العجب وكل العجب من الشارح الاول حيث قال وصفا سببيا
مبيداً للفاضل الجلبي ولم يدر انه انما يصلح لشرح كلام ابن الحاجب دون المص رحمه الله تعالى
لا يخفى على ناظر المتامل بادنى تأمل انتهى اقول نصرة للشارح الاول انه يجوز ان يكون قوله مبنيا على التحقيق
لا التقليد بتمهيد مقدمة وهي ان صاحب المفتاح سمى في قسم النحو من المفتاح الصفة الواقعة بحال الموصوف وصفا فعليا
وجاء في رجل عالم والصفة الواقعة بحال متعلقه وصفا سببيا نحو جاءني هند عالم غلامها واما المسند الفعلي
المسند السببي فمعنى آخر وهما ايضاً اصطلاح صاحب المفتاح ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ
بعائد لا يكون مسنداليه في تلك الجملة ومثال الاول زيد قائم ومثال الثاني زيد قائم ابوه هذا
الاصح ما قاله العلامة التفتازاني في مختصره فظهر ان احسن في المثال ليس وصفا فعليا ولا سببياً
النسبة الى الكحل واما الوصف الحقيقي فليس باسم مصطلح اصلا فيكون بالمعنى اللغوي فيجوز ان يكون مراد الشارح
الاول بالسببي معناه اللغوي فيكون معناه وصفا منسوباً الى السبب وهو المتعلق كالكحل واما
اطلاق السبب على المتعلق فاصطلاح مشهور كما نقله الفاضل العصام عن الرضي فيكون حاصل قوله وصفا سببياً
متعلق في المعنى حاصلا فيه وهو نظير اطلاق المسبب على المتعلق في قول ابن الحاجب في هذا البحث وهو في المعنى
لمسببه مع ان الاصطلاح الاطلاق اسم السبب عليه لا المسبب للتنبيه على صحة هذا الاطلاق فليكن اطلاق
الشارح الاول من هذا القبيل بقرينة اسناد وصفا سببياً الى المتعلق فيصح ولا يكون محلا للتعجب المذكور تامل
انتهى كلام المحشي الكياني افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي

هذا كلام من مضافع ارجنا حاشية
نتايج الافكار ١٧٣



حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية ومابعده على الابتداء يلزم الفصل بينه و بين معموله باجنبي وهو المبتدأ أولو عمل يكون فاعلا لااجنبيا (نحومارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) معناه مارأيت رجلا حسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد بل حسن الكحل فى عين زيد فوق حسنه فى عين غيره على ماهو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا فى عين غير زيد ومفضل مفروضا فى عينه ولولا النفى لكان الامر على العكس كمالايخفى (ويعمل فى غيرهما) اى فى غير المفعول به والفاعل الظاهر من المستكن فانه لاعتباريته لايكاد يأبى عن عمل عامل هو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغيرذلك لمامر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به ايضا نحوانا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب اى اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلاوجه لاسقاطه فى العامل القياسى كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه (والسادس) من التسعة (المصدر) وهواسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هومنه ولهذه المناسبة قدم على المضاف (وشرط عمله فى الفاعل والمفعول به) الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لايقتضى الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة فى وضعه فهما اجنبيان له فيجتنب عن العمل فيهما واما فى غيرهما فيعمل بلا شرط لمامر (ان لايكون مصغرا ولاموصوفا) قبل العمل لمامر ان لوصف بعده لايضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لايقدران بهما اذالفعل لايصغر ولايوصف ومجرد المناسبة لايكفى فى العمل فيهما فلايقال اعجبني ضريبك زيدا وضرب شديد زيد عمرا (ولامقترنا به) دوال (الحال) لانه لايأول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان خاص للاستقبال ولااحتمال ٩ فى الماضى الحال فلايقال ضربك زيدا الآن (ولامعرفا باللام) لعدم جريان التأويل

---

التفضيلى وهوالزيادة على الغير قيد والكلام منفى فالنفى يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن فى المثال (فتح الاسرار) فلا بد له من صحة تأويل بما اعتبر النسبة فى وضعه ليحصل له قوة يتمكن بها من العمل فيهما مع الاجتناب وهى انما تكون بوجود هذه الشرائط كما يجئ سه

٩ فانه اذا دخل عليه ان يبقى على المضى وان يفيد مجرد المصدرية سه

وقوله فضلا مصدر فعل محذوف من قولك انفقت الدراهم والذى فضل منه كذا اى بقى يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا لفظا مثل فلان لاينظر الى الفقير فضلا عن اعطائه اومعنى مثل تقاصرت افكار الاكثرين عن حل هذا التركيب اى لم تبلغه فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وفاعل الفعل ضمير يعود الى مضمون النفى ٧

المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم (عند الاكثر) قيد للكل واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المأول بشئ لا يلزمه ان يكون فى حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع فحينئذ لاحاجة الى هذا الجواب لكن المرضى عند الرضى كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا فحينئذ يحتاج الى ماذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول الشاعر ۞ لقد علمت اولى المغيرة انى ۞ كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا ۞ فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة وعميدهم قاله بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اى صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسى فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتأكيد اومفعوله محذوفا للضرورة اى اوجدت الكرة والحملة اوحملت على الاعداء قوله او بدلا بدل البعض من الكل وهو قوله اولى المغيرة اى علمت انا مسمعا منهما عاجزا عن المقاومة لى على حذف المفعول الثانى بقرينة العرف اوعرفت انا حالهم حال مسمع منهم من العجز عنهما قوله اى مقدم تلك الطائفة اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسيرله واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلاضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله انى بالكسر استئنافا كانه قيل ماعاملت معه بعد العلم به فاجاب انى كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعوله الضرب على نزع الخافض وفيه مامر وان يكون مفعولا لفعل مقدر وهو اعنى فالتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص اى مسمعا اولمصدر آخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا اى هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه

لا والمعنى استبعاد المنفى مع انه اولى بالوقوع واستحالة مافوقه اعنى ما وقع بعد فضلا والتقدير بقى عدم مجامعة الخطأ ادنى التمييز عن وقوعه للعاقل فانه منتف بالكلية اوالاولوية والمعنى فى النفى المعنوى بقى عدم بلوغ الاوكار الى حله عن الوصول الى كنه معناه وحل هذا التركيب مما خفى على كثير من الخاصة سيما شارحى هذا الكتاب (شرح المفتاح للتفتازانى رحمه الله تعالى) اى لم ارجع ولم اعجز عن ضرب مسمع بسبقى ۞ اى كررت مسمعا فلم انكل عن الضرب به فيه محذوف والتقدير عن الضرب بمسمع فالنصب بنزع الخافض ۞ قوله اولى المغيرة بضم الهمزة مؤنث اول اى مقدمة الجماعة المغيرة اسم فاعل من اغار على العدو ۞

التأكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال لانكار ما يدعيه ( ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيدا ) حال كونها ( مع الفعل او بدونه ) اى بدون الفعل ( والفعل مراد غير لازم الحذف ) بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حينئذ يكون العمل له لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقامتها مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة اوضربة اوضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر فى شرح لب الالباب واختاره المصنف رحمه الله وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى ورده المصنف رحمه الله تعالى بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع ( وان كان ) الفعل ( لازم الحذف فيعمل المصدر ) عند سيبويه لا لمصدر يته وكونه مقدرا بان مع الفعل بل ( لقيامه مقام الفعل ) حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند السيرافى لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول ( نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب ) لان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه ٧ لان الواضع نظر فى وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه المرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى ذكره البتة ( ولا يجوز هذا الحذف فى غير المصدر ) من الفعل والصفة لكون النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعه ٩ فيحتاج الى ذكره البتة ( ولا يضمر فيه ) اى لا يستتر فى المصدر فاعله كما فى الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربى زيدا وذلك لما ذكر فى الحذف وقيل لو اضمر فى مفرده لاضمر فى مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فانه فى نفسه تثنية وجمعا ورده المصنف رحمه الله فى الامتحان بما لا مزيد عليه ( ولا يتقدم معموله ) ولو ظرفا ( عليه ) عند الجمهور وقدروا عاملا مقدما فى مثل قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وفلما بلغ معه السعى وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما فى حكمهما لكن المرضى عند الرضى والقاضى البيضاوى والمصنف رحمهم الله على ما سيجئ فى بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر ان المأول بشئ لا يلزمه

٧ فان اسناد الفعل الى الفاعل اصلى اى بحسب الوضع وكذا الاسناد الذى يتضمنه الجملة المركبة من المبتدأ والخبر لان هيئتها موضوعة لذلك بخلاف المصدر فانه موضوع للحدث فقط عرض له الاسناد الى الفاعل فى الاستعمال وكذا المشتقات فان النسبة الى الذات المبهمة مأخوذة فى مفهومها والنسبة الى الفاعل انما عرضت لها فى الاستعمال وتفصيله فى الرضى فى بحث المصدر ( سيلكرتى )

٩ رد للرضى والسيد عبد الله فانهما جعلا طلب الصفة المرفوع عقليا لا وضعيا وهذا سهو اذ هو مأخوذ فى مفهومها الا ترى الى قولهم لمن قام به الفعل اولمن وقع عليه الفعل كيف والمرفوع عينها غايته ان النسبة المأخوذة فى وضع الفعل الخبرى والانشائى تامة فتكون جملة وفى وضع الصفة تقييدية غير تامة فلا تكون جملة

ان يكون فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم للعامل لمامر فبدخل فيما لا يدخله الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ﴿ ما انت بنعمة ربك بمجنون ﴾ (و) القياسى (السابع الاسم المضاف) مطلقا قدمه على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه (وهو يعمل الجر) لانه امابتقدير حرف الجر اومحمول على مابتقديره لكونه فرعه (وشرطه) اى شرط كونه مضافا (ان يكون اسما مجردا عن تنوينه) واومقدرا بمعنى انه ٧ لووجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته الاتصال الذى يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام (ونائبه) وهو نون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره فى الامتحان فى بحث المثنى ان حذفهما فى الاضافة لشبههما بالتنوين لالقيامهما مقامه لانه يقتضى عدم وجودها الابعد التركيب بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهماموضوعة قبله كما حققه فيه فى بحث المعرب ولعل مراده ٨ هنا انه نائب عماهو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذلايمكن نيابته عن الموجود بالفعل كمايشعر به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق (لاجل الاضافة) متعلق بالكون اوالتجريد فذواللام لايضاف لانهاسابقة على الاضافة فى التلفظ فالظاهر سبقها فى الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغى انيزيد اونحو لا على ماجاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذلا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانماجاز حملا على مثل الحسن الوجه كمايجئ ولايخفى ان هذا القيد غير مفيد فى المحمول عليه اذلا تجريد فيه ولاحمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير التنوين كذا فى الامتحان وفيه تحقيق ومن اراد فليرجع اليه (وان لايكون مساويا ٩ للمضاف اليه فى العموم والخصوص) بالترادف كليث واسد اولا كانسان وناطق (ولا اخص منه مطلقا) كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلافائدة (وهى) اى الاضافة مطلقة وليس فى كلامه

٧ دفع لما يقال ان التجريد يقتضى سبق الوجود ولا وجود للتنوين فى بعض الاسماء قبل الاضافة حتى تجرد عنه لاجلها وحاصله ان الامكان منزل منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء منه

٨ يعنى ان التنوين فى المفرد وان كان ليس بموجود عند وضع صيغتهما لكن اعتبر كون نونهما نائبا وعوضا عنه لتنزيل قوته القريبة اوامكانه منزلة الفعل او الوجود منه

٩ النسب بين الكليات منحصرة فى اربعة التساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلى اذا نسب الى كلى آخر فاما ان يصدقا على شئ واحد اولم يصدقا فان لم يصدقا على شئ اصلا فهما متباينان كالانسان والفرس فانه لايصدق الانسان على شئ من افراد الفرس وبالعكس وان صدقا على شئ

ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما فى عبارة البيضاوى وابن الحاجب (على نوعين معنوية) مفيدة شيئا فى المعنى كما فى اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكسها البيضاوى لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام (ولفظية) مفيدة شيئا فى اللفظ فقط ولذا سميت بها (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها) الذى تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا (نحو غلام زيد) او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله (وضارب عمرو امس) واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن الوجه (وشرطها) اى المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (عن التعريف) لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيد نا خير من زيد كم واما المضمر والمبهم فلا يضا فان التعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كانت نكرة فى نفسه او معرفة مجردة (وهى) اى المعنوية اما (بمعنى من) البيانية وذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان العامل الحقيقى هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده (ان كان المضاف اليه جنسا) لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه فى هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال (شاملا للمضاف وغيره) كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه (نحو خاتم فضة) فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها (او بمعنى اللام) فى غيره

٧ فلا يخلو اما ان يصدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الآخر اولا يصدق فان صدقا فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس فان لم يصدقا فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس اولا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الآخر اعم مطلقا والآخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان وان لم يصدقا كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه فانهما لما صدقا على شئ ولم يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر كان هنالك ثلث صور ٧

اى الجنس الشامل ولوقال ان كان غيره لكان انسب (وهو الاكثر) سواء كان مباينا له (نحو غلام زيد ورأس عمرو) اواخص منه مطلقا كيوم الاحد اواعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك لم يذكر مابمعنى فى كضرب اليوم بل ادخله فيمابمعنى اللام اقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولايلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى الاستعمال بل يكفى صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم ممابمعنى اللام ولايحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا فى الامتحان (وتفيد) المعنوية (تعريفا) للمضاف (ان كان المضاف اليه معرفة) لان وضعها لمعهودية المضاف فيماامكنت وذا فى المعرفة دون النكرة ثم استعملت فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءنى غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غيراشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارااليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك امابكونه اكبرغلمانه اواشهرها اومعلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقول الشاعر * ولقد امر على اللئيم يسبنى * ذكره فى الامتحان (والمضاف غير غير ومثل وشبه) ونحوها (فانها لاتتعرف بالاضافة) الى المعرفة لتوغلها فى الابهام وانعدام العهد فيها فى الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد اوالاستغراق ولووجد العهد فيها بالاشتهار اوبعلم المخاطب او بان يضاف الغيرالى ضد واحد لتعرفت لكن جعل لندوره فى حكم العدم وقيل لاتتعرف اصلا (نحو غلام زيد و) تفيد (تخصيصا) للمضاف (ان كان) المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركاء فيه ورده المصنف رحمه الله تعالى بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه

٧ احدهما ما يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق عليه هذا دون ذاك والثالثة ما يصدق عليه ذاك دون هذا كالحيوان والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس فى الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل الحيوان وغير الحيوان فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فيرجع التباين الى سالبتين كليتين من الطرفين والتساوى الى موجبتين كليتين والعموم المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الآخر ومن وجه الى سالبتين جزئيتين وموجبتين جزئيتين (تصديقات)

فى نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر ٩ بين غلام زيد وغلام لزيد فى المعنى فحق ان تسمى معنوية ولايظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا فى حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص فى غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلاداع وحصول شئ بشئ لاينافى امكان حصوله بشئ آخر كما فى الالفاظ المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لاباللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيها المؤذن للانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلايحق القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة (و) علامة (اللفظية ان يكون المضاف صفة) فخرج نحو غلام زيد (مضافة الى معمولها) فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد (ولاتفيد) اللفظية شيئا (الاتخفيفا فى اللفظ) فقط والمعنى باق على ماكان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها فى تقدير الانفصال واما التخصيص فى نحو ضارب زيد اورجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لابالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا (نحو) عمرو (ضارب زيد) الآن اوغدا اوحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول اومع حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره فى المضاف كما ذكره بقوله (وحسن الوجه) اصله حسن وجهه ومجئ اللام بدله لكونه اخف منه

٩ وقول النحويين فى مثل غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره فان غلام زيد معرفة باتفاق وغلام لزيد نكرة باتفاق ولايستقيم ان يكون اللفظان بمعنى واحد احدهما معرفة والآخر نكرة وانما قصدوا ان يبينوا ان عامل الخفض فى المضاف اليه راجع الى ذلك فانه مشتمل على ذلك المعنى النسبى وزيادة التعريف منه

٩ والفرق بينهما فى انك اذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد واللفظ صالح لواحد لابعينه من جميع الغلمان المنسوبين الى زيد واذا قلت غلام زيد قائما نعنى به واحدا مخصوصا تخصه من الغلمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك مخصصة كما فى قولك الرجل والغلام على ماتقدم فكما صح اطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذهنى صح اطلاق المضاف الى المعرفة كذلك على الواحد (ايضاح)

مخرجا ٨ ووصفا ٩ غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل (ومعمور الدار) اى معمور داره من اسم المفعول المضاف الى نائب الفاعل (و) اما بحذف نائبه وحده نحو (الضاربا زيد والضاربوا زيد) او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربوا الفرس (وشنع اضارب زيد لعدم التخفيف) وسقوط التنوين باللام كما سبق (وجاز الضارب الرجل) مع عدمه (حملا له) فيكون مفعولا له الفعل دل عليه جاز وهو اجيز ولمحموليته (على) المختار فى (الحسن الوجه) لاشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب ذى المال فانه فى حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه (اصله الحسن وجهه) والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه واستتاره فى المضاف (والثامن) من التسعة (الاسم المبهم التام) باحد الخمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب فى التميز (فانه ينصب) لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذى يذكر بعده حقيقة او حكما كما فى الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذى يذكر بعده حقيقة او حكما كما فى الضمير المستتر ولذا لا ينصب التميز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام (اسما) ان لم يضف اليه (نكرة) اشارة الى اختصاص التميز بها على ما عليه البصريون لكفايتها فى ازالة الابهام لعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين (على التميز) بيانية اى على التميزية تشبيها له بالمفعول فى المجئ بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال (وتمامه) ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشئ بالشئ كون الثانى جزأ من الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفى لا اللغوى فقال (اى كونه على حالة يمتنع اضافته معها) الى شئ واتصافه به يكون (باحد خمسة اشياء) بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد فى العرف من تمامه (بنفسه) لا بآخر وهو فى حكم النكرة (وذلك) اى التمام بنفسه يكون (فى الضمير المبهم) فى الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءنى زيد

---

٧ لان الهاء من اقصى الحلق بخلاف اللام فانه من وسط المخارج منه

٩ لان صفة الهاء الحركة بخلاف اللام فانه ساكن جدا منه

انما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل ولو جعل المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع لكان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول فى النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا الفاضل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فلا وجه ان المختار فى الحسن الوجه وجهان الا ان يحمل حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين ولذا اطلق المصنف رحمه الله العبارة فلا يخفى ما فى قوله على الوجه المختار فى الحسن الوجه من الحسن (عصام)

التميز فى اللغة التفرقة والفصل بين الشيئين ٢

فياله رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما فى مثل يالزيد رجلا وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح والتعجب ( نحو ربه رجلا لقيته ) اى لقيت رجلا اى رجل ردا على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم مالايخفى ( و ) نحو ( ياله رجلا ) اللام للتعجب وقوله * ياله مر اماما بعده ( و ) نحو ( نعم رجلا ) زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لاعن النسبة اذ لواريد المعين قبل نعم الرجل وكذا فى ربه اذلايمكن فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة ( وفى اسم الاشارة ) لانه من المبهمات ( كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا ) على رأى من قال انه تمييز عن اسم الاشارة لاحال ( و بالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا اوتقديرا نحو ثلاثة قيل ذهبا واحد عشر رجلا ) فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكاين وكذا انما يمتنع عنه التنوين لفظا لاتقديرا لاستحقاقه له فى اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا فى حاشيته ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها فى هذا المقام توفية للمرام فقال ( ومميز ثلاثة ) بلا تنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها او فى حكمه والزائد عليها ٩ منتهيا ( الى عشرة ) بل عشرة ( لاينصب بل هو مجرور ) بالاضافة للتخفيف ( ومجموع ) ولو معنى نحو ثلاثة رهط وتمر ليطابق المعدود العدد ( نحو ثلاثة رجال الا فى ثلثمائة الى تسعمائة ) فان التمييز فيهما مائة ٨ وهى ليست بجمع لالفظا ولامعنى لدلالتها على عدد معين وكان القياس مئين اومأت وهما لايجوز ان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد فلايقال ثلاثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولابد فى جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلاث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذى هو وقوع ماهو فى صورة جمع المذكر السالم بعدها اعنى عشرين واخواته ولانه يلزم

---

٣ قال الله تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اى انفصلوا عن المؤمنين ومنه تكاد تميز من الغيظ اى ينفرد وينفصل بعضها عن بعض و التمييز والتفصيل والتبيين الفاظ مترادفة على معنى واحد

٩ فلا يرد انه لاامتداد ولا انتهاء فى ثلاثة مثلا فلا يصح استعمال الى هنا ويلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام اياها قطعا مع انه يجب دخوله فيه لان الامتداد والتناول على هذا التقدير قطعى فيكون الغاية لاسقاط ماوراءها لا لمد الحكم اليها ( كذا فى الامتحان )

٨ واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما فى عدة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لايشتبه بصورة منه خطا والحق التشبيه بالمفرد دون الجمع نحو مئين ومئات عصام الدين

عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلي التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو لايجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ماهو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر قال بعض الكمل لاغناء مفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع ( ومميز احد عشر ) وزائد ( الى تسع وتسعين ) بل تسع وتسعين ( منصوب ) لتعذر الاضافة اما فى مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء ما هو فى صورة نون الجمع ان لم يحذف اوحذف نون غيره ان حذف واما فى غيره فلكراهتهم جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبها على التعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد ( مفرد دائما ) ٣ لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة فى الفضلة اولى ( ومميز مائة والف و ) مميز ( تثنيتهما و ) مميز ( جمعه ) ٧ اى الف فان جمع المائة لايستعمل مع المميز ( لاينصب بل هو مفرد ) لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثمائة فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه اطرادا للباب ( ومجرور ) بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز اى ثلثمائة مدة ( نحو مائة رجل ) ومائتا رجل ( والف درهم ) والفا درهم وآلاف درهم ( وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز فى بعض هذين القسمين ) ماتم بالتنوين وماتم بنون التثنية احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه بماتم بالتنوين ( الاضافة ) الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف ( نحو رطل زيت ومنواسمن ولاتجوز ) الاضافة ( فى غيرهما ) اى القسمين اما فى الاول فلما مر من تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرهما الذى هو شرط الاضافة المعنوية واما فى الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما فى الخامس فلامتناع اضافة المضاف ( وبنون شبه الجمع ) لابنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها فان التمييز بعدها انما يكون

٣ واما الجمع فى قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا فمحمول على البدل من العدد وحذف المميز اى اثنتى عشرة فرقة اوجماعة ولايجوزبان يكون اسباطا هو المميز والالزم ان لايؤنث العدد وقيل يجوز ان يكون تمييزا مميزا بالجمع وضعا لاسباط موضع قبيلة اى اثنتى عشرة قبيلة كل قبيلة اسباط لاسبط فلو قيل اثنتى عشرسبطا توهم ان المجموع قبيلة واحدة وليس كذلك (سروری)

٧ اى الالف لان جمع المائة لايميز هكذا قال المصنف رحمه الله ولكن قال الرضى وتبعه عصام الدين ذلك اذ كان المائة تميز الثلاثة الى تسعة واما اذا لم يكن تميز فيقال مئات رجل (فتح الاسرار)

عن نسبة فى شبه جملة (وهو) اى شبه الجمع (عشرون) وزائد (الى تسعين) بل تسعين (نحو عشرون درهما و بالاضافة نحو لمؤه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لضعفه فى العمل لكونه جامدا (والتاسع) من التسعة (معنى الفعل) ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له وهوليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لايحتاج الى القرينة بقوله (والمراد منه كل لفظ) غيرمشتق ولامشتق منه فى الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما وقد يراد به ما يشملهما كما فى تعريف الفاعل (يفهم منه معنى فعل) اصطلاحى اى معناه المطابق كما فى اسماء الافعال او التضمنى كما فى السائر عدل عما ذكره الفاضل الجامى من انه مستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به اوتقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثانى اما داخل فى الفعل اوشبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه مايستنبط منه معنى الفعل ولايكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كنزال وتراك ٨ وانما عده عاملا واحدا من القياسى مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله فى ضابط كلى كما اشار اليه بقوله كل لفظ ٣ الى آخره و بين فى التفصيل انه يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعده من القياسى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب (فمنه اسماء الافعال) ٩ اصله اسماء معانى الافعال لانه لايفهم منها الالفاظ بل معان هى معانى افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره فى الامتحان (وهو) اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفى اكثر النسخ وهى والاول اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثانى ايضا الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لايصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التى تدل عليها صيغة الجمع ولايمكن ادعاء العلمية اذ لايقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة (ما) اسم

---

٨ وهو مبنى على الكسر لالتقاء الساكنين وتنوينه فى قراءة نافع وحفص للتكثير وقراءة ابن كثير وابن عامر و يعقوب بالفتح على التخفيف وقرئ به منونا وبالضم للاتباع كيومئذ وغير منون (قاضى)

٣ واما ما ذكره فى بعض تعليقاته من انه كل لفظ لايتفق مع فعل فى الحروف الاصول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل عمله فنقوض بنحو تراك (فافهم)

٩ اى اسماء دالة على الفاظ هى الافعال على ما عليه البعض وليس بشئ لانه اذا قيل مثلا رويد لايفهم منه لفظ امهل و يشهد له ايضا قولهم نزال معدول من انزل بل معناه اسماء معانى الافعال حيث لا يفهم من رويد الا معنى امهل فحذف المضاف ايجازا (فتح الاسرار)

كان ( بمعنى الامر) قدمه لكثرته (اوالماضى) لم يذكر المضارع اقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر وا تاوه بمعنى اتوجع اى صار بمعنى وضع الامر الماضى له لم يقل ماوضع لمعنى آه لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال واذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب ولايرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لماعرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى هو المقسم ( و يعمل ) اى اسم الفعل اوما كان الى آخره (عمل ) دال (مسماه ) على حذف المضاف اوالتجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولوكان معنى قوله ماكان بمعنى الامر اوالماضى ماكان بمعنى هو الامر اوالماضى لكان هذا على ظاهره لكن لايساعده مانقلناه عن الامتحان ( ولايتقدم معموله ) اى اسم الفعل (عليه ) الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجئ فى بحث المفعول فيه وفى اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هوالاول اوتأنيث الثانى كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لايخفى على من هوسليم البال اماالفاعل فظاهر واماالمنصوب فلضعفه فى العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلى وهوليس بوضعى له ولوسلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هوالملايم لقوله و يعمل عمل مسماه واماقول من قال لانه امامنقول عن المصدر اوعن الظرف ومعمول كل منهما لايتقدم عليه لضعفه فغير ملايم له اصلا (الاول) وهوماكان بمعنى الامر (نحو هازيدا اى خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم ٧ زيدا اى احضره) من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اى احضر وهم ويجئ لازما بمعنى اقبل نحوهلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عندالبصرية وهل ام عندالكوفية ومفرد عندالحجازية ولايتغير فى الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الافى بنى تميم فانهم يقولون هلما هلموا الى آخره كما وقع فى الحديث الشريف ✿ هلموا الى حوايجكم (وهات ٣ شيئا اى اعطه وحيهل ) ٣ اصله حيهلا ( الثريد اى ائته ) وحى وحده بمعنى اقبل و يعدى بعلى نحوحى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا



واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر ولذا قدم مابمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضى (عصام)

٧ هلم مركبة من حرف التنبيه مع ام محذوفة من ها الفها عند اصحابنا وعند الكوفية من هل مع ام محذوفة همزتها والحجازيون فهو لفظ واحد فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وبنو تميم يقولون هلما هلموا هلمى هلمن وهى متعدية كهات وغير متعدية بمعنى تعال واقبل قال الله تعالى هلم شهداءكم وقال هلم الينا وحكى الاصمعى ان الرجل يقال له هلم فيقول لا اهلم لانهلم (مفصل)

٦ ويتصرف بحسب المأمور واهذا قيل انه فعل وانه امر من اتى يؤتى قلبت همزته هاء (عصام)

٣ واصله حيهلا ويجئ هذا بمعنى اسرع فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد اوبالباء للتعدية نحو حيهلا بعمرو اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل ٧

٧ فيه تعدى بعلى نحو حيهلا على زيد ويجىء مجردا

بمعنى ائت وقد تركب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد ( وبله ٨ زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه ) بكسر الهمزة ( ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك ) من نحو آمين بمعنى استجب ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك ( والثانى ) وهو ماكان بمعنى الماضى (نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك ) مثل بطئان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة اشار بقوله وغير ذلك فى الموضعين الى انها غير محصورة فيما ذكر وقال فى بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ماذكروا خمسها ولاعشرها نعم بعضا من عدها اسماعية انه لم يصب (ومنه ) اى من معنى الفعل (الظرف المستقر ) وقد مر تفسيره فى حرف الجر ( وهو ) اضعفه فى العمل ( لايعمل فى المفعول به ) القوى (بالاتفاق) ولان عامله الذى ناب هو منابه كوجد لايعمل فيه للزومه ( ولافى الفاعل الظاهر الابشرط الاعتماد ) واما المستكن فبكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلاشرط ( على ماذكر ) فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة وجه الاشتراط مامر ( اوالموصول) ليكون نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل اذالصلة لاتكون الاجملة فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل على ماهو رأى المحققين لاالفعل المقدر كمازعم البعض والالما احتاج اليه كمالايحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هوفيها (نحو زيد فى الدار ابوه) ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى زيد وعليه كتفه سيف وافى الدار احد ( ومافى الدار احد وجاءنى الذى فى الدار ابوه ويجوز ) فى هذه المواضع (كون الظرف خبرا مقدما ) ومابعده مبتدأ مؤخرا كمافى مثل اقائم زيد (واذالم يرفع) الظرف اسما (ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه ) اى فى الظرف ( منتقل من متعلقه ) بفتح اللام (المحذوف ويعمل فى غيرهما) اى المفعول به والفاعل الظاهر

عن هلا بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت
(فتح الاسرار)

٨ بله على ثلثة اوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف ومابعدها منصوب على الاول ومخفوض على الثانى ومرفوع على الثالث وفتحها بناء على الاول والثالث اعراب وقدروى بالاوجه الثلثة قوله يصف السيوف * تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كانها لم تخلق * وانكار ابى على ان يرتفع مابعدها مردود بحكاية ابى الحسن وقطرب له واذا قيل بله الزيدين او المسلمين او احمد او الهندات احتملت المصدرية واسم الفعل ومن الغريب ان فى البخارى فى تفسير الم السجدة يقول الله اعددت لعبادى الصالحين مالاعين رأت ولا اذن سمعت ولاخطر على قلب بشر ذخرا ٢

كالحال والظرف بلا شرط اما فى الظرف فلما مر غير مرة واما فى الحال فلكونها ٢ فى حكمه (ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه مأولا به (نحو مررت برجل هاشمى اخوه) اى منسوب الى الهاشم (و يشترط فى عمله) اى عمل المنسوب (مايشترط فيه) اى فى اسم المفعول (ومنه الاسم المستعار نحو اسد فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على ى مجترئ فلذا) اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ (عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله فى السموات اى المعبود) لمن (فيها) اى يعبده من فيها لانه الكائن فيها (ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اى اشير اليه ٧ يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا (وليت ولعل) نحو ليت اولعل زيدا يوم الجمعة عند نا مسرورا اى اتمنى اواترجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضى ٤ لبس المعنى على تقييد التمنى بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا بقطعى بل محتمل الامرين وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ماعداهما ليس بعامل ٣ لعدم السماع فيه وهو من الابد منه ولو نوعا فافهم (وحرف النداء) نحو ياز يد راكبا اى ادعوه (و) حرف (التشبيه) لفظا مثل زيد تماما كعمرو قاعدا وكأنه اسد صائلا اوتقديرا نحو زيد اسد صائلا (و) حرف (التنبيه) كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يأول حينئذ بانبه (و) حرف (النفى) كما ولا نحو ماانت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذى علم كاملا (وغيرها) من مثل ماشانك قائما اى ماتصنع (فهذه) المذكورات من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها (تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال ولظرف) والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض لاتعمل فى المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل فى ضابط كلى فلا وجه لاسقاطه فى بيان القياسى كما اسقطوا (والعامل المعنوى مالايكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان) خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها

---

٧ من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى الثلثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها فى الفاظ الاستثناء (مغنى اللبيب)

٢ لان معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت ركوبه

٧ والمراد به تصوير المعنى لاتقدير اللفظ منه

٤ حيث قال فاما حرف التمنى والترجى نحو ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا عاملين لان التمنى والترجى ليسا مقيدين بالحال بل العامل هو المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجئ الكون مضمونه هو المقيد (رضى الدين)

٣ من حيث انه معنى فعل منه

عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان وهو كونهما صفة اوتأكيدا اوعطف البيان لمرفوع اومنصوب اومجرور ودليله اختلاف الحركتين اعرابا و بناء فى مثل يازيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال المصنف رحمه الله والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع الملائكة اسجدوا على قرأة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما فى المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتدأ والخبر) اى ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد فى مفهومه كما يجئ يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول فى كونه مسندا اليه والثانى فى كونه جزأ ثانيا وقدم لان مبنى العمل على الاقتضاء (وهو التجريد) للاسم (عن العوامل اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظى اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظى لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد ٩ عن مقتضاه الذى هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظى و يمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفر ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظى وعدل الى المعنوى فكأنه جرد عنه اوالمعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفى اكثر النسخ التجرد اى التعرى والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما فى تعريف المبتدأ ووافق لما فى نسخ الجامى والمراد بالعامل اللفظى ما يعمل بالاصالة بان يعمل فى اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره فى العمل فيدخل فى الحد عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت لزيد قائم و بحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظى

---

٩ يعنى ان التجريد تجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظى وعدل عنه الى المعنوى فكأنه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجرد عن جنس العوامل حتى دل الى السلب الكلى لا الى الرفع الايجاب الكلى ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد فى قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبكم زيد لانه يصدق على زيد فى قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد (عصام)

بالمعنى المذكور عليه اذفى الاول قدابطل التعليق عمل علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى ليس باصل وفى الثانى الباء زائدة ملحق بالاصلى كذافهم من الامتحان ( لاجل الاسناد ) اليه اواسناده الى شئ وخرج به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل قبل التجريد عدمى فعده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون الفاعل الوجودى عدميافلايحسن تشبيه العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يقصر يكون الاسم فى صدر الكلام تحقيقا اوتقديرا واجيب بان العوامل علامات لتأثير المتكلم لاموثرات والعدم الخاص يجوز انيكون علامة ويرد على ماجعله اولى ايضا انه اعتبارى فعده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون الفاعل الوجودى الخارجى اعتباريافلايحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم (نحو زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه ) لابالناصب والجازم ( موقع الاسم ) كوقوعه خبرا ( نحو زيد يضرب ) اوصفة اوحالا نحوجاءنى رجل اوزيد يضرب ( فيضرب واقع موقع ضارب ) لان الاصل فى هذه المواضع وقوع المفرد لماسيجئ فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لايرفعه قلت لانه مبنى الاصل فلايكون معمولا الافى الموضعين كماسيجئ ( وذلك الوقوع ) اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم ( انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم ) بان لايكون فيه ناصب ولاجازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنهما يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم ٦ وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لايقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحوالذى يضرب وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب هوعلى ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان وبكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما غيرالاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بان الواقع موقع الاسم

٦ ففى مثل لن يضرب ولم يضرب لم يصح ان يقال ان يضرب واقع موقع ضارب لعدم صحة لن ضارب ولم ضارب منه

قوله غير الاعراب اى بحسب المقتضى وذلك لان المقتضى له على تقديره اى الواقع موقعه فعلا هو المشابهة التامة وعلى تقديره اسما هو الفاعلية حكما وهى الخبرية هنا ولذلك جعل اعرابه فى مثل زيد يضرب ورأيت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط جعله على تقديره اسما فى الاخيرين النصب والجزم فافهم منه

٤ وجهه ان هذا الجواب مبنى على تقدير اسناد الفعل للفاعل المعين واما على تقديره لغير المعين فلايكون جوابا لانفهام الفاعل من الفعل من غير ذكره منه

هو سيقوم مع السين لايقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لمامر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولايرد عليهم ماورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في التفصى عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عماذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلابد من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوى للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لايستعمل بدون التركيب معه فانهم ٣ (فمجموع ماذكرنا من العوامل) على ما ذكرنا (ستون) واما مجموع ماذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكروا فمائة زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعى الثلثة الاخيرة من حروف الجر ولانفى الجنس واذما من كلم المجازاة واثنان في القياسى اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثانى فسبعة واربعون في السماعى ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر الافعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول القياسى وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسى وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها في الاسم التام وهو ثامن القياسى وستة منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها في تاسع القياسى وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فانهم (الباب الثانى) الذى عهد جزأ من الرسالة لفظا ٨ اومعنى ٣ كائن (في) بيان احوال (٩ المعمول) اوفى تحصيل ادراكاتها (اعلم اولا) اى قبل الشروع في المقصود (ان الالفاظ الموضوعة) لمعنى (اذا لم تقع في التركيب) كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كامر (لم تكن معمولة) لعدم العامل (كما لاتكون عاملة) لعدم المعمول (وان وقعت فيه فهى على ثلثة اقسام القسم الاول مالايكون معمولا اصلا) لابالاصالة ولابالقيام اى لايكون له اعراب لالفظا

٨ ان كان المراد الالفاظ والعبارات على ماهو المختار منه

٣ ان كان المراد بها المعانى والمدلولات على ماقيل منه

٩ من المرفوعية والمنصوبية والمجرورية والمجزومية ومن الامور العارضة للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغيرذلك منه

٩ فان قيل ان مدخول في اما ان يكون ظرف زمان اوظرف مكان لتصحيح المعنى الحقيقى لكلمة في لان لفي وضعا عاما وهو الظرفية المطلقة لظرفية مخصوصة زمانية اومكانية فيقتضى ان يكون مدخوله ظرف زمان اوظرف مكان والبيان ليس منهما فيحمل على المجاز والعلاقة بين البيان والزمان اوالمكان مشابهة فتكون استعارة والاستعارة في مثل هذا تكون في الحروف استعارة تبعية عند البعض او تكون في المدخول استعارة مكنية عند البعض الآخر ٨

ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه (وهو اثنان الاول الحرف مطلقا) عاملا اولا بالاتفاق (والثانى الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التى بسببها صار المضارع مشابها للاسم) مشابهة تامة على ما مر (فاعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة) لذهاب سببها جواب لما (فعاد الى اصله وهو البناء) الاصلى (وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة) منوية وهى منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف (والقسم الثانى ما يكون معمولا دائما) اى يكون له اعراب لفظا اوتقديرا اومحلا اووجود مقتضيه (وهو اثنان ايضا) اى كما لايكون معمولا اصلا (الاول الاسم مطلقا) معربا اومبنيا (حتى حكم على اسماء الافعال) قال الدماميني عن سيبويه والمازنى وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا فى تعيين ذلك الموضع (بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر) كما فى اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب فى ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض به حينئذ تعريف المبتدأ جمعا وقال الرضى قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شئ بل انتقل الى معنى الفعلية ولاعبرة باللفظ كما فى تسمع فى قوله تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فانه مبتدأ لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة (او منصوبة المحل) بافعال محذوفة (على المصدرية) اى على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا فى تقدير ارود اروادا زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافى كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذلا موجب للبناء حينئذ لان معنى الفعلية انما هو الافعال المقدرة لالها (وان قال بعضهم) وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش (لامحل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل) على ما هو المختار عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لايقدر اصلا واذا بنيت ككا الفعل

٧ المذهب الاول على ان البيان اعم من جهة كونه يحصل بالفاظ هذا الكتاب وغيره وكذلك يكون بالالفاظ العربية وغيرها والعام يشتمل على الخاص كما يشتمل الظرف على المظروف فيشبه الشمول العمومى بالشمول الظرفى المطلق فى الاحاطة استعارة مصرحة ثم يسرى الى الظرف المخصوص الذى هو موضوع له لكلمة فى فيستعمل كلمة فى الموضوعة للشمول الظرفى المخصوص ويراد الشمول العمومى استعارة تبعية والمذهب الثانى انه شبه البيان بالظرف المكان كذلك فى الاحاطة بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به فذكر المشبه واراد افراد المشبه به الغير المتعارفة استعارة مكنية وكلمة فى استعارة تخييلية فاحفظه فى كل مقام لايكون مدخول فى ظرف زمان اوظرف مكان (مفتى زاده على الحسينية)

(وعلى ضمير الفصل) وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان معرفة او افعل من واو دخل عليهما عامل سمي به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع (نحو كان زيد هو افضل بالحرفية) لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته (خلافا لبعضهم) وهم بعض البصرية (فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب) قال في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال (واما اللام الداخلة على الصفات) من اسمي الفاعل والمفعول ٧ والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد (فقال بعضهم) وهو المازني ٩ (انها حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اي كغير الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها (وقال اكثرهم) وهو غيره (هي اسم موصول) لا حرف (بمعنى الذي) في المذكر (او التي) في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها فبين وجهه بقوله (اعطي اعرابها) اي اللام (لما بعدها لما انتقل) اي لانتقال ما بعدها (من الفعلية الى الاسمية) لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها في صورة الحرف (فاصل جاءني الضارب زيدا جاءني الذي ضرب زيدا فالاول) اي الذي (معمول) لكونه فاعل جاءني (والثاني) اي ضرب (غير معمول) لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءني الذي يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل (فلما غير هذا الكلام) بان غير الذي الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءني الضارب (صار الاول) اي الذي (في صورة الحرف) اي حرف التعريف (وهو اللام) وان كان في المعنى والحقيقة اسما (والثاني) اي ضرب (في صورة الاسم) اي اسم الفاعل وان كان في الحقيقة والمعنى فعلا (فانعكس الحكم) بان انتقل الاعراب المحلي من الاول الى الثاني وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول (ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي) فالاعراب في الحقيقة للاول الذي

---

٧ ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما ابعد هما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا ثبا ولان بالفعل فلا يصير ان بمعنى جملة (عصام)

٩ والاخفش فانهما انكرا الالف واللام الموصولة وجعلا الالف واللام في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف كاللام الداخلة في الصفة المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا وحجتهما اجراء الاعراب المقتضي لا على المحلي باللام بل على الصفة فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولا يجري على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل معه فلو لم يكن اسم موصول لم يعمل (عصام)

هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول ولامنافاة بين هذا وبين مانقلناه آنفا عن الرضى فافهم ولاتكن من الغافلين (والثانى) من الاثنين (الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث اونون التأكيد ام لا لانه بعد الوقوع فى التركيب لايخلو عن الجازم والناصب اوالوقوع موقع الاسم (والقسم الثالث) من الاقسام الثلثة (ماكان الاصل فيه ان لايكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثانى) وهو مايكون معمولا دائما (فيكون معمولا وهو) اى القسم الثالث (اثنان ايضا) اى كالقسم الثانى (الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا اوجزاء) بدون الفاء بقرينة المثال انه لا يعتبر الجزم فى محل الماضى بل فى محل الجملة كما يجئ (يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف) على ذلك الماضى (نحو يعجبنى ان ضربت) انت (وتقتل) بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا (وان ضربت وتقتل) بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا (ضربتك واقتل) بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء (وفى غير هذين الموضعين لايكون) الماضى (معمولا) لعدم مقتضى الاعراب (والثانى) من الاثنين (الجملة ٧ وهى على قسمين فعلية وهى) اى الجملة الفعلية على ماهو رأى صاحب الالباب ومختار المصنف رحمه الله فى هذا الكتاب الجملة (المركبة من الفعل لفظا) اى صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها (اومعنى) والمراد به مايفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام فى الجملة مشتقا اوغيره بقرينة الامثلة (ومن فاعله نحو ضرب زيد) مثال لماكان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمنى اكرمك) مثال لماكان الفعل لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولايستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والا لاستحق بعروض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا اوفردا اوالخبرية اوالحالية اونحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما آخر

٧ التحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه حينئذ مقدر بالفعل فيكون نسبته اصلية اووقع فى مثل اقائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداهما فليس نسبته اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه (حسن چلبى)
المراد بالاسناد الاصلى اسناد الخبر الى المبتدأ واسناد شئ الى ما قبله بحيث اواسند الى ضميره لتغير فى التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الخالى عن الضمير فاعتبر كانه لم يوضع لان يسند بل انما حصل بسبب العارض فيكون اسناده عارضا لا اصليا
(حسن چلبى)

من الجملة فيكثر الاقسام جدا (وهيهات زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل (٣ واقائم الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان فى الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا او تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو رأى الجمهور وهو المشهور (وافى الدار زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجه اياه فى الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض فى الامتحان بانهما وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتزت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها فلا مخالفة بين كلاميه فى كتابيه كما ظن (واسمية وهى) الجملة (المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة) بمجرد (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها (فلا بد له) اى للفظها (من اعراب) لكونه فى حكم الاسم المفرد لكونه مأولا به كما يشير اليه بقوله اى هذا اللفظ (حتى يجوز وقوعها) اى الجملة التى اريد بها لفظها (فى كل ما) موضع (وقع) الاسم المفرد (فيه فتقع تلك الجملة (مبتدأ وفاعلا) ونائبه (وغير ذلك) المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك (نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ) ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) اى مما ذكر من الجملة التى اريد بها لفظها (مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا) لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله عنه (وكذا) اى كما ذكر من الجملة التى اريد بها لفظها فى انه لا بد له من اعراب الجملة (ان اريد بها معنى مصدرى اما بواسطة ان) بالفتح والتشديد (اوان) بالفتح والسكون (اوما المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك يبلغنى انك قائم) اى قيامك (وكقوله تعالى وان تصوموا) اى صيامكم (خيرلكم)

٣ واقائم الزيدان وما قائم الزيدون مثال لها والفعل معنى مشتق ومن فسر الفعلية بما جزؤه الاول فعل فهما جملة اسمية عنده ومثاليته على ان قائم مبتدأ والمرفوع بعده فاعل ساد مسد الخبر وفيه قولان آخران احدهما كون قائم خبر المبتدأ المحذوف اصله اقائمان الزيدان ففى الصفة ضمير فلما حذف المبتدأ اقيم الاسم الظاهر موضع الضمير دفعا للالتباس والثانى كون قائم خبرا والزيدان مبتدأ ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الظاهر وهو على هذين جملة اسمية (فتح الاسرار)

ونحو اجلس مادام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه (او بغيرها) اى بلا واسطة هذه الثلثة (نحو الجملة التى اضيف اليها) من الجمل التى اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتهما تقتضى امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتهما مع الزمان على ماصرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى للامتناع التامة لا المطلقة (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) اى يوم نفع صدق الصادقين) قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه فى مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمصنف رحمه الله صحح الثانى فى الامتحان والظاهر انه الجملة بلا تأويل كما اشار اليه فيه فى تعريف المضاف اليه وبنى فيما علقه عليه فيخالف ماذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه وفى كلامه فى موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع كلامه (ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء) اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما فى قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم (عليهم) متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله (ءانذرتهم ام لم تنذرهم) مرفوع المحل على انه فاعله او انه مبتدأ وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان (اى) ان الذين كفروا مستو اوسيان عندهم فى عدم الجدوى (انذارك وعدم انذارك) وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام ٣ لتحقيق ٩ الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى عن معنييهما فى قوله تعالى استغفرلهم اولا تستغفرلهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد ٨ والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده كما سبق اليه الاشارة (ونحو) قول المنذر ٧ حين رأى المعيدى واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه

من الجملة التى اريد بها معنى مصدرى بلا واسطة الاشياء الثلثة المذكورة وماهو المشهور ليس منها منه

٣ الذى هو طلب تعيين احد الشيئين المستويين او الاشياء المستوية فى علم المستفهم على معنى انه يعلم ثبوت احدهما او احدها من غير تعيين وانما يستفهم لطلب التعيين فالمجموع بمعنى اى فجوابه بالتعيين فلا مدخل فى الاستفهام كذا ذكره ابن الشيخ فى حاشية انوار التنزيل فلا يكون ذكرهما فى بيان التجريد عن الاستفهام استطراديا كما زعم الفاضل العصام منه

٧ واصله ان المنذر سمع المعيدى واعجبه ما بلغه من فصاحته وشجاعته فاراد رؤيته فلما رآه استحقره وقال تسمع بالمعيدى خير من ان تراه (فتح الاسرار)

مايجيء (تسمع) بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الآتي وجه العدول مثل مامر واما على ماهو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله لفظا فليس مما نحن فيه (بالمعيدى) منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير (خير من ان تراه) خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته (اى سماعك وهذا الاخير) اى مثل تسمع (مقصور على السماع) من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق (و) الواقع (فى غير هذين الموضعين) اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها وفى الآخر معنى مصدرى وذلك الغير هو الموضع الذى اريد بها فيه معناها المطابقى (لايكون له) اى للواقع فى ذلك الغير (اعراب الا ان تقع) اى الجملة (خبر المبتدأ نحو زيد ابوه قائم) مثال الجملة الاسمية (او) خبرا (لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه) مثال الجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة خبرا لهما (مرفوعة المحل او) تقع خبرا (لباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او) خبرا لباب (كاد نحو كاد زيد يخرج او) تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم (او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم او) تقع الجملة (معلقا عنها) نائب الفاعل (نحو علمت اقائم زيد) فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية (او) تقع (حالا نحو جاءنى زيد وهو راكب فتكون) الجملة الواقعة فى هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل او) تقع الجملة (جوابا لشرط جازم بعد الفاء) الذى يجيء للربط فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجيء تفصيل ما تؤثر فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان (او) بعد (اذا) التى للمفاجأة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون (نحو ان تكرمنى فانت مكرم فتكون) الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم (مجزومة المحل) لكونها

٩ لم يقل لافادة الاستواء لحصوله بدونهما فيكون دخولهما لتحققه لا لافادته ابتداء كانه قيل المستويان فى علمك او فى صحة الوقوع مستويان فى عدم الجدوى فتأمل منه

٨ وانما قال من ايهام التجدد لان حقيقته انما تستفاد من الفعل المستعمل فى معناه الحقيقى باعتبار دخول الزمان الذى شانه التغير والتجدد فى مفهومه او باعتبار ان الماضى هنا بمعنى المضارع الذى يفيد الاستمرار التجددى بقرينة لا يؤمنون وعدل الى الماضى ليفيد ان الانذار كأنه وقع وههنا ليس كذلك كما لا يخفى منه

جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم فى لفظها ولو تقديرا فيكون محلا وسيجئ الفرق بين المحلى والتقديرى (او) تقع (صفة لنكرة) لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها فى حكم النكرة لصحة تأويلها بها ا نحو جاءنى رجل ابوه قائم) فيصح التأويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او) معطوفة (على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او) تقع (بدلا من احدهما) اى المفرد والجملة التى لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه فى تأدية المراد مثل قوله تعالى ❁ هل هذا الابشر مثلكم ❁ فانه بدل من النجوى ٧ فى قوله تعالى ❁ واسروا النجوى الذين ظلموا ٤ كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لايؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى ❁ سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم ❁ لكونه اوفى فى تأدية المراد الذى هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ماقبله فانه يدل عليه التزاما وبيانا له على وجه كما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التى اوردها المعانيون فهى مما ليس له محل من الاعراب فمن اوردها فى هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تأكيدا لاتمثيلا لما هو تابع لماله محل من الاعراب (او تأكيدا للثانية) اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم (او بيانا لها) اى للثانية لخفائها (على رأى ٩ اى رأى اهل المعانى وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى بيان الفرق بينه وبين البدل انه لايكون جملة ولاتابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال فى موضع آخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة (فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع) ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصوله على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال (فظهر من هذه الجملة) اى من قوله فان اريد بالجملة الى هنا (ان الجملة قسمان قسم فى تأويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع) كالمفرد اذا الكلام

٧ اى تناجوا خفاء وهو حقيقة فيه اذا المراد معنى ازيد معنى المصدر اى التناجى خفاء فجاز على ارادة الاسم المفعول من المصدر قال الفراء يجئ النجوى اسما ومصدرا (كذا فى الصحاح)

٤ بدل من ضمير الفاعل من اسروا لا فاعل على ان يكون الواو حرفا دالا على جمعية الفاعل لاضميرا لضعفه

٩ قيد للثلثة الاخيرة من البدل والتأكيد والبيان لمبين فى المعانى منه

فى الالفاظ الواقعة فى التركيب (وذلك) القسم (ايضا) اى كالجملة مطلقة (قسمان) الاول (ماازيد به لفظه و) الثانى (ماازيد به معنى مصدرى وقسم من الجملة) صرح بهما مع ظهور مقسميتهما لبعدها ولئلا يتوهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منهما (لايكون فى تأو يل المفرد) بالتأو يل المذكور وان صح كونها فى تأويله بغيره (فلا تكون معمولة) فى جميع المواضع لاستقلالها بالافادة (الا فى خمسة مواضع خبر) اى خبر كان (ومفعول) ثان وثالث (وجواب شرط جازم مع الفاء اواذا وحال وتابع) لمفرد اوجملة لها محل من الاعراب (ثم) اى بعدما علمت مالايكون معمولا ومايكون معمولا اعلم ٦ ان (المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية) اى بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة النوع (الاول) من النوعين وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ٣ ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة) ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع (الاول الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه فى الاغلب ٨ جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة فى وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدأ فانه اسم مستقل لايقتضى لذاته ارتباطا بشئ ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذى هو الرفع فيكون اقوى فى المرفوعية من المبتدأ وهى امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدأ الذى لانزاع فى اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بلاشبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنى عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ماهو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدأ فى المرفوعية التى هى المطلوب به غير ظاهرة بل الظاهر من الاول

---

وهو ما اشار اليه الشارح بقوله فيصح التأويل بقائم ابوه قيام منه

٦ اشار باتيان قوله اعلم ان الى ان قوله المعمول بالنصب عطف على الالفاظ فى قوله اعلم ان الالفاظ والخبر على الخبر فتدبر منه

٣ قدمه على المجرور لكونه ذاوجهين بخلاف الجر فانه يوجد فى الاسم ووجه تقديمه على المجزوم لخصوصيته لما هو الاصلى فى المعمولية وهو الاسم منه

٨ قيد به لئلا يشكل بمثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس بجزء الفعلية منه

٩ اى نسب اليه بقرينة اوما بمعناه والنسبة التعلق

افادة الاصالة فى كونه مسندا اليه ومن الثانى افادة الاقوائية فى كونه
محكوما عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى (وهو) اى الفاعل (ما)
مرفوع واو محلا بقرينة المقسم (اسند) ٩ اى نسب بقرينة قوله اوما
بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة (اليه الفعل) الاصطلاحى خرج به
و بقوله اوما بمعناه المبتدأ لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه بل جامد
او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما
ذكر ابن الحاجب (التام) خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى
فاعلا عنده بل اسماله كامر (المعلوم) ٧ خرج به النائب قبل ذكر المعلوم
يغنى عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات على ان
اغناء المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى (اوما) بلا لبس (بمعناه ٤)
من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر و بما عرفت ان ما
عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده فى الامتحان ان الحد منتقض منعا
لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التى هى نوع من مطلق
النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال
فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف اوشبهه نسبة وصفية فان قيل
قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد المبتدى فى المنع
لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع
هنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بين فى هذا الكتاب
اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها
وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله
وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا
ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب بسلاقته اوغيرها
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث
لم يسبق فيه الفصل هذا البيان فاورد عليه ما اورده (نحو ضرب زيد) مثال
لما اسند اليه الفعل التام المعلوم (واقائم الزيدان) مثال لما نسب اليه ما بمعناه
نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير
تامة ٣ نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اى بعد مثال

وللاسناد نسبة يصح السكوت عليها ونسبة ما بمعنى الفعل لا يصح السكوت عليها وحيث يراد بالموصول المرفوع لا يدخل المفعول به وغيره من المتعلقات فى التعريف فلا ينتقض منعا
(فتح الاسرار)

٤ يشير الى ان ليس المراد بالاسناد الاصطلاحى الذى هو النسبة التامة التى يصح السكوت عليها ملا

٧ ذكر المعلوم لا يغنى عن ذكر التام لان المعلوم ما لا يكون مجهولا ولا يلزم منه ان يكون تاما فكان معلوما كضرب نعم ذكر المجهول فى تعريف النائب مغن عنه لكنه اغناء المتأخر عن المتقدم ولا ضرر فيه
(فتح الاسرار)

٣ نحو المصدر واسم الفاعل والمفعول لان النسبة فيها غير تامة لانها فى الاول غير معتبرة وانما المراد منه الحدث والمقصود الاصلى فى الاخيرين هو الذات وان اخذ النسبة ملا

لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية
( والثانى ) من التسعة ( نائب الفاعل ) عدل عن قولهم مفعول مالم يسم
فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر فانه لايتناول نحو درهما فى اعطى
زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافى اللغوى
مع انه ليس منه قدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب ( وهو ما )
مرفوع ولو محلا ( اسند ) ۹ اى نسب ( اليه الفعل ) خرج به وبقوله
اوما بمعناه المبتدأ ( التام ) خرج به ما اسند اليه الناقص ( المجهول )
خرج به الفاعل ( اوما بمعناه ) من اسم المفعول ( نحو ضرب زيد
وامضروب الزيدان ) ونحو زيد مضروب اومضروب غلامه اوهاشمى
اوهاشمى ابوه ( ولايكونان ) اى الفاعل والنائب ( الا اسمين او ) ما
( فى تأويله ) اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما ( غير ) اى الا
( ان النائب قديكون جارا ومجرورا ) وقدسبق ان المتعلق قديسند اليهما
فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل ( نحو مر بزيد فيجب
افراد عامله ) اى النائب الذى هو جار ومجرور ( وتذكيره ) لانه من حيث
هو هو لايكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلاوجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه
ان كان المجرور ضميرا مثنى اومجموعا اومؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذى
ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا
يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث ( ولايجوز تقديمهما على عاملهما ) بالاستقراء
وقيل فى الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله
ولايجوز فى النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لايليق بيانه فى هذا
الكتاب ( ولاحذفهما معا ) لكون النسبة مأخوذة فى مفهوم عاملهما
وضعا سوى المصدر فلايفيد بدونهما ( الا من المصدر وقدمر ) بيان
حذفهما معا منه ( وكل منهما ) من الفاعل والنائب ( قسمان مضمر )
وهو ما وضع لمتكلم اومخاطب اوغائب تقدم ذكره ولو معنى ( ومظهر )
وهو ماليس كذلك ( فالمضمر ) الذى هو قسم منهما ( ايضا ) اى ككل
منهما ( على قسمين مستتر ) اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده
اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه

٤ اى معنى الفعل التام المعلوم مما يعمل عمل الفعل مما تقدم من الصفات غير اسم المفعول والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وليس المراد به ما هو المصطلح من التاسع من العامل القياسى بل هو اعم منه (فتح الاسرار)

۹ لا بد او لا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ لشئ سواء تعلق به ادراك وقوعه اوادراك عدم وقوعه اوطلب اوانشاء فى مقام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لافرض الاسناد فلا حاجة فى شمول التعريف لما على النفى والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا ونفيا محققا اومفروضا كما فى ان قام زيد (عصام)

فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك (وبارز) متصل بقرينة ماسيأتى من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل (فالمستتر ايضا) اى كالمضمر (قسمان واجب الاستتار بحيث لايجوز ابرازه ولايسند عامله الااليه) لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار (وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول) اى واجب الاستتار يكون (فى المتكلمين) اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك (والمخاطب المفرد المذكر) ولوامرا ٧ اونهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجئ (من غير الماضى) فان كلا منهما يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا ومؤنثا من الماضى الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجته عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد مذكرا ومؤنثا الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره (نحو اضرب) للمتكلم وحده (ونضرب) للمتكلم معه غيره (وتضرب) للمخاطب المفرد المذكر (و) فى (اسم فعل الامر نحو نزال) بمعنى انزل (وصه ومه) بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لايجب الاستتار فى اسم فعل الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات ٩ (و) فى (افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل) اذ فيه لايرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو (و) فى (اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما) من الاسم المستعار والمنسوب (و) فى (الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل) ولو حكما كما فى

٧ وفى افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل وفيها يعمل فى الفاعل الظاهر وفى غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف كما مر قال فى مغنى اللبيب ومن المشكل قوله * فخير نحن عند الناس منكم * لان نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خير مبتدأ لزم عمل افعل فى غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل باجنبى بين افعل ومن وجرحه الفاضل العصام على ان نحن مبتدأ ومنكم مفسر لمنكم المحذوف والتقدير فخير منكم نحن فحذف ففسر وجرجه ابو على ومن تبعه على ان نحن تأكيد لضمير افعل والمبتدأ نحن المقدر بقرينة المذكور (فتح الاسرار)

٩ الواو الداخلة على او وان الوصليتين للحال عند الجمهور وللعطف على مقدر هو نقيض المذكور عند بعض النحاة ٧

اسم المفعول وما بمعناه (الظاهر) واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه واخرى الى المستتر وحينئذ لايجوز اسنادها الى البارز لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لايوجد فيما يشبهه لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه (نحو جاءنى ضارب او مضروب اواسد) اى مجترئ (ناطق اوهاشمى) منسوب الى هاشم (اوحسن ونحو فى الدار زيد) فان زيد مبتدأ مؤخر لافاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحوهنا ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جاءنى لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءنى ثم ان فى كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لايلزم من عدم ٤ جواز عمله فى زيد عدم جواز عمله فى ظاهر آخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخرا لجواز فى الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد حصل مما سبأتى مثل زيد فى الدار من جائز الاستتار لجواز زيد فى الدار غلامه والفرق تحكم فافهم (و) يكون (فى تثنيتى اسم الفاعل والمفعول) مذكرتين اومؤنثين (وجمعهما السالم) مذكرا اومؤنثا كونا اوزمانا (مطلقا) غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولابعدمه وسيجئ فى كلامه مايدل عليه ومن قال مذكرا اومؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لايخفى على ذوى الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فكما لايجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل فى الظاهر او التأويل البعيد ٦ كذلك لايجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان لم يلزم مالزم فى تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة (نحو جاءنى رجلان ضاربان اومضروبان اورجال ضاربون اومضروبون ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد (وفى عدا وخلا فعلين) وهو الاكثر احتراز عن كونهما حرفى جر اذ حينئذ لايتصور الاستتار فضلا عن الوجوب (وفى ماعدا وماخلا) ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى جر (و) فى (ليس ولا يكون فى باب الاستثناء) اى حال كون كل واحد

---

٧ وللاعتراض عند بعض آخر سواء توسطت بين اجزاء الكلام اوتأخرت فعلى الاول تفيدان اولوية نقيض الشرط الجزاء وعلى الثانى تفيدان المساواة بين النقيضين وعلى الثالث تفيد ان معنى يتعلق بمعنى الكلام السابق (اطه لى على الامتحان)

٤ الفرق بين اللازم للشئ وبين اللازم من الشئ ان الثانى يستلزم تقدم الملزوم على اللازم دون الاول ولذا كان احد معلولى علة واحدة لازما للآخر لا لازما من الآخر وكذا العلة المساوية للمعلول لازمة للمعلول لالازمة منه وكان المعلول لازما للعلة ومن العلة (كلنبوى على الجلال فى بيان مذهب الرازى)

١ وهو جعل مافى تثنيته وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لافاعلا اوجعل المظهر بدلا من المضمر منه

من عدا الى لايكون فيه وانما وجب ليكون كالافى عدم الفصل بينهما وبين المستثنى ولذا لايتصرف تصرف الافعال (نحو جاءنى القوم عدا) اى جاوز الجائى منهم (زيدا اوليس) الجائى منهم (زيدا اولايكون) الجائى منهم (زيدا) والتفصيل سيأتى فى بحث الاستثناء (والثانى) اى جائز الاستتار يكون (فى الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب اوليضرب اولا يضرب) مثال الغائب المفرد (وهند ضربت اوتضرب اولتضرب اولاتضرب) مثال الغائبة المفردة (ويقال ضرب زيد وكذا البواقى) فانه يقال ايضا يضرب اوليضرب اولايضرب زيد وضربت اوتضرب اولتضرب اولاتضرب هند (فلا يستتر فيه ضمير) حينئذ لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل (وفى شبه الفعل) عطف على قوله فى الغائب (مما ذكر) من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقر (اذا وجد شرط عمله) فى الفاعل الظاهر (غير التثنية والجمع المذكورين) من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا (نحو زيد ضارب اومضروب اواسد ناطق اوهاشمى اوحسن اوفى الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقى) فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه اواسد غلامه ناطق اوهاشمى غلامه اوحسن غلامه اوفى الدار غلامه (فلايستتر) الضمير حينئذ لمامر آنفا (واما البارز المتصل فى تثانى الافعال وهو) البارز المتصل الذى فى تثانيها (الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما) والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحدها كما فى المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة الثانى فى كون الفاعل فى كل منهما الفا (ويضربان وتضربان وايضربا ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا وفى جمعها) اى الافعال (المذكر وهو) اى البارز المتصل الذى فى جمعها المذكر (الواو نحو ضربوا وضربتم اذا صله ضربتموا) بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته

لئلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده وحذف الواو لان الميم ٣ معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل البعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد فى آخر الاسم ولو تنزيلا غير هو واو ماقبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف ماعليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقى الميم على اصلها الذى هو السكون (ويضربون وتضربون وليضربوا) واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا (و) فى (جمعها) اى الافعال (المؤنث وهو) اى البارز المتصل الذى فى جمعها المؤنث (النون نحو ضربن وضربتن) انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلبت الميم نونا لقربه منه فى المخرج فادغم (ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن) وانما ابرز فيما ذكر من الثانى والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما فى الغائب المفرد والغائبة المفردة اذليس فى صيغته علامة التثنية والجمع كما فى الصفة (وفى المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده فى الماضى وهو) اى البارز المتصل الذى فيهما (التاء نحو ضربت) ملتبسا (بحركات التاء) الثلث (والمتكلم معه غيره فى الماضى) ايضا (وهو) اى البارز المتصل الذى فيه (نا نحو ضربنا) وجه الابراز فيه مر (وفى المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو) اى البارز المتصل الذى فيها (الياء) عند الجمهور وانما ابرز فيها لئلا يلتبس بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر الاصل القوى لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث مجيئه للتأنيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو لم يبرز لم يمكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى هو ضمير المثنى مخالفا للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق

٣ لان الميم دخلا فى تغيير الواو عن الضمير الآخر منه

٩ وقيل اصله ضربتن بالتخفيف فاريد كون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان التاء لاجتماع الساكنين ولا حذفها لكونها علامة ٤ فادخل النون للمناسبة فادغم منه

٤ والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمع الشيء واحد فيحذف احديهما منه

بالاصل الذى هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء
للخطاب وفاعلها مستتر فيها (نحو تضربين واضربي ولا تضربي واما
المظهر) الذى هو الفاعل اونائبه (فظاهر) غنى عن البيان والتوضيح
بالمثال (واذا اسند اليه) اى الى المظهر (العامل يجب افراده) اى العامل
٩ والمراد به ههنا الفعل ومايوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل
قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة
لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها فلو قال
يجب افراده ان كان فعلا اوموازناله والا فالوجهان ان كان المظهر
جمعا لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث
النعت وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لوثنى
اوجمعا او التأويل البعيد كامر وفى الموازن المشابهة (وغيبته)
اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر لما سبق (ولو كان)
المظهر (مثنى اومجموعا) فوجوب الافراد لومفردا اولى اذ لا وجه لغيره
حينئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل
اويجمع (نحو ضرب الزيدان اوالزيدون وان كان) المظهر (مؤنثا
حقيقيا) لا لفظيا وسيجيء ان (من الآدميين) لا من غيرهم كناقة (مفردا
اومثنى) لا جمعا (متصلا بعامله) فعلا اوموازناله لا منفصلا عنه بغيره
فان هذه المنفيات لا يجب تأنيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجيء
(يجب تأنيثه) اى عامله ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر (ان كان)
العامل (متصرفا) والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه لانه
يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لا يلحق به ماهو علامة لقسيمه
كنعم المرأة هند واكرم بهند و يجوز نعمت المرأة هند واما فعل التعجب
فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل (نحو ضربت هند اوالهندان) مثال لما كان
المظهر مؤنثا حقيقيا من الآدميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذى
هو الفعل (وزيد ضاربة جاريته) بالرفع مثال لما عامله موازنه (وكذا)
اى كما يجب تأنيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تأنيثه
ايضا (اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث) حقيقيا من الآدميين ام لا

٩ وقد سبق انه يجوز ان
يجمع جمع المكسر كما اذا
قلت جاءنى رجال قعود
غلمانهم ولم يتعرض لندوره
ولا يجوز ان يراد بالعامل
الفعل ومايوازنه لان الصفة
المشبهة ليست مما يوازنه
وقد وجب الافراد فيها
اذا اسندت الى الفاعل
الظاهر وانما وجب افراده
حينئذ لانه اذا كان العامل
فعلا ولوطبق الاسم الظاهر
فى التثنية والجمع لزم تعدد
الفاعل لما عرفت ان الالف
والواو والنون ضمير الفاعل
وحمل عليه شبه الفعل
ومثل قوله تعالى (واسروا
النجوى الذين ظلموا) مما
اسند الى الظاهر بل
الفاعل واو الجمع و الذين
ظلموا اما مبتدأ او بدل من
الضمير والاضمار قبل الذكر
جائز فى العمدة بشرط
التفسير وقيل الواو حرف
لبس بضمير والفاعل الاسم
الظاهر (فتح الاسرار)

وغير حقيقي لما مر من ابذان تأنيث الفاعل من اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث (غير جمع المذكر المكسر العاقل) فانه اذا اسند الى ضميره٢ يجب تأنيثه كما سيجئ (نحو هند ضربت اوضاربة) مثال المااسند الى غير الحقيقي من الآدميين ونحو الناقة سارت اوسائرة من غيرهم (والشمس طلعت اوطالعة) مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي (وفي) الاسناد الى (غيرهما) ولوقال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي اوكان حقيقيا ولم يكن من الآدميين اوكان منهم ولم يكن مفردا ومثنى بل جمعا اوكان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وماكان غير ذلك الجمع ٣ (يجوز تأنيث عامله وتذكيره) ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله (ان كان) ذلك الغير (مؤنثا) وارجاع الضمير الى المظهر فساده ظهر كما لايخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت اوطلع الشمس) مثال لغير الحقيقي (ونحو سارت اوسار الناقة) مثال الحقيقي من غير الآدميين انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتأنيثهما ٩ مع ان في لفظهما مايشعر به بخلاف المضمر لعدم مايشعر به فيه ولذا وجب تأنيث عامله وجاز تأنيث نظرا الى وجوب مجرد تأنيثهما (ونحو جاءت اوجاء المؤمنات) مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل المؤمنات لان التأنيث الطارى بالتأويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال (ونحو جاءت اوجاء القاضي اليوم امرأة) مثال المؤنث الحقيقي من الآدميين المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف استدعائه تأنيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له

---

٢ كما ارجعه الشارح الاول منه

٣ اى جمع المذكر المكسر العاقل ٩ لكون الاول من غير الحقيقي والثاني من غير الآدميين منه

المذكوره (والرجال جاءت اوجاؤا) مثال لضمير جمع المذكر المكسر العاقل (اوجاءت اوجاء الرجال) مثال لجمع المذكر المكسر العاقل وجه تأنيثه كونه بتأويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقى وسيجيء وجه تأنيث ما اسند الى ضميره وجمعيته ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثانى لان الاعدام تعرف بملكاتها قال (والمؤنث) فى عرف النحاة (ما) اى اسم (فيه) اى فى آخره (علامة التأنيث) بقرينة تفسير هـا اذالمفسرة به لاتكون الا فى الآخر والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضـاربة وضاربتين فتاء اخت ليس بعلامة التأنيث بل هى مقدرة فيها (لفظا اوتقديرا) اى ملفوظة اومقدرة كدار وعقرب قال ابن الحاجب فى الايضـاح حكم بان التاء مقدرة فى الجميع لكنها فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيـه ايضا بتقدير التـاء قياسا على الثلاثى اذهو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضـا شاذا نحو قديدمة وريئة فظهر ان ادخال ٤ نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة انها كهاء وانت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاؤه وهذه وهذى وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التأنيث فيهـا بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب وحفظـا للقاعدة وتسهيلا للضبط (ثم ان هذا التعريف لفظى يقصـد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها لااسمى يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان فى هذا التعريف دورا ٩ لتوقف معرفته على معرفة التأنيث وبالعكس كذا فى الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا اوتقديرا اوالالف المقصورة اوالممدودة لكان اسلم (وهى) اى علامة التأنيث (التـاء الموقوف عليها) حال كونها (هاء) ولو فى الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء فى الاصل اى فى حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لايوقف عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث

٤ كما ادخل الفاضل الجامى بان جعل اللفظى اعم من الحقيقى والحكمى والعجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وتبع ذلك الفاضل فى هذا وجعله شرحا لكلام المصنف رحمه الله تعالى

٩ التوقف اما ان يكون توقفا بالمعنى الاعم وهو كون الشيء بكيفية اولا الشيء الآخر لامتنع وجوده واما ان يكون بالمعنى الاخص وهو كون الشيء بحالة لم يكن وجود الابعد وجود شيء آخر والتوقف بالمعنى الاعم شامل لتوقف الموقوف على الموقوف عليه الذى يكون وجوده قبل وجود الموقوف وتوقف الموقوف عليه الذى لم يكن وجوده قبل وجود الموقوف بل يكون وجودهما معا بلا تقدم من احدهما كما ٧

مقدرة فيهـا كما صرح فى الامتحان (نحو ظلمة وشمس) مثال لمافيه التاء تقديرا بدليل ظهورها فى تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة فى تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التى قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر (و) الالف المقصورة نحو حبلى ودعوى) الاول الحيقيقى والثـانى لغيره (والالف الممدودة نحو حمراء) محتمل لهما (وهذا) اى كون المؤنث بعلامة التأنيث لفظـا اوتقديرا (جار فى غير ثلثة) بالفتح والزائد عليها منتهيا الى عشرة فان مذكرهـا بالتاء) اعتبارا بتأنيث الجماعة (ومؤنثهـا حذفها) اى التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطى التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا لزم الالتباس (نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركب ثلثة) والزائد منتهيا الى تسعة (مع عشرة اثبت التـاء فى) الجزء (الاول فقط فى المذكر) ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب وحذفت من الثانى كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء فى الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم تفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها فى الاخيرين منهما كانت كجنس آخر وهمزة الوصل فى اثنا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا وانما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن التقبض (نحو ثلثة عشر رجلا و) الثانى) اى اثبت التاء فى الجزء الثانى (فقط فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة) تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات فى الاول ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب والاثبات فى الثانى لانتفاء المـانع وهو اللبس (والتأنيث) اى المؤنث (الحقيقى) اى تأنيث (ما بازائه) اى بازاء مسماه ذكر ٣ من الحيوان) بخلاف نحو النخلة فانها وان كان بازائهـا ذكر اعنى المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقى (نحو امرأة) فان بازائهـا رجل (وناقة) بازائها جمل (و) التأنيث (اللفظى) ملتبس

٧ فى التضـايف فى الابوة والبنوة والتقدم والتأخر وغير ذلك ولذلك لايبطل الدور المعى لان التوقف فيه التوقف بالمعنى الاعم فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه والتوقف بالمعنى الاخص يختص بتوقف الموقوف على الموقوف عليه الذى يكون وجوده قبل وجود الموقوف (مفتى زاده)

٣ ذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ فيها النخل ذكر لما لايثمر ونخلة انثى لما يثمر فلما قال من الحيوان اخرجها (فتح الاسرار)

(بخلافه) اى الحقيقى يعنى مالبس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه
فى لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا اوتقديرا واذا سمى لفظيا
(نحو غرفة) مثال لما كان العلامة فى لفظه لفظا (وشمس) مثال لما كانت
فى لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض
احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتهما يعرف
المفرد اجمالا وباللغة تفصيلا اراد بيانهما اولكن لما كان المكسر من اقسام
المؤنث قدمه ومايقابله على التثنية فقال (والجمع المكسر) مطلقا (ما)
اى جمع (تغير) الجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية
للثقل (صيغة مفرده) ولو كان ذلك التغيير تقديرا كفلك فان ضمة مفردا
كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا القيد
ايضا فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصنف
فى شرحه ولم يسبق فى هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فينبغى
ان لايهمل هذا القيد فى كتابه هذا والمراد بالتغير ماهو المتعارف عندهم
فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الاخر لايعد عندهم من تغير
الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ماهو اعم من الحقيقى
(نحو رجال) والاعتبارى كاساور واناعيم وكعباديد فرله عبدود ولما ظهر
من تعريف المكسر ان السالم مالم يتغير صيغة مفرده الجمعية ترك تعريفه
واراد تعريف قسميه فقال (وجمع المذكر السالم) قدمه لما مر ان المذكر
تقدما شرفا وزمانا٤ (ما) اى جمع (لحق) فى اصل الوضع (آخر مفرده)
انما لم يقل آخره كما فى الكافية لانه يلزم حينئذ ان لايصدق الحد على الجمع
بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون
ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيهما ثم ان المراد به ليس مايقابل بل
المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس
ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا كمسلمين
اواعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث
دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا
مأخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا قيل ان جمع الجمع لايصدق

٤ الحكماء حصروا انواع
التقدم فى هذه الخمسة
ولم يقم لهم برهان يدل
على الحصر اكثر الاستقراء
ونقضه المتكلمون بتقدم
بعض اجزاء الزمان على
بعض واعتذارات الفلا
سفة فيه ضعيفة ذكرناها
وبينا ضعفها فى كتاب الاثر
والمناهج اذا عرفت هذا
فنقول التقدم يقال عند
الاوائل على خمسة معان
احدها التقدم بالزمان وهو
ظاهر لكل احد كتقدم الاب
على الابن بمعنى ان للاب
وجودا فى زمان والابن
وجودا فى زمان آخر وزمان
الاب متقدم على زمان الابن
فيقال للاب انه متقدم على
الابن بالزمان وثانيها التقدم
بالذات وهو التقدم بالعلية
كتقدم الشمس على
الضوء وحركة الاصبع
على حركة الخاتم فانا نعلم انه
لولا حركة الاصبع لما تحرك
الخاتم فهذا الترتيب العقلى
هو المعنى بالتقدم بالعلية
وهو خفى عند جماعة ٧

على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف رحمه الله فى تعريف مطلق الجمع ولا يصدق جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين (واو مضموم ما قبلها) للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون (او ياء مكسور ما قبلها) للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين (ونون مفتوحة) للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع ان اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة (فى غير الاضافة فان النون تحذف فيها) لشبهها بالتنوين لانقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لاينا فى كونها جزأ من الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامى وشرح كلام المصنف على خلاف مراده وهو فى اكثر المواضع من عادته (نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما) جمع (لحق آخر مفرده) حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كصواحبات مؤنثا ومذكرا نحو قوله تعالى * الحج اشهر معلومات * والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة (الف وتاء) للافادة المذكورة فى المذكر السالم قيل لابد من التقييد بزيادتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء فى الاول اصلية والالف فى الثانى منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبنى على الغفلة عن معنى اللحوق وهو العذر بان على الشئ كما هو الشائع فى السنتهم على ماذكره الفاضل العصام (نحو مسلمات والتثنيه) اى المثنى (ما) اسم (لحق) فى اصل الوضع (آخر مفرده) ولو اعتباريا كرجالان وانما لم يقل آخره لئلا مامر لكن ينتقض الحد حينئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء الخ لان مسلما مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول آخر مفرده الذى كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم تجعل ما عبارة عن الجمع فى تعريف جمع السالم لاينتقض تعريفه بالمثنى كما لايخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ماهو الاصل فى الاضافة فيؤل الى ماذكره (الف او ياء مفتوح ما قبلها) اى الياء ولا حاجة الى بيان فتح ماقبل الالف لظهور لزومه كذا فى الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة تقتضى الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس

٧ من الباس وثالثها التقدم بالطبع وهو كتقدم الواحد على الاثنين فانه لولا الواحد لم يتحقق للاثنين وجود وقد يتحقق الواحد ان لم يكن الاثنان موجودا فهذا التوقف المعلوم هو المراد بالتقدم الطبيعى والفرق بين هذا النوع من المتقدم وبين الاول ان المتقدم هناك كان كافيا فى وجود المتأخر بحيث يستحيل انفكاكه عنه والتقدم هنا ليس علة تامة فى المتأخر اذ قد يمكن وجود المتقدم وان لم يكن المتأخر ثابتا ورابعها التقدم بالرتبة اما الرتبة الحسية كتقدم الصف الاول على الصف الثانى بالنظر الى الامام او الرتبة العقلية كتقدم الجنس على النوع ان اعتبر الترتيب بالنسبة الى العموم وخامسها التقدم بالشرف والفضيلة كتقدم العالم على متعلمه واذا عرفت اصناف التقدم فاعرف اصناف التأخر وهو ظاهر (شرح التجريد)

لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح للاخف (ونون مكسورة) للتعادل مما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع واللواحق وحذفها ان مع مدلول مفرده مثله فى الوحدة والجنس فقط ثابتة (فى غير الاضافة وفيها تحذف) للامر (نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع) سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا (غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله) ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء وسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التأنيث فى مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى ❊ آمنت به بنو اسرائيل ❊ فالاول فى حكم الابناء والاخير فى حكم الجمع بالالف والتاء (فتقول جاء المسلمون اورجل قاعد ناصروه) الاول مثال لما عامله فعل والثانى لما عامله موازنه (واذا اسند) العامل (الى ضميره) اى جمع المذكر السالم (يجب كونه) اى العامل وارجاع الضمير الى الضمير يأباه السابق واللاحق (جمعا مذكرا) بان يتصل به الواو والضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ ٩ باتصاله به يعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ٣ لان الاول حقيقة عرفية (نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند) العامل (الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا) ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتأويل الجماعة فيه (وجمعا مذكرا) سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب المخير والواحد المبهم من الامرين ولا ينافى ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو (نحو الرجال جاءت او جاؤا او جائبة او جاؤن) ولو مثل بالمكسر ايضا لكسارة لكان اولى (وغيرهما

٩ علة وجوب كون الصفة جمعا مذكرا لا الفعل لانه لا يقتضى العلة لاستلزام جمعيته حين اسناده الى ذلك الضمير البتة منه

٣ المجاز قد يطلق ويراد به المعنى المجازى دون الحقيقى وقد يطلق ويراد به المعنى المجازى والمعنى الحقيقى على سبيل البدل واختلف فى انه يراد منه المعنى الحقيقى والمجازى باطلاق واحد فالحنفية لا يجوزون والشافعية يجوزون ويسمى بجمع الحقيقة والمجاز فالمعنى الثانى لا اختلاف فيه وهو واقع فى المحاورات كلفظ القول الواقع فى تعريف القضية بانه قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه بناء على قول من قال ان القول حقيقة فى الملفوظ ومجاز فى المعقول فحين اريد من القضية الملفوظة يراد من القول ايضا الملفوظ وان اريد المعقول فكذا من القول (مفتى زاده)

اى غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل (من الجموع) وهى جمع المؤنث سالما ومكسرا من العقلاء اوغيرهم من الحيوان اوغيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان اوغيره مذكرا ومؤنثا (اذا اسند الى ضميره) نائب الفاعل لاسند ولاضمير فيه اوضميره الى العامل (يجب) وجرباخبرا (كونها لها) اى ضمائر الجموع المذكورة (مفردا مؤنثا) لما سبق من الايذان بتأنيس الضمير (اوجمعا مؤنثا) سالما اومكسرا كما اذ كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث اوجمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته فى التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذى وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره اوالجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لاالفعل كالواو لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهبت ولو قال اوجمعا غير واوى اذا كان صفة كما فى لب الالباب لكان اسلم واشمل (نحو المسلمات جاءت اوجئن اوجائية اوجائيات) اوجواء مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت اوجئن الى آخره ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت اوذهبن الى آخره ومن غيره مثل الثمرات جذت الى آخره (والاشجار قطعت اوقطعن اومقطوعة اومقطوعات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر لغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الى آخره (و) المرفوع (الثالث) من التسعة ما يطلق عليه لفظ (المبتدأ) ولما كان مشتركا لفظيا ٣ بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما ٦ فى حد واحد كما فى المستثنى اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما (وهو نوعان) ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان فى المستثنى قال النوع (الاول الاسم) لاالصفة بقرينة المقابلة (اوالمأول به) واما ضارب زيد قائم ففى تقديره

٣ الاشتراك على قسمين اشتراك لفظى واشتراك معنوى الاول كون اللفظ موضوعا لمعنى متعدد بوضع متعدد كالعين والثانى ان يكون قدرا مشتركا بين الافراد كالكلمة بالنسبة الى الاسم والفعل والحرف وفيما نحن فيه الاشتراك لفظى (مفتى زاده)

٦ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان ولذا قاله الفاضل العصام ولانقول فليكن معنى المبتدأ المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما لايلتفت اليه فى تعيين المعانى ولايعد مما وضع له اللفظ والالا يوجد مشترك اصلا

٤ اذلا صفة الاوهى جارية على موصوف محقق اومقدر

شخص ضارب زيد نعم يراد به مايقابل الفعل عند من قال ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة الى آخره (المسند اليه) خرج به الخبر الذى ليس بصفة اوالمطلق والنوع الثانى من المبتدأ واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل اللفظية) بان لايكون له عامل لفظى اصلا ٤ ولوقال عن العامل اللفظى كالبيضاوى لكان اظهر واخصر وقد عرفت ماهو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد اسما وها (نحو زيد قائم وحق انك قائم) الاول للاول والثانى للثانى (ولابدله) اى الاول (من خبر) ولوتقديرا اذ لافائدة له بدونه (و) النوع (الثانى الصفة) اى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقريشى اخوك والمستعار نحو اسد الزيدان (الواقعة بعد كلمة الاستفهام) حرفا كالهمزة وهل اواسما نحو ماصانع البكران ومن خاطب البشران وكذا متى واين وكيف وايان (و) كلمة (النفى) حرفا وهى ما ولا وان اواسما نحو غير قائم الزيدان اوفعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفى والف الاستفهام والبيضاوى حيث قال بعد حرف النفى والاستفهام وقال المصنف رحمه الله فى شرحه لفظ الحرف حشو مخل و بين عموهما كما بيناه فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم (رافعة لظاهر) ٩ المراد به ماليكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل ٭ اراغب انت عن آلهتى ٭ ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابوه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفى مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل فى المعنى على المبتدأ الذى هو زيد كذا فى الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابوه واما كونه زيد اقائم ابوه فلايجوز لكونه فى صورة الخبر المفرد

٩ يعنى ان المراد عموم السلب لاسلب العموم فلا يرد ان التجريد عنها لايقتضى عدم وجود عامل اصلا لان انتفاء الجمع لايقتضى انتفاء الجنس

٭

٩ ومايجرى مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما فى بعض الشروح لان اخلاء اللفظ من معناه الاصطلاحى بالكلية من غير ضرورة لايحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من الحقيقى والحكمى وبعد اى بعد جعله اعم من الحقيقى والحكمى لم يتم التعريف لانه بقى اى خرج صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل فى صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا عمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان اقائم ٧

واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ في كلامهم زيد اقائم ابوه
كما جاء زيدا قام ابوه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع
الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله
مبتدأ لا يغني عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا
يكون الاعراب الذي استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة
واما فيها فلو جعلت مبتدأ يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها
ومن حيث كونها خبرا في محله ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما اذا لم تجعل
مبتدأ بان حمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغني عنه واما ثانيا
فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم تجعل بان حمل
عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول
عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان كون المسند مبتدأ خلاف
الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطراري بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى
الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به
تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما
والمبتدأ مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدأ كذلك فبالنظر
الى الاول جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني
جعلت خبرا واحدهما يغني عن الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت
(نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون) والصفة فيهما متعينة للابتداء
ومابعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا ومابعدها مبتدأ اذ المطابقة
لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران
(ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل) لكون الاستفهام والنفي
بالفعل اولى (بل فاعله ساد مسد الخبر) ٤ ولذا جعل المجموع جملة
فعلية كما سبق (ولا يجوز تعدد المبتدأ) اي النوع الاول منه لانه المتبادر
عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعني انه لا يجوز تعدده
لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا بعاطف
فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالفا لخبر الآخر يؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع
نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان او زيد وعمرو

٧ خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدأ وهو مع ما بعده يشكل باقائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدأ في العمل (عصام)

٤ هذا اذا كانت الصفة مفردة والاسم الظاهر مثنى او مجموعا واما اذا طابقت مثنى ومجموعا فالصفة خبر مقدم لا غير وان طابقت مفردا جاز الامران خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر (فتح الاسرار)

وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون (والاصل) فى المبتدأ والاولى له (تقديمه) على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغى ان يقدم ذكرا ليتوافقا (وشرطه) اى شرط صحة كونه مبتدأ (ان يكون معرفة) لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لايفيد ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان فى تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذ كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع هذا الحديث كذا فى شرح لب الالباب (اونكرة مخصصة) اى قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال فى الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ للافادة وهى قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلاوجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها دونه واختاره البيضاوى حيث قال او يفيد فالموافق له ان يقول اونكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا ان المبتدى لاتفى قوته بالتميز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنها الفائدة (نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك) والمراد به ماقيد بقيد صفة كانا ومضافا اليه نحو صوت بلبل شغلنى اوغيرهما نحو افضل منك افضل منى فان تقييد الجنس بجعله مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لايقنع به فيصح حيوان ناطق كذا الانسان كذا مع تساويهما بل تركه مع كونه اخص منه (ويجوز حذفه) اى المبتدأ (عند قيام القرينة نحو زيد فى جواب من القائم اى القائم زيد) بقرينة السؤال (و) المرفوع (الرابع) من التسعة (خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية) تذكر ما ذكر فى المبتدأ ورافعه (المسند به) اى الذى الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام فى الشرح

خرج به النوع الاول من المبتدأ حال كون ذلك المسند به (غير الفعل ومعناه) خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الآخرين معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزئه والخبر لايكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد او مركب كالمشتقات ومايجري مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح به في الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ماسبق في تعريف الفاعل لامادل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المصنف رحمه الله ينتقض التعريف حينئذ منعا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم في نحو اقائم اوماقائم زيد على وجه وبمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لايصدق عليه انه غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على مافسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم في مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ كما صرح به المصنف رحمه الله في الامتحان في تعريف الخبر فيكون ممايدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لايصدق التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بمافسره تحكم لايخفى (نحو قائم في زيد قائم ويجوز تعدده) اى الخبر لفظا بلاعاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل واحد (نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة) او بالعكس وفي الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور في الرضى ويجوز فيه العطف ايضا (ويكون جملة اسمية اوفعلية ٩) وقد عرفت ماهو المراد بهما بمعنى ان الاصل في الخبر كونه مفردا ليوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة (فلابد) في الخبر الكائن جملة (من عائد) يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي هي

---

جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) وليس هذه مؤولة بالمقول اى مقول في حقه كذا ٧ لانه بعيد كذا في شرح الكافية لعصام الدين (فتح الاسرار)

٧ نحو زيد اضربه اى يستحق ان يقال في حقه اضربه وانما يفسر بالاستحقاق لدفع مايتوهم من التأويل بمقول في حقه يستدعي تقدم المقول قبل هذا الكلام ٢ اذ الاصل في القول لكونه حكاية ان يتلفظ بالمحكي في غير حكاية سواء كان القول بلفظ الماضي او الحال او الاستقبال كماذكره الرضى هذا القول في حقه فلا يصح زيد اضربه الابعد تقدم اضربه (سيلكوتي)

٢ يعني تقدير قولنا مقول يقتضي تقدم لفظ اضربه وسبقه قبل تلفظ زيد اضربه وهذا لم يتقدم فيلزم الكذب ولهذا يفسر بالاستحقاق (القيصري)

لاتقتضى التعلق بماقبلها وهو الضمير فى الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو ✻ والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار ✻ ولعموم المشتمل على المبتدأ نحو ✻ انه من يتق و يصبر فان الله لايضيع اجر المحسنين ✻ ولام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر فى موضع الضمير نحو ✻ الحاقة ما الحاقة ✻ اى ما هى (ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان) فانها اذا كانت خبرا عنه لاتحتاج اليها وجود الربط المعنوى بينهما لكونها عبارة عنه (نحو زيد ابوه قائم اوقام ابوه) الاول للاول والثانى للثانى (ويجوز حذفه) اى العائد لوضميرا لفظا لامعنى يعنى ان حذفه ليس منسيا (لقرينة) اذلاحذف بدونها الانسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداؤها جزء من الاول (نحو البر الكر بستين اى منه) بقرينة ان بايع البر لايسعر غيره وسماعا فى غيره نحو ✻ ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ✻ اى ان ذلك منه (واصله) اى الاصل فى الخبر والاولى له (ان يكون نكرة) لكونه عمدة للافادة وهى انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف (وقد يكون معرفة) فان ذا لاينافى الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لايعرف النسبة بينهما و (نحو الله آلهنا) تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه و يجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لالقصد الافادة (و يجوز حذفه) اى الخبر (عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره) فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط ٧ فيها اوهو سببية الاول للثانى او الحكم به وله بجعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم الثانى للاول (نحو اما زيد فمنطلق الالضرورة الشعر) اى فى وقتها (كقوله) اى الشاعر (اما القتال لا قتال لديكم) والعائد هنا العموم المشتمل على المبتدأ فان لالنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور منفى عنكم لاستلزامه نفى كل قتال عنكم وتمامه ✻ ولكن سيرا فى عراض المواكب (او) لضرورة ٩ (اضمار القول) الذى هو مدخوله

٧ لانه فى معنى مهما يكن من شئ فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شئ واقيم اما مقامه فصار اما فزيد منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا تجتمع اداتا الشرط والجزاء فى محل واحد فصار اما زيد فمنطلق (فتح الاسرار)

٩ يشير الى انه معطوف على الضرورة بحذف المضاف واسقط اللام لمكان اظهر ✻

استغناء عنه بالقول كقوله تعالى (فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان) اى المبتدأ (اسما موصولا بفعل اوظرف ٩) اى بجملة فعلية او ظرفية هى قسم منهما فهما مجازان تسمية للكل باسم الجزء القوى (اوموصوفا به) اى بالموصول المذكور (اونكرة موصوفة باحدهما) اى بالفعل او الظرف (اومضافا اليها) اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر (او) كان (لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد) لا بجملة (اوغير موصوفة) اصلا (جاز ٣ دخول الفاء فى خبره) لان كلا منهما لابهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية اوظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لايخفى وجاز تركه لعدم كونه جزأ فى الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره فى مثل هذا المبتدأ (وكذا) اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ جاز دخوله فى خبره (اذا دخل عليه) اى على المبتدأ المذكور (ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا كان) نحو ليت ولعل وكان وما ولا (اوفعلا) نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلايجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها فى معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تأثير فى المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما فى افادة التحقيق والحق بها ايضا لكن للاشتراك فى جواز العطف على محل اسمهما ويدل على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى ❊ واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه ❊ وقول الشاعر ❊ فوالله مافارقتكم قاليا لكم ❊ ولكن مايقضى فسوف يكون ❊ ومثال ان يأتى فى المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة

---

٩ اى جملة ظرفية افرد بالذكر مع انه داخل فى الفعل لان الظرف اذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق ولان دخول الفاء لمشابهته الشرط والشرط لايقع ظرفا فلو لم يذكره لتوهم ان المراد بالفعل الفعل الصريح (فتح الاسرار)

٣ بشرط قصد معنى الشرط بمعنى مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء وذكر جارالله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادراج الجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد (عصام)

ومنع كان لدخوله فى السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه فى الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا على ماهو الصحيح فبين كلاميه فى كتابيه تدافع ظاهر (نحو الذى يأتينى او فى الدار فله درهم) قال الفاضل العصام الى او الذى فى الدار لئلا يتوهم ان الترديد فى الصلة دون التمثيل مثال المبتدأ الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم * مثال الموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة الموت لكنه سبب الحكم بهما وعلى ما فسره الرضى لا حاجة الى هذا التأويل فافهم (ونحو رجل يأتينى او فى الدار فله درهم) مثال للنكرة الموصوفة باحدهما (وغلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم) مثال للمضاف اليه او نحو غلام الذى يأتينى او فى الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم (وكل رجل عالم فله درهم) مثال الكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل فله درهم) مثال الكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا (وفى غيرها) اى المواضع المذكورة (لايجوز) اى دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز (و) المرفوع (الخامس) من التسعة (اسم باب كان) اى نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين فى بحث العامل ان باب كان لايدخل الا على المبتدأ والخبر فى الاصل ويسمى مرفوعه اسما له وعلم من تعريف المبتدأ كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان (وحكمه حكم الفاعل) فى انه لايكون الا اسما او مؤولا به وفى عدم جواز تقديمه على عامله وفى عدم جواز حذفه من غير المصدر وفى كونه مضمرا ومظهرا وفى كون المضمر مستترا او بارزا الى آخر ما ذكر فى بحث الفاعل (و) المرفوع (السادس خبر باب ان) اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر (وامره) اى حكمه (كامر خبر المبتدأ) فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وامتناع الموانع فلا يرد ان اين زيد ممتنع

لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان فى الاصل مفعولا اصطلاحا وقوله بخلاف الفاعل فيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت كراهتى وفعل الضرب والتاديب ولمت زيدا فى ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الاربعة لا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربعة مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها ويندفع من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه

مع جواز اين زيد ( لكن لايجوز تقديمه ) اى خبره (على اسمه) لان باب ان لكونه فرع الفعل على ماسبق تحقيقه يعمل عمله الفرعى وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطا لرتبته عن مرتبة الاصل واوقدم يلزم لمساواة بينهما ( الا ان يكون ظرفا ) فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه لومعرفة نحوقوله تعالى * ان الينا ايابهم * ويجب لونكرة (نحو ان فى الدار رجلا ) وقوله عليه السلام *ان من البيان لسحرا* وذلك لتوسعهم فيه مالايتوسع فى غيره الامر (والسابع خبرلا لنفى الجنس ) اى لنفى الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مماسبق كما سبق ( وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ ) كماذكرنا فى خبرباب ان لانهما من نواسخهما لكن لايتقدم على اسمه واوظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كامر وكثر حذفه لوعاما ويجب فى بنى تميم ان دل عليه قرينة فينبغى ان يتعرض لذلك ولابهماله فافهم ( نحو لاغلام رجل عندنا والثامن ) من التسعة ( اسم ماولا المشبهتين بليس) وهوما اسند اليه بليهما لم يتعرض له لما مر ايضا (وحكمه كحكم المبتدأ) لما مر (والتاسع المضارع الخالى عن النواصب والجوازم )وما الداخل عليه احديهما فمنصوب اومجزوم كامر ( نحو يضرب ويضربان ) الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثانى لما بالحرف ( و اما المنصوب فثلثة عشر) اثناعشرمنها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب ( الاول ) منها ( المفعول المطلق) سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف اومع بخلاف المفاعيل الباقية قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل ( وهو اسم ما) اى معنى انما ذكر الاسم فيه وفى امثاله لان مافعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ ولوحمل ما عبارة عن اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اى فعل مدلوله او ارتكاب المساحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول (فعله فاعل عامل) اى قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرافيه اولا فلاينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام

٧ فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول فى اللغة يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربعة واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت ذو صح طلاق المفعول به صح المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد فى الظاهر وتغيير فى التحقيق فان المفعول فيه ضمير يتقيد به الصيغة والمفعول به حال عنه مقيد بالاسناد الى به ومقيد به مغير لمعنى المفعول لامقيد والبس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد (عصام)

لا التأثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عد فى الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة تكلفا ليلايم ما فى الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوى ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما فى العامل لئلا ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل اومبنى للمفعول كاعجبنى ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الالماهو صفة الفاعل وهو الداخل فى مفهوم المشتق فيصدق عليه انه ممافعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر اوالقيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا لنسبة القيام على ماحققه الفاضل العصام وقال و يصدق على مثل موتا فى المثال المذكور انه ممافعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحى فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفعل مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه وماذكره فى الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد ٧ بالفاعل مايعم نائبه فانما هو على مراد القاضى ليكون وجها لعدوله عن حد ابن الحاجب لا انه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا اختاره هنا فابقى مايحتمل توجيها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به مايعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ماعامله اسم ولاقرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحى وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لايكون قرينة (مذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو ضربته ضربا (او تقديرا) نحو * فضرب الرقاب * اى اضربوا خرج به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع و بزيادتهما اندفع ما اورده فى الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمى مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد العموم (بمعناه) صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما فى معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربى ضربا

٧ لئلا يخرج مثل ضرب ضربا على صيغة المجهول وذلك تكلف اذ فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز او عمومه اوالجرى على اصطلاح الغير مع انه لا قرينة لهذه الارادة منه

او تضمنيا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا وضربى ضربة ذكره فى الامتحان وهذا ظاهر وان خفى على الفاضل الجامى حيث قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر غير متمش فى النوع والعدد ومعمول المصدر والمصنف رحمه الله حمل مراد القاضى على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب ولاحتماله التوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا ثم انه خرج به مثل تأديبا فى مثل ضربته تأديبا لان التأديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذلك كراهتى فى مثل كرهت كراهتى اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك فى المداول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ماهو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا لعامله ومنصوبا به ببيان جمع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة فلا يورد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربى شديد اذ لم يسبق فى كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد فى كلام المصنف رحمه الله ولذا عدل القاضى عنه فى اللب هذا غاية ما تيسر لى فى هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك العلام (نحو ضربت ضربا) مثال لما هو المتأكد (وضربة) بالكسر مثال لما هو للنوع (وضربة) بالفتح مثال لما هو العدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال (وقد يكون) العامل ملابسا (بغير لفظه) اى اسم مادة او المفعول المطلق هذا هو الملايم للسابق ويجوز العكس اما مادة (نحو قعدت جلوسا) ٩ او بابا نحو انبت الله نباتا (وقد يحذف فعله) الاصطلاحى والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل فى التعريف والفعل بدله هنا وكونه تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر

٩ هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع كما ذكر فى شرح المصابيح النوبة ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب (عصام)

ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق (لقيام قرينة) اذ لا حذف بدونها الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قد وما خير مقدم او وجوبا سماعا (نحو ايضا اى آض ايضا) اى عاد ثم غلب فى معنى مثل ماسبق (ويجوز تقديمه) اى المفعول المطلق او اسم ما فى له (على عامله) لو للنوع او العدد واما لو للتأكيد فلا لان حق المؤكد التأخير كذا فى الامتحان (ولا يلزم) اى المفعول المطلق (العامل) كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب فى غير المصدر مع انهما سيان فى كونهما مقتضى النسبة التى هى داخلة فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية العامل بقيام مدلوله بلا ان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفى اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد فائدة والا كان ذكره عبثا (و) المنصوب (الثانى المفعول به) قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه ايضا بخلاف غيره (وهو) فى اللغة ٤ الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل ضميره عائد الى اللازم ذكره فى الامتحان وفى الاصطلاح (اسم ما وقع عليه) اى تعلق به حسا او عقلا وهو فى هذا المعنى وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشئ السقوط عليه ولا سقوط لشئ على زيد لوجود التعلق به عقلا (فعل الفاعل) اى حدثه القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا فى مثل اعطى زيد درهما اذ زيد حينئذ لا يدخل فى الجنس حتى يحتاج الى اخراجه فيصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا او جود الدلالة عليه عبارة ولا لم يفد النفى نفيه

٤ اشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل العصام ٩ انه ان كان كذلك لما جاز حذفهما وتذكير المفعول وهو جائز كثير بلا نكير هذا كلامه وحذف الموصول بدون الصلة قليل فى السعة على انه يلزم حينئذ افناء الضمير بلا مرجع وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وطلب الضمير مرجعا انما هما قبل النقل لا بعده ٥ اذ حينئذ يكون المجموع اسما للمنقول اليه وقد صرح ذلك الفاضل فى بحث المعرفة ان المنقول اذا كان صفة او مصدرا قد يجرد عن اللام كالنابغة فى النابغة ثم انه قال بعد اعتراضه المذكور فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول به واللام ليس بموصول لعدم قصد الحدوث بالصفة اقول فيه انه لو سلم يتم انما يسلم بعد النقل لا قبله فافهم منه

(وهو على قسمين عام) اللازم والمتعدى (وهو المجرور بالحرف) الجر سوى في واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه لا به والثانى مفعول له لا به كما مر في بحث حرف الجر (وخاص بالمتعدى وقد مر) بحث المتعدى واللازم فى العامل القياسى (ويجوز تقديمه على عامله) لقوته فى العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم فعل ولا مصدرا لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق فى بحثهما ولا مضافا اليه لشئ اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال نا زيد غلام ضارب (نحو زيدا ضربت) وبه مررت (وحذفه مطلقا) اى بقرينة نحو * اهذا الذى بعث الله رسولا * اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما سبق فى بحث العامل القياسى (وحذف فعله) اى عامله من نظيره (لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب) اى اضرب (و) المنصوب (الثالث) من ثلثة عشر (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له وعكس فى اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه (وهو اسم ما) اى شئ (فعل فيه) اى فى ذلك الشئ (مضمون عامله) اى ذلك الشئ فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة ومحمول على التسامح ٢ او على حذف المضاف ولو قال ما فعل فى مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لا امكن التوجيه فى فيه فافهم يعنى وقع فيه مدلول عامله الذى هو الحدث مطابقا كما فى المصدر او تضمنا كما فى غيره مؤثرا فيه فاعل العامل اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العامل (من زمان او مكان) بيان لما واشارة الى القسمين اللذين

---

٩ حيث قال ويتجه على كون الضمير لمجروره عائدة الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعولا به وفيه وبه كثيرا بلا صلة ولا تنكير فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول به واللام ليس بموصول لعدم قصد الحدوث بالصفة منه

٢ ومعنى التسامح هو ان لا ينبغى غرض المتكلم من كلامه ويحتاج فى تفهيمه الى لفظ آخر وقيل استعمال اللفظ فى غير حقيقته بلا قصد علاقة ولا نصب قرينة دالة اعتمادا على ظهور الفهم من المقام (حسن چلبى)

مر بيان حكم كل منهما (وشرط نصبه) لاشرط كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف رحمه الله كما مر في بحث العامل (لفظا) لا محلا (فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير في وقد مر شرط تقديره) في بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه) اى المفعول فيه (على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر (ولو كان) العامل (معنى فعل) واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى (وحذفه مطلقا) في بقرينة اولا (وحذف عامله لقرينة) نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت (و) المنصوب (الرابع) من ثلثة عشر (المفعول له) مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما) اى شئ (فعل لاجله) اى وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تأديبا ٤ وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامله) اى مدلوله الذى هو الحدث تذكر ما ذكر آنفا فلا يرد مثل وجدت التأديب الذى ضربت لاجله العجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما في عبارة ابن الحاجب (وشرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط (تقدير اللام وقد مر شرط تقديره) ايضا في بحث حرف الجر ١ (ويجوز تقديمه على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق (و) يجوز (حذف عامله لقرينة) كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته تأديبا (و) المنصوب (الخامس المفعول معه) قبل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوز بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل



قوله وشرط نصبه تقدير في اى وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين في حالة واحدة (متوسط)

٩ اللام الداخلة على الاولى لام حصولي والداخلة على الثانية لام تحصيلي (مفتي زاده)

٧ اى العلل الخارجية التي تسمى بالحوامل

٨ اى العلل الذهنية التي تسمى بالبواعث (للمصحح)

٩ المفعول له سبب حامل على الفعل وهو قد يكون غاية مترتبة معلولا له في الخارج وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثاني من الثاني (سيلكوتي على المطول في اوله)

٩ واعلم ان المفعول له

عليه ههنا وفى الآية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ذكره فى الامتحان وفى هذا التعبير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب حينئذ فى المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على غير ما هى له وتقديره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل اتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور (وهو المذكور) اى المنصوب الذى ذكر فيخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير منوى مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا كالمذكور سابقا (بعد الواو) خرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (لمصاحبة معمول عامل) ٩ فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلا عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه دون الثانى تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه فى زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه لا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم

---

٧ يتضمن حكمين وهما ان حصل الفعل يحصل المفعول له والا لم يحصل فالدليل المسوق له قد يكون باعتبار الحكم الاول وقد يكون باعتبار الحكم الثانى مثلا ضربت زيدا تأديبا حاصله ان ضرب يحصل التأديب وان لم يضرب لم يحصل التأديب (مفتى زاده على الحسينية)

٩ من اضافة المصدر الى مفعوله اى لمصاحبته معمول عامل او الى فاعله اى لمصاحبته معمول عامل اياه نبه بقوله معمول عامل على ان المصاحب لا يلزم ان يكون فاعلا لان معنى حسبك وزيدا درهم كفاك وزيدا درهم لكن يلزم ان لا يكون موافقا المفعول فى الاعراب فلذا اتفقوا على ان عمرا فى ضربت زيدا وعمرا معطوف بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك كفاك وزيدا درهم والسر ان اصل الواو ان يكون للعطف ٧

استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذلا ارتفاع فى الخشبة
ولاسير فى النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء
والخشبة فى العلو وبالثانى معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح
العطف (نحو جئت وزيدا) ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا اوو زيد
(ولا يجوز تقديمه) بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى ان عامله
عامل المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما
هو الرأى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه التقديم واذا لم ينصب
ضيعته فى كل رجل وضيعته (ولا على المعمول المصاحب) لاقتضاء
معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير
منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منها لا يجوز تقديمه
على عامله (ولا) يجوز (تعدده) كما لا يجوز تعدده مع اسام من عدم جواز
تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ من المفاعيل الخمسة
شرع فى الملحقات بها فقال (و) المنصوب (السادس الحال) وهى ملحقة
بالمفعول فيه لوجود معناه فيها وقدمها على التمييز مع انه ملحق
بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها
بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها
اكثر منه (وهى) فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها
العرفى لانقلاب مدلوله[٨] وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل
للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول
مفعولا كما ان الحال المرقومة تدل على زمان انت فيه وفى عرف النحاة
(ما) اى منصوب اسما او جملة (يبين هيئة الفاعل او المفعول به) لمنع
الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها التمييز لانه
يبين الذات وباضافتها اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا
ورجعت القهقرى فانه يبين هيئة العامل وبما عرفت من ان المقسم هو
المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس
فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة
وهى الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه

٧ فانتصب فيما لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتصريح بقصد المعية فاذا كان قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل (فتح الاسرار)

٨ من قبيل نقل اسم صفة الموصوف الى الدال على ذلك الموصوف والى المفهوم المشتمل على الدال على ذلك الموصوف

٩ اعلم ان الاحوال اربعة موطئة ومؤكدة ومنتقلة ومقدرة لان الحال اما ان تكون مبينة للهيئة بالغير فهى الحال الموطئة لانها لاتبين الهيئة بذاتها بل بما يتبعها من الصفة فان الحال الموطئة اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة كلفظ قرآنا

نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة ومقدرة مثل قوله تعالى ❊ فادخلوها خالدين ❊ اى مقدرى الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية مقدرة ٩ ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان تتصف بها غالبا اولا تدوم وتسمى الاولى دائمة ونهيا المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل عليها هيئتها او حدها او مع المبادئة فالاولى نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل ٩ على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام (لفظا ومعنى) اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظا بان يكون فاعلا ومفعولا به فى اللفظ او معنى بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا او مبتدأ كما فى مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه فى المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك زيد قائما درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله تعالى ❊ ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ❊ فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين (مثل ضربت زيدا قائما) حال من الفاعل او المفعول به اللفظى (وهذا ٧ زيد قائما) حال من اسم الاشارة كما هو رأى الفاضل العصام او من زيد ٧ كما هو رأى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهومة من هذا (وعاملها) اى الحال (الفعل) مطلقا (او شبهه) كذلك (او معناه) وقدم ما هو المراد منها او هذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوى وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص الامتناع به (وشرطها ان تكون نكرة) لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا قال والفاضل العصام الاظهر ان الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير تكاد توجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم فى بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه فى المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها

---

٧ فى قوله تعالى ❊ انا انزلناه قرآنا عربيا ❊ وان كانت مبينة لها بالذات فاما ان تكون مبينة لها فى الحال او فى الاستقبال فان كانت الثانية فهى الحال المقدرة كخالدين فى قوله تعالى ❊ فادخلوها خالدين ❊ وان كانت الاولى فان كانت لازمة لذى الحال فمتنقلة وان كانت مفارقة فهى دائمة (شيخ زاده)

٩ هذا مما استصعب دخوله فى حد الحال حتى قال بعض الكمل ان مثل هذا مجاز بتنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون لامر حقيقى فلا اشكال بخروجها ❊

يعنى ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء محمول على المبالغة فى قطعهم ❊

٧ وهو وان كان مبتدأ فى اللفظ الا انه مفعول به فى المعنى ❊

٨ وهو وان كان خبرا فى اللفظ الا انه مفعول به فى المعنى ❊

لكونهما محكوما بهما فى المعنى والاصل فيه التنكير (ولا تتقدم) اى الحال
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (على العامل المعنوى) ٩ لضعفه
مع كونها فى المعنى كالمفعول فيه الذى يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا
لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا
وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد فى الدار
او قائما فى الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو
زيد قائما فى الدار وقد سبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه
وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله (ولا على
ذى الحال) ولقد احسن فى هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع
فى عبارة الكافية (المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له
والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض
بجواز مثل راكبا جاءنى زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه
فاعلا واجيب بمنع الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا
لكن لا يسمى حينئذ فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا
ذكره الفاضل العصام لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف
اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف
اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا
مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى فاتبع ملة ابراهيم حنيفا * ويمكن الدفع
بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك فى المعنوية
وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضى
والسيد عبد الله فى شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم
وقال الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة
ما هو المحضة اذ فى غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها
فى تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الآن
او غدا (فلا يقال مررت جالسا بزيد) ولا جاءنى مجردا عن الثياب ضاربه زيد
هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف رحمه الله

على العامل المعنوى المعبر
عنه فيما سبق بمعنى الفعل
الا اذا كان العامل
ذا حدثين ولكل حدث
متعلق ولكل متعلق
حال فيلى كل حال متعلقه
نحو زيد قائما كعمرو قاعدا
فمعنى التشبيه يقتضى مشبها
ومشبها به فحال كل يليه
ومثله هذا بسرا اطيب
منه رطبا (فتح الاسرار)

٩ يعنى فيما دل على حدثين
غير متميزين بالعبارة
مختلفين بالحال بان يتعلق
بكل منهما حال فانه
يجب ان يلى متعلق كل
حدث صاحبه وان لزم
التقدم على العامل
الضعيف فان التشبيه
يدل على حدث قائم
بالمشبه وحدث قائم
بالمشبه به وتعلق بما قام
بالمشبه القيام وبما قام
بالمشبه به القعود
(عصام)

٨ قال الدمامينى وابطاله
بان ما زيد فيه التاء للمبالغة
ثلاثة ابنية نسابة وفروقة
ومهذارة غير متجه لان
غايته شهادة لا

ونقل عن البعض الجواز فى الاول فرقا بينهمـا بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه متعديا له فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به فى حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكـبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا واستدلالا ٩ بقوله تعالى ﴿وما ارسلناك الا كافة للناس﴾ اى الا للناس كافة والمصنف رحمه الله لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذ المؤل بالشئ لايلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى فى هذا الفن والآية الكريمة مأولة لاتصلح للاستـدلال لجواز كون التقدير الارسالة كافة للناس اى عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما فى مثل علامة ٧ لما تقرر ان الحال المحصورة لاتقدم فالمعنى الاجامعا لهم فى الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شئ جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله تعالى عنه ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اى اجمعها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى ﴿بشيرا ونذيرا﴾ فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس كما لايخفى فلابد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحالية كافة حينئذ ركيكة لدلالتها على الاجتماع والالاتدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو عن الابهام ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لاتتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لايمنع الاستدلال بالظاهر (ولو كان صاحبها نكرة محضة) اى غير مخصصة بما سوى التقديم (وجب تقديم الحال عليها) بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة فى ذي الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب

٧ على نفى فى مقابلة شهادة على اثبات معتبرة على ان الحصر فى الثلاثة باطل لثبوت رواية

منه

٩ اعلم ان الاستدلال اما بالكلى على الجزئى واما بالجزئى على الكلى واما بالجزئى على الجزئى واما بالكلى على الكلى الاول كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه يستدل بحال الحيوان على الانسان وهو القيـاس الذي عرفـه المنطقيون بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر والثانى اما ان يكون اثبات الحكم الكلى لثبوته فى جميع جزئياته فيفيد اليقين كاثبات حال العدد بحال الزوج والفرد وهذا كالاول قياسا وقد يسمى قياسا مقسما واستقراء تاما واما ان يكون الحكم الكلى لثبوته فى بعض جزئياته ولايفيد الا الظن لجواز ان يكون ما لم يستقرأ على خلاف ما استقرأ

ورد بان هذا يقتضي ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف اوغيره
لوجود التباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفيده قوله
محضة وقيل يتخصص بالتقديم تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف
فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولايصح الاخبار به عن الجثة
اقول عدم الصحة في النحو في مسلم واما في التنزيل الذي هو المراد هنا فلا
فافهم (نحو جاءني راكبا رجل يذكرون) اي الحال (جملة) لدلالتها على
الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر (خبرية) لاانشائية
لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم عليه
والانشاء لايصلح ان يحكم به على شئ ٨ ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة
لاتقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة (فلابد فيها)
اي في الحال الكائنة جملة (من رابط) يربطها الى صاحبها (وهو
الضمير فقط في المضارع المثبت) مع فاعله اذ الكلام في الجملة ولايجوز
دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغني عنه مع كونه واردا
على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها
في الاستعمال من التجرد عن حرف النفي ونحو قمت واصك وجهه وقوله
تعالى * لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم * مؤول بتقدير المبتدأ
او جعل الواو في الاول للعطف قال افاضل العصام ولوجعلوا الحكم
اكثريا لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما في التسهيل
لم يحتج في الثاني الى التأويل (نحو جاءني زيد يركب او) الضمير (مع الواو
او الواو وحده او الضمير وحده في غيره) اي المضارع المثبت من
المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر
لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجمل
الحالية الى فضل ربط لاسيما الاسمية لكونها فضلة ومتظاهرة
في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود
الربط المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها (لكن
الغالب في الاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي
على الاصح ولايدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية (الواو)

اما

٧ فيها ويسمى هذا
استقراء ناقصا وقياسا
استقرائيا والثالث وهو
التمثيل ويسميه الفقهاء
قياسا وهو تعدية حكم
من امر جزئي الى امر
جزئي آخر لعلة مشاركة
بينهما والتمثيل والاستقراء
لايفيدان الا الظن والرابع
ان يكون داخلا تحت
الكلي والثالث مشترك
بينهما فهما جزئيان
داخلان في الثالث فلا
يكون قسما آخر والا فلا
تعلق بينهما فلا يستدل
من احدهما الى الآخر
فاحفظ هذا اذ تنتفع به
في مواضع كثيرة
(مفتي زاده)

٧ واذا وقع الجزاء انشاء
كقولك ان جاءك زيد
فاكرمه كان مؤولا اي ان
جاءك فانت مأمور باكرامه
او يستحق هو بان تأمر
باكرامه على قياس ما قبله
فيما اذا وقع خبرا للمبتدأ
(سيد على المطول)
نحو زيد اضربه اي ٧

اما مع الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال لانها
لدلالتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال او على نعتها فناسب
ان يكون الرابط فيها في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط
من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضي اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية
وانفرادهما متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال
الفاضل العصام الضمير لربط الحال بذي الحال ولابد من ربطها
بالعامل لانها لتقييده والرابط به في المفرد هو النصب وقد اختفى
في الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها يربط
الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا ومنع فيما هو
شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهته بتلك المثابة واما
الضمير وحده فيها فغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول
الامر (نحو جاءني زيد لا يركب) بالضمير وحده (او ولا يركب) به مع الواو
(او ولا يركب عمرو) بالواو وحده مثال المضارع المنفي (او) جاءني
زيد (ركب) بالضمير وحده (وقد ركب) به مع الواو (او وركب عمرو)
بالواو وحدها مثال الماضي المثبت (او) جاءني زيد هو راكب
بالضمير وحده (او وهو راكب) به مع الواو وعمرو راكب بالواو وحده
مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها في الفعلية عنده كما مر
ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا بحالها لان الشرط يقتضي الصدارة
وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير
ذي الحال فيربط بالمبتدأ لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو
جاءني زيد وهو ان تسأله يعطك او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية
مثل آتيك وان لم تأتني (ويجوز تعدد الحال) كالخبر (نحو جاءني زيد
راكبا ضاحكا وحذف عامله) اي الحال (بقرينة) مقالية او حالية
(نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر) او لمن تهيأ له او شرع فيه
اي سر او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لابد
فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه
ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثاني لا يكون

٧ مقول في حقه اضربه
اي يستحق ان يقال في
حقه اضربه وانما فسر
بالاستحقاق لدفع ما يتوهم
من ان التأويل بمقول في
حقه يستدعي تقدم
المقول قبل هذا الكلام
اذ الاصل في القول لكونه
حكاية ان يتلفظ بالمحكي في
غير حكاية سواء كان القول
بلفظ الماضي او الحال او
الاستقبال كما ذكره الرضي
هذا القول في حقه فلا
يصح لزيد اضربه الا بعد
تقدم اضربه (سيلكوتي)

مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا اوتقديرا للماضى المثبت لان بما ذكر فى وجهه لايتم التقريب ٧ كما ذكره فى الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل (و) المنصوب (السابع) من ثلثة عشر (التمييز) و يقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى (وهو ما) اى نكرة (يرفع الابهام) لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب والوضعى كما ذكره البيضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة المشترك مثل رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة فى المقسم كما عرفت حتى تخرج بقيد (عن ذات) فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع (مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة) وقد سبق بيانه فى بحث الاسم المبهم التام (او) عن ذات (مقدرة) اشارة الى تقسيم التمييز فى نسبة كائنة (فى جملة ٨ نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد) ٩ بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام فى المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام و يستغنى عن التمييز على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب (او فيما ضاهاها) اى شابه الجملة من اسم الفاعل (نحو الحوض ممتلئ ماء) اى ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص لمتعلق المنتصب عنه وفاعل مجازى فى المعنى (و) اسم المفعول نحو (الارض مفجرة عيونا) والتمييز فيه فى حكم الفاعل لكونه نائبه (و) الصفة المشبهة نحو (زيد طيب ابا) والتمييز فيه عين اضافى محتمل لهما اى طيب ابوه اوابوته لم يذكر فى المشابه المثال الذى يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب عنه اكتفاء بذكره فى الجملة كما لم يذكر فيهما الامثلة التى ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق فى التمييز بينهما (وابوة) عرض اضافى (ودارا) عين غير اضافى خاص بالمتعلق (و) زيد (حسن وجهها)

---

٧ التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب و بعبارة اخرى تطبيق الدليل على المدعى (سيد شريف)

٧ و بعبارة اخرى كون المطلوب او مايساويه لازما من الدليل وعدم تامية التقريب كون اللازم لا مطلوبا والمطلوب لا لازما (للمصحح)

٨ جملة والتمييز فيه اما عين او عرض و العين اما خاص بالمنتصب عنه كالنفس او بمتعلقه كالدار او محتمل لهما كالاب واما اضافى كالاب او غير اضافى كالنفس والدار و العرض اما اضافى كالابوة او غير اضافى كالعلم (فتح الاسرار)

٩ والمنتصب عنه هو المنسوب اليه سمى به لانه سبب لانتصاب التمييز عن العامل (فتح الاسرار)

جزء المنتصب عنه (و) افعل التفضيل (نحو زيد افضل من عمرو علما) عرض غير اضافى (او) فى نسبة كائنة (فى اضافة نحو اعجبنى طيبه الابوة) ودارا وعلما ووجها (وهذا التمييز) اى ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة (فاعل فى المعنى) ٩ حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب فى المذكورة بل يكفى اشتماله على المحمول ومثل العيون فى قوله تعالى ❁ وفجرنا الارض عيونا ❁ فاعل فى المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها كما فى الجامى او فى حكمه بجعل العامل مجهولا اى فجرت عيونها كما فى شرح التسهيل وفى قول المصنف رحمه الله والارض مفجرة عيونا اشارة الى الثانى فافهم (فلذا) اى لاجل انه فاعل فى المعنى (لا يتقدم على عامله) كالفاعل والمازنى والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل اوشبهه اذالمؤول بشئ لا يجب ان يكون فى حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام وذا ينافى الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا (والتمييز لا يكون الا نكرة) بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر

(و) المنصوب (الثامن) ما يطلق عليه فى العرف لفظ (المستثنى) قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يكن تحديد مطلقة بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسمه مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال (وهو نوعان متصل وهو) اسم (المخرج) باعتبار الحكم والمراد (عن متعدد) علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا نقض سواء كان من جهة الجزئيات كما فى القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه (بالا او احدى اخواتها) لم يفسرها اكتفاء بذكرها فى اثناء المباحث ٣ بيد انه فات بيد و ما بمعنى الا وقال الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقض وعدم التصريح (ومنقطع)

---

٩ فاعل فى المعنى فطاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس زيد وهكذا غيره واستشكل بالحوض ممتلئ ماء لان الماء ليس بممتلئ بل مالئ وبفجرنا الارض عيونا لان العيون ليست بمفجرة بل منفجرة واجيب بانه فاعل او عبر عن مضمون ممتلئ ماء بمالئ ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيونا بتفجر الارض عيونا واتمام الوجه بان الماء فاعل مجازى فى قصد المتكلم بحسب اصله اهون واعذب
(فتح الاسرار)

٣ قوله بيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به فى الانقطاع وكون بيد فى الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل
(حسن چلبى)

( وهو المذكور بعدها ) اى الاواحدى اخواتها حال كونه (غير مخرج)
مدلوله (عن متعدد ) للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءنى القوم
الاحمارا اوالمراد كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية
عن زيد وعدم لدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة
. فى الحكم بباب الا . اما فى المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل
القسمين (والمستثنى ) ٩ مطلقا والاظهر (منصوب) وجوبا بقرينة
قوله ويجوز فيه النصب ( اذا كان بعد الا) احتراز عن سوى وسواء
وغير اذلا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولايكون فان
النصب بعدها غير مقيد بكونه فى موجب تام ( غير الصفة ) بيان للواقع
لئلا يذهل اذلا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه
( فى كلام موجب ) اى مثبت لانفى ولانهى ولااستفهام فيه اذلا يجب
النصب فى غيره بل يجوز هو ويختار البدل (تام ) اى مذكور
فيه المستثنى منه اذ لولاه كان مفرغا وهو لايصح فى الموجب الاقليلا
كما سيجئ قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول فى كونه فضلة
لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه فى حكم التنحية
فيكون فى حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى
يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ ومافى حكمه وقيل ان البدل فى قوة
تكرير العامل فيلزم الايجاب فى المستثنى ايضا واما فى غير الموجب فلا يلزم
ذلك الجواز باعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ورد بان معنى
تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب
والسلب ولهذا جاز جاء زيد لاعمرو فى العطف مع انه فى قوة تكرير العامل
والظاهر ان الوجه فيه الاستقرا وليس الا ( نحو جاءنى القوم الا زيدا
ومقدما على المستثنى منه ) عطف على خبر كان وهو فى كلام موجب وبعد
الا متعلق به قدمه عليه ليشارك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف على
المقيد بقيد مقدم يشاركه فيه ولذا لم يعد كان فى هذين كما اعاد
فيما بعدهما فتبصر ( وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديمه على
المتبوع ( نحو ماجاءنى الا زيدا احد اومنقطعا ) وجه الوجوب مامر

٩ المتعدد كما هو مدلول
اللفظ لاعن حكمه حتى
يلزم التناقض بادخاله
فى الحكم واخراجه بل
الحكم على المتعدد بعد
اخراج المستثنى عنه واورد
عليه انه لايصح ذلك
فى جاءنى القوم سوى زيد
فانه ظرف للمجئ وكذا
ماخلا زيدا وماعدا زيد
فليس الاسناد الى المتعدد
المخرج عنه زيد واجيب ان
هذه الكلمات صارت بمعنى
الا والنصب على الظرفية
رعاية لاصل الاسم ولاحاجة
اليه لان الاسناد الى القوم
المراد منه سوى زيد وتقييد
المجئ بالظرف قرينة ان
المراد سواه ولك ان تريد
انه مخرج عن النسبة الى
المتعدد بان تريد بجميع
المتعدد٩

ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله (نحو جاء نى القوم الا حمارا) اى لكن حمارا لم يجئ قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلى بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس اولا يكون قد بين فى مقام آخر وانما ذكرهنا لتتميم بحث المستثنى والمنقطع وان بين فى مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما قبله فى كونه بعد الا وفصل بينه و بين جائز النصب بما ليس من ذلك الملحق للاشتراك فى وجوب النصب (و) كذا (كان بعد خلا او) بعد (عدا) لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاء نى القوم خلا او عدا زيدا اى خلا او عدا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل ليكون اشبه بالا وخلا فى الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمين فى باب الاستثناء به ليكون مابعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب (فى الاكثر) اى المستثنى منصوب بعدهما على انهما فعلان فى اكثر الاستعمال (او) بعد (ماخلا او) بعد (ماعدا) لكونه مفعولا به ايضا لان مافيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتأويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاء نى القوم ما خلا او ماعدا زيدا اى خاليا او مجاوز الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان فى الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى مذ سافر فيستغنى عن التزام حذف قد (او بعد ليس او) بعد (لايكون) لكونه خبرا عنهما والمستثنى بعده كما يعم المفعول به نحو جاء نى القوم ليس اولايكون زيدا اى ليس اولا يكون الجائى منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لاتستعمل الا فى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف

٩ وتنسب الشئ اليه ثانى بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة لك عقلا ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لتخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لى فى تحقيق المقام ولاتجد كلام غيرى تحقيقا الا اطالة الكلام والله تعالى هو الواهب بالهام اجل الانعام
(عصام)

٩ والمستثنى المطلق وهو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فيعم القسمين والمراد هنا ماصدق عليه هذا المفهوم العام من افراد القسمين لان المقام مقام بيان الاحوال وهى للافراد
(فتح الاسرار)

وقال الفاضل العصام ان جعل منصوبا انها مستثنيات دون منصوبات جاوز وما كان ومايكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا تغير وحينئذ لاحاجة الى بيان محل اعراب لها ولاالى تصحيح فواعلها ولا الى توحيد التزام ترك قد واضمار فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها لما رأوا من اعراب غير بمعنى الارعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره (ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل) لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل (فى كلام غير موجب بعد الا) اذفى الموجب يجب النصب كامر (والمستثنى منه مذكور) اذ لولم يذكر يكون على مقتضى العامل (نحو ما جاء نى القوم الا زيدا اوالا زيد ويعرب) اى المستثنى (على حسب العوامل) اى ٤ اقتضاها (اذاكان المستثنى منه غيرمذكور) فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور (نحو ما جاءنى الا زيد) وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل ٩ عن المستثنى منه المتروك وهذا فى الموجب قليل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الاالتمساح لانه لابد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب (و) المستثنى (مخفوض) اى مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة (بعد غير وسوى) بكسرالسين وضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما فى الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا (و) بعد (حاشا) لكونها حرف جر (فى) الاستعمال (الاكثر) ومنصوب على المفعولية فى الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله تعالى ٤ عن ضرب عمرو (وعدا وخلا) لكونهما حرفى جر (فى الاقل واصل غير ان يكون صفة) لدلالته على ذات

٤ اى على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل النصب والرفع والجر فالاعراب على قدرها بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار فى بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لابعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى (عصام)

٩ يعنى المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان تستغنى عن هذا التكلف

منه

مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال (ويحمل)
على خلاف الاصل مع قلة (على الا) بالنقل الى معناه (في الاستثناء)
لاشتراك كل منهما في مغايرة مابعده لماقبله ولما علم اعراب مابعده اراد
بيان اعراب نفسه فقال (ويعرب) المحمول على الا اى يظهر الاعراب
في غير المحمول على الا لو حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل والصورة
(كاعراب المستثنى بالا) لانتقال اعراب المستثنى اليه لما لا يجر به (على
التفصيل) المذكور من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما
او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل
في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ (واصل الا
الاستثناء) لكونه موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال (وقد يحمل على
غير في الصفة) على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك (اذا تعذر
الاستثناء) بكلا قسميه بان لم يعلم دخول مابعده فيما قبله ولا عدم
دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه
بلا ضرورة (فيكون مابعدها صفة) في الظاهر واللفظ والا فالصفة
في التحقيق والمعنى هي الا ليس الا الا انها لما كانت حرفا في الاصل
والصورة اجرى اعرابها الذى كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم
المانع فيه (لا مستثنى) لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور
الغير المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اى في السماء والارض
(آلهة) جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الا الله) اى غير الله
فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسدتا) اى لخرجتا
عن الانتظام وقد يكون في المعرف كجاءني الرجال الا زيدا اذا لم يوجد
قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء
على ماصرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاءني
رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد (و)
المنصوب (التاسع) من ثلاثة عشر (خبر باب كان) اى الافعال
الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره
مما سبق قدمه لكونه معمول الفعل واو ناقصا بخلاف الآتي

٩ بان يجعل المفرغ وصفا
للمستثنى بحال متعلقه فيكون
المآل المفرغ عامله
وان تجعل المستثنى مفرغا
عن اعرابه للعامل فيكون
المستثنى مفرغا والعامل
مفرغا له (عصام)

٤ يبنى فاعل حاشا ضمير الله
اضمر من غير سبق ذكره
لتعينه ولايخفى ان حاشا زيدا
متعلق بالفعل المذكور
وافضاء الى زيد على
وجه التبرئة من غير
ملاحظة تبرئة الله اياه
فالاظهر ان فاعل حاشا
ضمير الفعل المقدم
اى برأ المجيء زيدا عن
نفسه جعل امتناع
المجيء وانتفاؤه عنه
بمنزلة تبرئة الله اياه
(عصام)

فانه معمول الحرف (وامره) اى خبر باب كان (كامر خبر المبتدأ) فى كونه واحدا ومتعددا اومفردا وجملة وغير ذلك (ويجوز حذف كان) لكثرة استعماله (دون غيره) لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية (عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان) كان عمله (خيرا) جزؤه (خير و ن) كان عمله (شرا) جزاؤه (شر ويجوز فى مثله) اى مثل هذا الكلام فى مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثانى كما فى المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضدى علتى ٤ الاول ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعى نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعاشر اسم باب ان) وجه عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ماهو مشبه بالفعل التام (وهو كالمبتدأ) الا فى صحة وقوعه نكرة معرفة واوقع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام (لكن لايجوز حذفه) الا لضرورة لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولايظهر العمل فى المحذوف قال فى الامتحان ولابد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح (والحادى عشر اسم لاالتى لنفى الجنس) قدمه لان عامله مشابه لان فبينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص ببعض اللغة بخلاف لا هذه فانها رجحان عليهما (نحو لاغلام رجل جالس عندنا) وقدمر شرط العمل فى بحث العامل (وقد يحذف) اسم لا (عند وجود الخبر) كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف (نحو لاعليك اى لابأس والثانى عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس) قدمه لانه اسم وهو اصل فى المعمولية (وهو مثل خبر المبتدأ) المنصوب (الثالث عشر) من ثلاثة عشر (المضارع الداخل عليه احدى النواصب) الاربع (نحو لن يضرب واما المجرور) من الاقسام الاربعة للمفعول بالاصالة (فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقدمر بيانه)

٤ اما الاول فلان فى حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة الفضلة حذف شئ كثير لاسيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا واما الثانى فلان الظاهر المتبادر من هذا الكلام ان الشرط لكون الجزاء خيرا كون نفس العمل خيرا الا ان فيه خيرا فافهم

قوله الاجحاف بكسر الهمزة والجيم المقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اذهبته كذا فى الصحاح

في بحث حرف الجر ( والثاني المجرور بالاضافة) معنوية اولفظية
(ولايجوز تقديمه ) اى المجرور بالاضافة ( ولا) تقديم (معموله على
المضاف) لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه بآخر المضاف فى
اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى ( الا ان يكون
المضاف لفظ غير )فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه ( نحو انا زيدا
غير ضارب لكونه بمعنى لاضارب) لتضمنه معنى النفى ولذا اكد بلا فى غير
المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة
(ولايجوز الفصل بينهما) اى المضاف والمضاف اليه (بشئ فى السعة
غيرما) اى شئ (سمع) من العرب وحفظ اى يجوز الفصل بهذا الشئ
المسموع فى السعة (ولايقاس عليه) مالم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة
مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا اوصفة كقراءة
ابن عامر * زين لمشركين قتل ٨ اولادهم شركائهم * بنصب الاولاد
وجر الشركاء وكقراءة بعضهم * ولاتحسبن الله مخلف ٣ وعده رسله *
بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله تركنه يوما نفسك وهواها سعى فى رداها
وكقوله عليه الصلاة والسلام وهل انتم تاركوا لى ٦ صاحبى * والقسم ٢
نحو هذا غلام والله زيد (ولا يجوز الفصل بينهما الا) (فى الضرورة)
الشعرية (الابالظرف) كقوله لله در اليوم من لامها قال فى الامتحان
والحق فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح ان الفصل سبعة اقسام
ثلثة جائز فى السعة وهو ماسبق واربعة مختص بالشعر الفصل بمعمول
لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله * تسقى
امتياحا ندى المسواك ريقتها * اى تسقى ندى ريقتها المسواك
الامتياح الاستياك والثانى كقوله * ولاعدمنا قهر وجد صب ٩ اى
قهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله من
ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح والرابع
كقوله * كأن برذون اباعصام زيد اى كان برذون زيد يا اباعصام ولايخفى
ما بين كلاميه فى كتابيه من التنافى (وقد يحذف المضاف) بقرينة
( فيعطى اعرابه للمضاف اليه ) لقيامه مقامه ( وهو) اى اعطاء اعرابه

٧ ونقل عن ابن مالك رحمه الله تعالى فى توجيه هذه القراءة وجوه احدها كون الفاصل فضلة صالحا لان لايعتد به والثانى كونه غير اجنبى لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر التأخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية

٧ وذلك لكثرة دوره فى الكلام وهو قليل ذكره الرضى

٣ بفصل الصفة المضافة الى مفعولها الاول بالثانى ويمكن فيه اعتبار الوجوه الثلثة فافهم

٦ آخره جمال دق بالجام

٦ قال الدماميني ويحتمل عدم الاضافة بان تكون النون محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن ( وما هم بضاري به من احد )

٩ اوله ما ان وجدنا للهوى من طلب

له بعد الحذف (القياس) والغالب (نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية وقد يبقى مجرورا على الندور) وهو ليس بقياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة اى ثواب الآخرة وقد يحذف المضاف اليه) بقرينة ايضا (و) قد (يبقى المضاف على حاله) بلا تنوين عوض ولا بناء (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف) فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن (نحو) قوله يامن رآى عارضا ٩ اسر به (بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى الاسد) وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله (او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم) بالنصب (تيم عدى) حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور وبقى المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافى ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدى المذكور ٨ وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه و يجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا و تمامه لا اباكم ❊ لا يلقينكم فى سوءة عمر ❊ والتيم قوم عمر بن لجاء وعدى اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم يا تيم المنسوب الى عدى لا اباكم اى انتم ضعفاء لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا مستحقون للهجاء لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم (والا) اى وان لم يعطف ولم يكرر كذلك (ف) لا يبقى بل (يبنون المضاف) اى يعطى التنوين اباء (عوضا عنه) اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور (ان لم يكن المضاف غاية) وحسب ولا غير وليس غير نحو يا فيهما المضاف اليه (و نحو وكلا آتيناه ونحو حينئذ و يومئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان) المضاف (غاية وهى الجهات الست) وقد سبقت فى بحث حرف الجر (وحسب) عطف على غاية (ولا غير وليس غير نحو يا فيهما) اى فى تلك المذكورات من الغاية وغيرها (المضاف اليه) بلا عوض اذ لو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو ❊ رب بعد كان خيرا من قبل ❊ وكذا لو عوض عنه

٩ العارض السحاب يعرض فى الافق واسر مضارع مبنى للمفعول اى اجعل فرحا مسرورا الى آخره والمنادى محذوف اى يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف (حسن چلبى)

٧ قوله وتيم الثانى تأكيد لفظى ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتأويل القبيلة او لكونه علما واقعا فى الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال (عصام)

نحو وكنت قبلا لعدم علة البناء حينئذ واقلة الاخير لم يتعرض له (يبنى) المضاف فى كل منهما لشبهه بالحروف فى الاحتياج (على الضم) جبرا لنقصانه باقوى الحركات (واما المجزوم) من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة (ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) فى بحث العامل فى المضارع (فان كانت) الجوازم (كلم المجازاة) حرفا او اسما وقدم معناهما (تقتضى شرطا وجزاء) لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان وما ولا تعمل فى الاسم والخبر لاقتضائهما مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل فى الشرط وهما او الشرط وحده فى الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى وقد مر وجه التسمية بهما . فى التسهيل انهما اسمان للجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت الجملة الاسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية (فان كانا) اى الشرط والجزاء (مضارعين) وذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى واتساقه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم ولو جوازا فافهم (او الاول) ٩ اى الشرط فقط (مضارعا) والثانى ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية (بغير فاء) يعنى ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل وفى العبارة مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده فى الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه فى الجزاء فى وجوب الجزم وعدمه فى الشرط المضارع فينبغى ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع مالم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها فلا تدخل فى هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء (فالجزم) بهما لفظا او تقديرا (فى المضارع) شرطا

٩ او الاول اى الشرط فقط عطف على الف التثنية للتشريك فى الخبر ان كان الاول مضارعا والثانى غيره ماضيا او غيره قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى ماضيا يستهجن لتأثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر والمراد بالبعض صاحب المغنى قال شارحه الدمامينى هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر لمجئ قوله عليه السلام (من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقال بدر الدين فى رسالته المسماة بشرف البدر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته فى كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ولعل المص رحمه الله اختاره فاطلق كلامه (فتح الاسرار)

اوجزاء بلافاء واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع
واو بوجه نحو ان تضرب اضرب اولا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك او فقد ضربتك اوفانت مضروب قال الفاضل العصام
كون الاول مضارعا والثانى ماضيا مستهجن لان فيه تأثير اداة الشرط
فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد
فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر وعلى هذا
ينبغى ان يقبح عطف الماضى على المضارع الا ان يقال ان العطف بمنزلة
تكرار اداة الشرط (وان كان الاول ماضيا والثانى مضارعا) بلافاء وهذا
اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح به الرضى فافهم (جاز الجزم)
بها لفظا اوتقديرا لوجود الجزم وصلاحية المحل وضعف المانع
(والرفع فى الثانى) لضعف التعلق لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم
لفظا اوتقديرا وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا
لكونه ماضيا نحو ان اتانى آته اوآتيه (وان كان الجزاء ماضيا) سواء كان
الشرط ماضيا ايضا اومضارعا انما سلك هذا المسلك مع عدم ظهور
الجزم فيه ليظهر وصف الماضى بالتصرف وكونه بمعنى المضارع
ووصف المضارع بكونه منفيا بلم اولما (متصرفا) لاغير متصرف
كائنا (بمعنى المضارع) لابمعنى نفسه (اومضارعا منفيا بلم اولما) لابلن
اوما اولا فان حكم هذه المنفيات يجئ (فلا يجوز دخول الفاء فيه)
لتحقق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
بالتعلق المعنوى عن الرابط اللفظى ولا يمكن الجزم لفظا اوتقديرا
لبناء الاول وانجزام الثانى قبل دخول الاداة فيكون محلا (نحو ان
ضربت ضربت) اى اضرب (اولم اضرب) اى لا اضرب وان
لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط فى الاخير كونه
مجزوما لفظا كما عرفت وفى غيره محلا (وان كان الجزاء جملة اسمية) ٩
سواء كان الشرط ماضيا اومضارعا كما يشير اليه فى الامثلة (او) جملة
(ماضية) بتشديد الياء اى منسوبة الى الماضى بان كان صدرها ماضيا
يرشدك اليه ما سيأتى من الامرية الى الدعائية اوبتخفيفها اى ماضيا

٩ وتقع اذا التى للمفاجأة مع
الجملة الاسمية موقعها اى
موقع الفاء لان معناه ينبئ
عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية
كقوله تعالى (وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون)
(امتحان الاذكياء)

صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال جزئها كما في (غير متصرفة) ٤ على الاول اى غير متصرف جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على مانقلناه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم داعي العدول عن هذا المسلك وليناسب ماقبله (او ماضيا (بمعناه) اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله اومضارعا مقترنا لكن سقط من قلمه اومن قلم الناسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ مابمعناه واما ما اول الساقط اوعبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى اوماضية ماضيها بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير اوماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده ممالايخفى (فلابد حينئذ) اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه (من قد ظاهرة اومقدرة) ليكون نصا على ان الماضي بمعناه (اومضارعا) اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين اوغيره صفة المضارع لا الجملة (مقترنا بالسين اوسوف اولن اوما) ليكون نصا على عدم تأثير الاداة لان الثلاثة الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لاتحدث الاستقبال ولاتبدل اليه الحال (او) جملة (فعلية) وفيه اشارة الى مانقلناه عن الفاضل العصام في وجه التصويب (انشائية كالجملة الامرية) اى المنسوبة الى الامر (والنهيية) اى المنسوبة الى النهي (والاستفهامية والدعائية) اى المنسوبة الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء لعدم تأثير الاداة فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي فلاجزم فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فافهم (نحو ان ضربت فانت مضروب) مثال للاسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء) مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال

٤ غير متصرفة وصف الجملة وصف بحال جزئها الاول اى متصرف صدرها اوبمعناه والظاهر انه معطوف على غير متصرفة والضمير راجع الى جملة ماضية بتأويل المذكور فوصفها به وصف باعتبار صدرها اى جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفه على ماضية بتقدير اوماضيا بمعناه على ان الموصوف مقدر وفي بعض النسخ اومابمعناه فيحتمل ان يكون في الاصل ماضيا فسقط من قلم الناسخ الاول ماسقط وبقي ما بقي اوما موصولة عبارة عن الماضي (فتح الاسرار)

الناقصة (فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيئا) وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة من افعال المقاربة و(ان كان قميصه قد من قبل فصدقت) اى فقد صدقت وقوله تعالى * ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل * مثال الماضى بمعناه (اعلم ان من خصائص كان بقاؤه على المضى اذا كان شرطا الاقليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا فى الرضى وقال ابن مالك رحمه الله كل مادخل عليه ان وهو ماض لايمكن انقلابه الى المستقبل لابد من تأويله بامر استقبالى وان كان كان فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك) (وان تعاسرتم فسترضع له اخرى) مثال المضارع المقترن بالسين (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه) مثال المضارع المقترن بلن (ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال الامرية (اوفلا تضربه) مثال النهيية (اوفهل تضربه) مثال الاستفهامية (وان تكرمنى فيرحمك الله) مثال الدعائية وان جئتنى فلينك مكرم اوفالا تنزل (وان كان) اى الجزاء (مضارعا بغيرهما) اى بلا سين وسوف ولن وما (مثبتا ومنفيا بلا فيجوز لفاء) نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى (مع) جواز (الرفع) نظرا الى مامر من ان الفاء يمنع الجزم (و) يجوز (حذفه) اى الفاء (مع الجزم) نظرا الى ان وجود التأثير من حيث انها خلصته للاستقبال اما فى المثبت فظاهر واما فى المنفى بلا فلانها للنفى المطلق على الصحيح (نحو ان تضرب اضرب) بحذف الفاء مع الجزم (او فاضرب) بها مع رفع مثال المثبت (اولا اضرب) بالحذف مع الجزم (اوفلا اضرب) ٩ بها مع الرفع قال سيبويه لايقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل * فمن يؤمن بربه فلا يخاف * اى فهو لايخاف فيكون اسمية فى التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لاحاجة اليه وارتضاه الرضى والمصنف رحمهما الله لان ماذكر فى وجه الاقيسية مندفع بماذكرنا فى وجه

٩ مذهب سيبويه ان كل فعل قابل الجزم فرفعه بتقدير المبتدأ مثل (فمن يؤمن بربه فلا يخاف) اى فهو لايخاف وقال المبرد لاحاجة اليه وارتضاه الرضى والمصنف رحمهما الله اعلم انه لايدخل شئ من النواسخ على كلمة الشرط ولا حرف النفى الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربتنى ولاما من ضربني وضربته وانه لايجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشئ الا ولم فى المضارع ولا تقول ان ان يضرب او سيضرب او قد فعل وانه لايجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد يدخل الواو على ان ولو المستعمل فى معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان نقيض الشرط اولى بجزائه منه نحو اكرمه واو شتمنى فاشتم بعيد عن الاكرام ونقيضه وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم واو بالصين فقيل الواو اعتراضية وقيل عاطفة على نقيض الشرط ٣

دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم في محل الجملة (واما المعمول بالتبعية) وهو الثاني من النوعين الاخصر الانسب الاول الثاني لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما في اللب مانع سابقه في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف افراده على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بهما فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينه في الامتحان (فخمسة) بالاستقراء (ولا يجوز تقديم شئ منها) اى الخمسة (على متبوعها) في السعة واما في الضرورة الشعرية ٧ فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله ※ عليك ورحمة الله السلام ٩ (وعاملها عامل متبوعها) كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه ٤ فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صارا كفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول ٨ في المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر اومقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي واما في البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل باشر الثاني ووافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لانفسه كما جعل الاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى ※ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ※ حيث عمل في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل

---

٣ اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني وقيل الحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمني فرضا وتقديرا (فتح الاسرار)

٩ اوله الا يا نخلة من ذات عرق ٧ قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد (مطول)

٤ فان المجيء مثلا في جاءني زيد الظريف والظريف زيدا وزيد نفسه في قصده منسوب الى زيد المقيد بالظريف وبكونه نفسه اوالى الظريف المقيد بزيد لا الى زيد والى الظريف مطلقا ٨ بخلاف غلام زيد في جاءني غلام زيد فان المنسوب اليه وان كان ٧

ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لامذهبهم كما زعموا واما فى العطف بالحروف فلان كون الحروف واسطة بين العامل والمعمول وهو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسى وابن جنى خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلتين كما هو حق العامل ( واعرابها ) اى الخمسة ( كاعرابه ) اى متبوعها ولو محلا اوموهوما نحو يازيد العاقل بالنصب ونحو * بدالى انى لست مدرك مامضى * ولاسابق شيئا اذا كان جائيا * فان سابق مع كونه مجرورا عطف على مدركا مع كونه منصوبا بالتوهم الجرفيه لانه فى موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع فى العاقل على احد الوجهين فى المثال المذكور فليس باعراب ولابناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول ( الاول ) من تلك الخمسة ( الصفة ) قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة ( وهى تابع ) ٩ خرج به غيره من المعمولات ( يدل ) بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية اوالتزامية صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام فى الاطول شرح تلخيص المفتاح ( على معنى ) ثابت ( فى ) مدلول ( متبوعه ) ولايدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءنى رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت فى الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل فى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمى وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى فى متبوعه لجريان الاعراب على مايدل على حال المتعلق والتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا ( مطلقا ) غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ماقررناه لايرد البدل والعطف بالحروف فى مثل اعجبنى زيد علمه او وعلمه التأكيد فى نحو جاءنى القوم كلهم اواجمعين

الغلام مع زيد الا ان الثانى ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا منه

٩ الفرق بين النعت والصفة ان النعت يستعمل فيما يتغير فقط والصفة تستعمل فيما يتغير وفيما لايتغير وقيل النعت يكون بالجثة كطول وقصر والصفة تكون بالافعال كضارب وجارح وعلى هذين الوجهين يقال صفات الله ولايقال نعت الله ولم يستعمل النعت فى الله والحاصل ان الصفة اعم من النعت (هندى)

وعند البعض يجوز لحوق الواو بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق كما قيل فى قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فلا يحتاج الى الاستثناء منه

للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية
ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح فى الامتحان فيخرج بمطلقا
اذ دلالة كل منها مقيدة بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل
العصام وماقيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة مطلقة غير
مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة
المذكورة بخصوصية موادها فرده المصنف رحمه الله بانه ليس لغير
العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة واذا قد يجوز فى تابع ان
يكون نعتا او بدلا و بيانا نظرا الى اختلاف المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة
التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التأنيث وانما ترك ذكر الفائدة
لانه وظيفة المعانى (و يجوز تعددها) لما مر فى الخبر (نحو جاءنى الرجل
العالم الفاضل و يجوز وصف النكرة ) حقيقة او حكما كالمعرف باللام
للعهد الذهنى لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع
نحو قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * كما لا توصف من
المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك
او خير منك (بالجملة) لخلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى فى المتبوع
كالمفرد (الخبرية) ٩ لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل
بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه
اى مستحق لان يؤمر به ٩ قال الفاضل العصام قيدها بها هنا
واطلقها فى الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل
دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ
ليس الافادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية
يجهل النسبة الانشائية ( ويلزم فيها الضمير ) الراجع الى تلك النكرة
للربط ولولاه لظننت فى بادى الرأى اجنبية وانما التزم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا
مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى ربط الحال ايضا
فوق المبالغة فى ربط الخبر ( نحو جاءنى رجل قام ابوه وقد يحذف )

قال سعد الملة والدين التفتازانى فى شرح التلخيص وتبعه الفاضل العصام ان الصفة اذا كانت جملة لا تكون الا خبرية والخبر يكون خبرية وانشائية لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانه يجئ بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه من قبل اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة انما تكون بتقدير القول والخبر لافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حقيقة او تنزيلا وهى كما تحصل بالخبرية تحصل بالانشائية
(فتح الاسرار)

الضمير (لقرينة) نحو واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس اى فيه (وبوصف) اى يقع الوصف (بحال الموصوف) بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف اوجملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن فى نفس الامر هو وجهه اوعينه اوغيرهما (وبحال متعلقه) كذلك فزيد الحسن نفسه اوذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد يعنى يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار معنى اعتبارى حاصل فى الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال (فالاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى الموصوف فى عشرة امور توجد فى كل تركيب اربعة لاتحادهما فى المعنى (فى التعريف والتنكير) حقيقة اوصورة كما فى الجملة (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) والاعراب تركه حذرا عن التكرار ولاوجه لاستثناء مايستوى فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو فى الجميع لارادة النوع من الجانبين ولوارید كل الافراد منهما لذكر او الا فى الاثنين (نحو جاءنى رجل عالم وجاءتنى امرأة صالحة والثانى) اى الوصف بحال المتعلق (فى الاولين) من السبعة اى التعريف والتنكير (فقط) دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم فى بحث الفاعل ولذا لم يقل وفى البواقى كالفعل كما قال ابن الحاجب اذالم يسبق فى كلامه ذلك على ان هذا فى كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد (نحو جاءنى رجال راكب غلامهم) اوالزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين فى بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال (والمعرفة) ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوى قدمها مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا مخصصا (ما) اى اسم وضع وضعا جزئيا اوكليا ٩ (الشئ) ملتبس (بعينه)

٩ الوضع الجزئى ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلى مالوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه اوالموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص (عصام)

اى بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال فى الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوى الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازانى والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل فى شئ لا بعينه فالمعتبر فى التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ٩ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع ٤ دون المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن الكمال الكامل فى الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شئ بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة فى هذه الثلثة وان لم تكن داخلة فى وضعها الشخصى لكنها داخلة فى النوعى فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وما ذكره فى الامتحان بالنظر الى الشخصى الذى هو المتبادر عند الاطلاق وفى كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن ( والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه ) اى غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى او شئ لا ملتبس بعينه اى من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد السند فى تصانيفه قاله الفاضل العصام (والمعرفة ستة انواع) بالاستقراء (النوع الاول المضمرات) فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكى عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء

---

٤ يعنى ان فى لفظ المعرفة اشارة الى ان مفهومها معهود معلوم بوجه ما بخلاف النكرة فان معناها وان كان معلوما للسامع ايضا اذ الكلام فيما اذا كان عالما بالوضع والا لم يفد المخاطب لكن ليس فى لفظها اشارة الى تلك المعلومية منه

٤ يعنى انه لا اعتبار فى المعرفة بكون المستعمل فيه معينا عند السامع فى نفس الامر حتى يكون اللفظ بمجرد ذلك بلا دلالة له على ذلك التعيين معرفة ولا فى النكرة بكونه غير معين عنده فى نفس الامر اذ لا بد فى كل منهما من كونه معلوما عنده فى نفس الامر منه

٩ قالوا ان انواع الوضع الموجودة فى الخارج ثلثة جزئى وهو الوضع لمشخص بملاحظة ذلك المشخص وهو وضع الاعلام وكلى وهو اثنان وضع لمشخص باعتبار امر كلى عام ولا بد فى هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع ٤

واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأى
المحققين من المتأخرين ٩ لا بازاء القدر المشترك كما هو رأى المتقدمين قدمها
لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم
المخاطب لوجود الالتباس فى الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم
ثم الغائب فانه ان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه (وهى
اربعة اقسام) بالنظر الى ما قبله والى اعرابه (القسم الاول مرفوع) محلا
(متصل) قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل فى الضمائر الاتصال ولا يسوغ
المنفصل الا لتعذر المتصل (وقد سبق) فى بحث الفاعل (والقسم الثانى
مرفوع منفصل وهو هو هى هما) للتثنيتين وانما ذكره بعد المفردين
ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما فى عبارة غيره ولما كان مشتركا
بينهما ذكر الجمعين بعده فقال (هم هن انت) بالفتح (انت) بالكسر
(انتما) كلهما (انتم انتن انا نحن) انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الترقى
ومن بدأ بالمتكلم راعى اسلوب التنزل (والقسم الثالث مشترك بين
منصوب متصل ومجرور متصل) لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به
فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا
اختلف فى ضمير الضاربه فقيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب
مفعول وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا (نحو ضربه
ضربها ضربهما) مثلهما (ضربهم ضربهن ضربك ضربك
ضربكما ضربكم ضربكن ضربنى ضربنا ونحو له) لها لهما
لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لى لنا (والقسم الرابع منصوب
منفصل وهى اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياى
ايانا والنوع الثانى) من الستة (العلم) وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد
جزئى تركه لما فى الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى
ان تناوله الافراد مجاز ويخدشه عدم الفرق فى الاستعمال بينها وبين
اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى
كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف (وهو
قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس) عينا او معنى (نحو اسامة وسبحان)
علما لحقيقة التسبيح على رأى قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها

٤ انا مثلا يلاحظ اولا
مفهوم متكلم يحكى عن
نفسه ثم يضع لكل
مشخص من افراد ذلك
المفهوم فالوضع كلى عام
لكونه بملاحظة ذلك العام
والموضوع له مشخص
لكونه كل مشخص من
مشخصات ذلك المفهوم
العام ووضع لامر كلى
بملاحظة ذلك الامر
الكلى كما اذا تصور مفهوم
الحيوان الناطق ووضع
بازائه الانسان فالوضع
والموضوع له كلى عام
ووضع انواع المعرفة
والحروف من قبيل القسم
الاول من الوضع الكلى
الا العلم فان وضعه جزئى
كما عرفت وقال المتقدمون
من المحققين وضع الانواع
المذكورة من القسم الثانى
منه مثلا انا موضوع لمفهوم
متكلم يحكى عن نفسه
بشرط استعماله فى جزئياته
المشخصة وعلى هذا
يلزم ان لا يستعمل الا مجازا
(فتح الاسرار)

لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه مايماثله وضعا واستعمالا بخلافهما فانه لاتعين لها وضعا واستعمالا (والنوع الثالث) من الستة (اسماء الاشارة) ولما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة فى الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكأنه محسوس مشاهد قدمها على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط بخلافهما فانها بالعين ايضا (وهى) مبتدأ خبره محذوف (ذا) مبتدأ خبره (للمذكر المفرد)٦ اى للاشارة اليه و يمكن ان يجعل ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول (ولمثناه) اى المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع (ذان) رفعا مبتدأ مؤخر اوتان بتقدير منها كذا (وذين) نصبا وجرا (وللمؤنث) المفرد (تا) بقلب الذال فى المذكر تاء اذ العادة هى الفرق بينهما بها اولهذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام (وذى) بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التى هى علامة التأنيث فى تضربين قيل هى الاصل لكونها بازاء ذا (وتى) بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق (وته وذه) بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلايا (وتهى وذهى) بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها (ولمثناه) اى المؤنث (تان وتين) قال فى الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا (ولجمعهما) اى المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل ورسم الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود (ويلحق اوائلها) اى اسماء الاشارة (حرف التنبيه) للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها الاشتهار اختصاص اما والا بالجملة مالم يلحق اواخرها اللام فلا يقال هاذلك وهاتالك لان حرف التنبيه لايلحق ما للبعيد٧ بخلاف اللام فلا يجتمعان (نحو هذا و يتصل باواخرها كاف الخطاب) تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لايمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لايضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر٤ مقامها ونع مستندا

---

٩ قيل حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر للمجموع وايضا لم ترمن ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزها من المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير المعرف على ماجوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور ونظيره قول صاحب التلخيص فالفصاحة فى المفرد وقدر التفتازانى الكائنة وقال الشريف اصاب فى ذلك لرعاية جانب المعنى ثم قال وقس عليه امثال هذا من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة التقدير فى الالفاظ (امتحان)

٧ بل يلحق اكثر ما للقريب وقد يلحق ما للمتوسط ﷺ

٤ قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضميرا فعل مثلا ليس من مقولة الاصوات ٦

بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولايخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا ( فيقال ) في المذكر المفرد ( ذاك ) بالفتح وفي المؤنث المفرد ( ذاك ) بالكسروفى تثنيتهما (ذاكما) وفي الجمع المذكر (ذاكم) وفى المؤنث (ذاكن) انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لايتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته فى الحرفية (وكذا) اى مثل ماذكراولفظ ذا فى تصرف حرف الخطاب المتصل باخره (البواقى) من ذان الى اولاء نحو ذنك الى آخره وتالك الى آخره واولئك الى آخره فيصير ٩ خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ما ذكر وقال البيضاوى وجاء افراد هما مطلقا ٨ (ويجمع بينهما) اى حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الآخر (نحوهذاك ويقال ) اى يقول العرب ( تالك ) فى تى ( واولالك ) فى اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية وهو جائز على مافى التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف من تالما مر لكنه قليل ولم يحذف الف فى ذلك لخفتها بل كسر اللام على ماهو الاصل فى تحريك الساكن (وذانك وتانك مشددتين) اذ لمخففتان المتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع (للبعيد) لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى فيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضى واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام بانه ينبغى حينئذ ان تكونا للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب والبعيد والمتوسط اقول لابعد فى افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام فى لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرد الاصل ذان وتان لك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع اوجود مثل اطرد وادمع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول

٦ واللفظ بخلاف مانحن فيه فافترقا وقبل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذلك ايذنب بسكون الباء ومعنى ذاك آنست ولايبعد ان يقال لايكون فى التركيب اسم لامحل له من الاعراب فيكون الكاف فى ذاك حرفا (عصام)

٩ اى اسم الاشارة مع حرف الخطاب ١٢

٨ اى فى جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا ١٢ و بل ما ذكر او نحوه ١٢

٩ ولزوم الخبرية معلوم من اعتبار معلوميته للسامع لان الانشائية لاتدل على ثبوت مدلولها حتى يكون معلوما للسامع لو كان الخبرية غير معلومة مضمون له لايقع صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف فى مثل لعبت من ضربته لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون الصلة قبل التكلم به بخلاف الموصوف فمعنى الموصول الانسان المعهود ٣

لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم التقاء الساكنين اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فمم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل ليمد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضى وارتضاه الدماميني ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد معها كما لا يصح هاء وذلك وقد جاء اقول مجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والعد باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء (واما ثمه) بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن اوالى لا غير (وههنا وهنا) بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر (وهنالك فللمكان) الحقيقي الحسي (خاصة) لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب وماسواه للبعيد (والنوع الرابع) من الانواع الستة للمعرفة (الموصول) بغيره وهو معنى الاسمي واما الموصول به غيره فمنى الحرفي ذكره الفاضل العصام وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزأ الا بجملة خبرية وعائد تركه لانه لا يفيد للمبتدئ لاستلزامه الدور بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزأ في الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد قدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات (ولابدله) اى للموصول في جزئيته من الجملة (من صلة) ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ماهو وضعه واذا قيدها بقوله (جملة خبرية معلومة للسامع) في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم في المفرد فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصح ان تكون صلة وبما ذكرناه اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق فيمن مثلا بين ان يكون موصولا او موصوفا في مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر واما

---

٣ ومعنى الموصوف انسان (فتح الاسرار)

٢ وقد سبق انه من الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذى موضوع لكل معين مشخص باتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع (فتح الاسرار)

٩ ولكون هذا مخالفا للقياس اشد المخالفة قال المازني او لم اسمعه لما جوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهاره وورده لرددته سعد

اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثانى لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعى والتفصيل ليطلب من الرضى والدمامينى فى شرح التسهيل هذا على ماهو المشهور وقال الدمامينى والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلة كقوله تعالى * كمثل الذى ينعق بما لايسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب وان تغلب الهوى * فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه (فيها) اى الجملة (ضمير عائد الى الموصول) للربط به خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل اوخلفه اى الضمير وقال الدمامينى فى شرحه المراد به الظاهر كقوله * ايارب ليلى انت فى كل موطن * وانت الذى فى رحمة الله اطمع * اى فى رحمته لكن ابو على منهم من لايجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه فى الخبر ففى الصلة اولى فظهر من هذا مافى الامتحان ان العائد كعائد المبتدأ كذا فى التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول على رضى الله عنه * انا الذى سمتنى امى حيدره * ونحو انت الذى قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما اومشبها به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا وانت اذ فى الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا وانت ونحو انا حاتم الذى وهب المأتين واما اذا وجد ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا (ويجوز حذفه) اى الضمير كثيرا اومفعولا ٧ وقليلا اومبتدأ ٤ اومجرورا ٦ (عند قرينة) اذ لاحذف بدونها الامنسيا ولايجوز هذا ولومفعولا لكونه جزأ من الصلة (وهو) اى الموصول (الذى) هو (للواحد) المذكر واللام الاولى ٩ حرف تعريف باجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوع الاوصاف وشئ منها لايكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كالباء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين لبفصل بين الاولى والذال الساكنة التى هى الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام

٦ آخره (اكيل لكم بالسيف كيل السندره)

٧ نحو اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه ﴿

٤ نحو من يعن بالحمد لاينطق بما سفه اى بما هو سفه ﴿

٦ مثل فاصدع بما تؤمر اى به ومثل فاقض ما انت قاض اى قاضيه ﴿

٩ وكلام المصنف ظاهر فى ان اللام على قسمين للعهد وللجنس والعهد الذهنى والاستغراق من فروع الجنس كما عرفت وهو الارجح عند عصام الدين ٢

هذا مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها له (ولمثناه) اى الواحد (اللذان) رفعا (واللذين) نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان واللتان (ولجمعه) المذكر وقيده التسهيل بالعاقل (الذين فى الاحوال الثلاث) من الرفع والنصب والجر (والتى) كالذى هى (للواحدة) المؤنث (ولمثناها) اى الواحدة (اللتان) رفعا (واللتين) نصبا وجرا (ولجمعها) المؤنث (اللواتى) وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معا (واللائى) بالهمزة والياء (واللاى) بالياء فقط ساكنة او مكسورة (واللاتى) بالتاء والياء (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر واللوائى بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب الظاهر فى ان هذا واللوائى جمع الجمع (وذا) عطف على الذى الواقع (بعد ما) الكائنة (الاستفهام) نحو ماذا صنعت اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونهما اسمين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شئ فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا فى كونهما فعلين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف (ومن) الذى العلم الا انه يجوز (وما) فى الغالب لغيره ولصفات ذى العلم وللمبهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كذا ذكره الفاضل العصام (واى) للمذكر (واية) للمؤنث (والالف واللام) اى مجموعهما على ما فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لا اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كهل ذكره فى الامتحان لكن هذا مخالف لما سبق ولعله تمشى فى احد الموضعين على احد الرأيين وفى الآخر على الاخر الكائنين (فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى) فى المذكر (او التى) فى المؤنث (والنوع الخامس) من السنة (المعرف باللام سواء كان للعهد) الخارجى على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها اما فردا او افرادا (نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل) المعهود المذكور (او الجنس) كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة (نحو الرجل) اى جنسه (خير من المرأة) ٧ اى جنسها او من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فيسمى

٢ وقال بعضهم ان اللام موضوع للاشارة الى تعيين مسمى اللفظ الذى دخلت عليه ويسمى لام الجنس ثم ان الاشارة الى ذلك المتعين اما من حيث هو هو فهذا لام الحقيقة او من حيث وجوده فى ضمن بعض الافراد غير معين فى الخارج فهو لام العهد الذهنى او فى ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق او فى ضمن حصة معينة فهو لام العهد

(فتح الاسرار)

٧ ثم ان الاصل ال ان تكون للتعريف وقد تستعمل فى غيره والتعريف هو الاشارة الى معين فى ذهن المخاطب فاما ان يشار بها الى نفس المسمى وحقيقته من غير التفات الى ما صدق عليه من الافراد نحو ٦

لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا الآية اوفى ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا معهد (و) المعرف (بحرف النداء اذا قصد به معين) نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل فى المعرف باللام اذ اصل يا رجل مثلا يا ايها الرجل والمصنف رحمه الله لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا (والنوع السادس) من الستة (المضاف الى احد هذه الخمسة) بالذات او بالواسطة مما يصح الاضافة ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء وما اذا (اضافة معنوية) ان لم يتوغل فى الابهام كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا (نحو غلام زيد) اوغلام ابوه وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور (و) التابع (الثانى) من الخمسة (العطف بالحروف) اى المعطوف باحدها قدمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف التأكيد كما يجئ ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجئ فى التأكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه فى غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) التى هى للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى * وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم * على رأى والتأكيدات الواردة بالفاء اوثم لمجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق لرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلام المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للآخر مما يقل به احد (وهى) اى تلك العشرة ولقد احسن فى عدها هنا وابن الحاجب اخرها الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل (الواو) للجمع مطلقا (والفاء) له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب (وثم) للترتيب معها (وحتى) له معهما ايضا لكنها فيه اقل وهى فيه ذهنية لا خارجية كما فى ثم والمعطوف به جزء قوى او ضعيف

٦ نحو الرجل خير من المرأة وتسمى لام الجنس ولام الطبيعة والحقيقة وحيثما ادخلت على معرف تكون لذلك المعنى لان التعريف انما هو للحقائق الكلية دون الافراد الجزئية ومن ثمه قيل الشخص لا يحد ونظير المعرف بها علم الجنس كاسامة او الى حصة معينة منه كقوله تعالى (فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وتسمى لام العهد الخارجى ونظير المعرف بها علم الشخص كزيد او الى حصة غير معينة كقوله تعالى (مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا) فان المراد اى فرد من افراد الحمير وتسمى لام العهد الذهنى ونظير المعرف بها فى المعنى النكرة فى الاثبات كحمار او الى الماهية من حيث تحققها فى جميع الافراد نحو (ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا ٢

ن المتبوع يفيد قوة اوضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك ( واو واما وام ) لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان المعنى المشترك بين الثلثة والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان حينئذ لمامين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة واو تقديرا يليها احد المستويين والآخر ام ويجاب بتعيين احدهما اوكليهما اونفيهما لا بنعم اولا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيطلبه والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى فيستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاة وفى الاستفهام نحو زيد عندك ام عمرو ( ولا ) لنفى ما اوجب للاول نحو جاءنى زيد لا عمرو فهى لازمة للايجاب ( و بل ) للاضراب مع الايجاب كجاءنى زيد بل عمرو واما مع النفى فلصرف حكم النفى عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول ولاثباته لما بعده على آخر ( ولكن ) فى عطف المفرد للاثبات بعد النفى كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو فهو نقيض لا وفى عطف الجملة للاثبات بعد النفى والعكس فهو نظير بل نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وماجاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفى ( واذا عطف ) اى العطف ٧ بالحروف اووقع العطف ( على الضمير المرفوع المتصل ) بارزا اومستترا احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما ( يجب تأكيده بمنفصل ) ويقبح تركه ٦ يعنى ان شرط العطف عليه التأكيد به فالجزاء شرط الشرط بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده فى الخارج ويكون سببيا شرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة كقوله تعالى ❁ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ❁ ولذا لم يفيد قوله يجب تأكيده باولا وكذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله يجب الى آخره جواز كون التأكيد مؤخرا

٢ فان مدخول ال ههنا جميع الافراد بدليل ورود الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه على تقدير السكوت عن ذكره وتسمى لام الاستغراق و نظير مدخولها لفظ كل مضافا الى نكرة نحو قوله تعالى ( كل نفس ذائقة الموت ) (حسن مصرى)

٧ قال المصنف فيما علقه على الامتحان مثل من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فزمان القتل و المقتولية واحد فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل حيا فانه يجوز باعتبار الكون فمن لم يفهم هذا الدقة فاجعل القتيل مجازا باعتبار الاول كما جعله شراح الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوف انتهى وقس عليه واذا عطف العطف منه

٦ اشار بهذا الى ان المراد بالوجوب ما يقابل القبح قال فى الامتحان هذا هو الاولى عند البصرية ٢

عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال (نحو ضربت انا وزيد) ويجوز زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك (الا ان يقع) بينهما (فصل) واو بعد العاطف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا (فيجوز تركه) اى التأكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المصنف وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره استحساني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما كفى كان ما ذكر في التأكيد مما لا يغني انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيد او غيره ليحصل به النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب استقباحهم العطف بدونه وفي الفصل بالتأكيد فائدة اخرى وهي ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل واو بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التأكيد والبدل له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا تلزم ايضا المزية المذكورة (نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور) لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار (اعيد الخافض) حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة

٣ ويجوزون على قبح من غير فاصلة وعند الكوفية يجوز مطلقا هذا كلامه صرح به غيره ايضا منه

٩ قال بعض الافاضل ان الحروف الزوائد من من قبيل المجاز لان حرف الجر مطلقا موضوع للافضاء والحرف الخاص كالباء مثلا موضوع للمصاحبة واذا استعمل زائدا يكون مجردا عن معنى خصوص وهو المصاحبة و يبقى المعنى المطلق وهو الافضاء فيكون من قبيل اطلاق الخاص وارادة العام قلت هذا الوجه ليس بكلي لانه لم يجر في كل الزوائد بل لا يجري في الباء ايضا مثل قولك بحسبك درهم لانه لا افضاء للباء فيه بل الحق ان الحروف الزوائد لا تسمى حقيقة كما تسمى مجازا كذا حققه التفتازاني في التلويح (مفتي زاده رحمه الله)

فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار ( نحو مررت بك وبزيد ) وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قوله (والمال بينى وبينك) اذ بين لايضاف الا الى المتعدد وقيل بالثانى كما فى الحرف الزائد ٩ نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية فى حالة الاختيار و يجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار ( والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب و يمتنع له ) ٧ من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير ٤ فقط اومع نفسه ٨ الاان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يازيد و الحارث وعمرو و عبدالله و ياعبدالله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعنى لزوم اجتماع آلتى التعريف او لم يجرد مفقود فى المعطوف و سبب بناء زيد اعنى كونه منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لافى عبدالله فلا يصح مازيد قائما او بقائم ولاذاهب عمرو الابرفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذالونصب اوجر عطفا على قائم اوقائما لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد بالاتفاق) لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول ( نحو ضرب زيد عمرا و بكر خالدا) ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوى بمفهوم قوله (ولايجوز) عطفهما بواحد ( على معمولى عاملين مختلفين ) اذ الواحد لايقوى القيام مقامهما اظهر كالقاضى مالم يظهره غيرهما دفعا للتوهم الغلط وجعل العطف فى كلام الغير لغو يا اعنى المبل اوجعل على صلة البناء المحذوف تكلف ٩ بارد لابد فعه كذا فى الامتحان ( الا عند تقدم الجار ) الذى هو احدهما سواء ولى المخفوض العاطف اولا ( على رأى ) وهو رأى الكسائى والفراء والزجاج و المروى عن الاخفش على ماذكره ابن هشام فى المغنى ( نحو فى الدار زيد والحجرة ) بالجر ( عمرو ) وفى الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرفع و الناصب يلزم ان لايجوز مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا لتقديمه على المعنوى غير متصور كما لايخفى وان كان

---

٧ لايريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لايجوز عطف المعرفة على النكرة و بالعكس وعطف المفرد على المثنى و المجموع و بالعكس بل المراد به ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه بالنظر الى ماقبله لابالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب اوالمجرور بكم وجب كون المعطوف كذا (رضى)

٩ تكلفه ظاهر وكونه باردا لان استعمال عطف بعلى كثير فيكون تعلقه بمحذوف باردا منه

٤ واحترز بهذا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه فقط ٣

تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما فى الرضى نقلا عن الجزولى وغيره وما فى التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف كما فى المثالين اوانفصل بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدماميني فى شرحه وعزى هذا القول الى الكسائى والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى اعلم الشنترى وهو ايضا مخالف لما نقله الرضى عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدماميني بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر فى متنه والثانى انه يجوز مطلقا وهو الذى نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقديم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم اعلم الشنترى وابن الحاجب وان اختلفا فى التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر فى المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل ( والثالث التأكيد ) والافصح التوكيد كذا فى مختار الصحاح هما فى اللغة التقرير قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى العاطف فى اللفظى لما مر فيكون التأكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل العصام اواخر المعطوف عن سائر التوابع امكان ترتيبها فى البيان كترتيب وقوعها فى التركيب وقد راعى ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة ترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوى بان يدل صريحا على ما يدل عليه التأكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز والسهو او عدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة

٣ كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف ليس فى حكمه فيها

٤ كما فى قولنا زيد هو القائم وعمرو فانه فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل

٨ كما فى يا زيد وعمرو فانه فى حكم المعطوف عليه فى البناء على الضم فانه من الاحوال العارضة له باعتبار نفسه وهو كونه منادى مفردا معرفة باعتبار غيره وهو حرف النداء

٩ لان الاعلم علله باستواء اخر الكلام باوله فى تقديم الخبرين على المخبر عنهما وابن الحاجب لم يرض به لاستلزامه جواز مثل زيدا خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لوجود استواء اول الكلام وآخره مع انه لم يجزه وعلل بورود السماع

الكاشفة للايضاح لا للتقرير وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقريره جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التأكيد عليها (وهو قسمان لفظى) سمى به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوى كما يجئ (وهو تكرير اللفظ الاول) اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير (اومرادفه فى الضمير المتصل و يجرى) ٨ اللفظى (فى الالفاظ كلها) اسماء اوافعالا اوحروفا مفردات اومركبات قال المص رح ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذى هو التأكيد الاصطلاحى او بتخصيص الالفاظ بالاسماء و يكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوى ولا يخفى ما فيه من التكلف (نحو جاءنى زيد زيد) اوحسن بسن (وضربت نت وضرب ضرب زيد) ولالا اونعم نعم فى جواب اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم ومعنوى) لانه يقرر معناه فقط (هو مخصوص بالمعارف) من الاسماء لايجرى كاللفظى فى الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار و يوم وليلة لانحو رجال ودراهم (وهو) اى المعنوى (نفسه وعينه) بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءنى زيد نفسه او بعينه كذا فى التسهيل وشرحه و يؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع و المذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول جاءنى زيد نفسه وهند نفسها او الزيدان اوالهندان انفسهما او الزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه (وكلاهما) للمذكر (وكلتاهما) للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما (وكله) يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوارى كلهن (واجمع واكتع وابتع وابصع) بالمهملة اوالمعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كأخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءنى

---

٨ و يجرى ذلك التأكيد اللفظى فى الاسم نحو جاءنى زيد زيد وفى الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفى الحرف نحو ان ان زيدا قائم وفى الجملة نحو قام زيد قام زيد وفى الضمير نحو ما ضربنى الا انت انت ومررت بك انت (شرح انموذج)

٨ و يجرى اى التكرير مطلقا فيصح قوله فى الالفاظ كلها على عمومها اسماء اوافعالا او حروفا مفردات او مركبات او يجرى التأكيد اللفظى من المعمول و يخص الالفاظ بالاسماء اى فى الاسماء كلها وفى بعضها كالمعنوى ولكن لايساعده (فتح الاسرار)

القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقى ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الامايفترق اجزاؤه حسا اوحكما غير المثنى اذالكلية والاجتماع لايتصوران الافى ذى اجزاء واذا لم يصح افتراقهما لم يكن فى التأكيد بهما فائدة (وهذه الثلثة) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية (اتباع) جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام (لاجمع) لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه اومر به فمضى معه فقوله (ولاتتقدم) هذه الثلثة (عليه) اى اجمع اذا اجتمعت معه (ولاتذكر بدونه) لعدم وفائها بالمقصود للامر (فى الفصيح) وفى غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى وفى نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فتكون تفسيرية اوتفصيلية (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل) بارزا اومستكنا (بالنفس والعين) اى باحدهما (اكد اولا بمنفصل) وجوبا دفعا للبس بالفاعل فى المستكن وحمل عليه فى البارز قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور لايكونان الاتأكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لوسلم ذلك فالالتباس فى ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكيدان اوغيره فهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما الان اجمع واخواته لاتستعمل بغير التأكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لايقعان فى غير التأكيد الامبتدأ فلا لبس (نحو زيد ضرب هونفسه اوعينه) وضربت انت نفسك اوعينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع ان حكمهما اوسع وجود الاختصار فى الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلوذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع ومايتفرع عليه عكس مافى الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولامقتضى للفصل بينهما كمافى الاول فافهم (والرابع البدل) فى اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة (وهو) فى الاصطلاح (المقصود بالنسبة) ولذا قدمه على عطف البيان عدل عمافى الكافية وهو بمانسب الى المتبوع

لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب
اليه كالمجيئ فى مثل جاءنى زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال
الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته
الى زيد بل هى مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه
اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة
اليه كما فى بدل الغلط او حال نسبته من التقرر والتمكن فى الذهن كما فى البواقى
ولخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضيبنى زيد اخوك اذ لا يصدق عليه
انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة اليه
بنسبة متبوعه الى الشئ وما اختاره المصنف رحمه الله من قوله بالنسبة
مما صوبه الفاضل العصام (دونه) اى المتبوع فخرج ما عدا العطف
بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء
ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو
لانهم قالوا فى معنى الاضراب هو الاخبار الذى وقع من المتكلم ولم يكن
بطريق القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر
المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى
ويسمى بدل بدء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول
حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم
التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران فى كلام الفصحاء وان وقع فى كلامهم
فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب
وقسمى بدل الغلط الا فى وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا
والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان فى كلام الفصحاء
لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا
فى الامتحان وينتقض التعريف بصفة اى وهذا وايهذا فى ايها الرجل
وياهذا الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى
كذا قال الفاضل العصام (واقسامه اربعة) بالاستقراء (بدل الكل ٩
اى بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه (ان صدقا) اى البدل

٩ الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل بدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك فى الالفية لا بدل الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو (الى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل البعض والتجزى وذلك ممتنع فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التأدب وان حمل الكل على معنى آخر (حسن چلبى على المطول فى بحث الابدال من المسند اليه)

والمبدل منه الكلان (على) شيء (واحد) وان لم يكونا مترادفين
او متساويين (نحو جاءني زيد اخوك و بدل البعض) اى بدل هو البعض
(من الكل ان كان) مدلول البدل (جزء) مدلول (المبدل منه) في الخارج
(نحو ضربت زيدا رأسه و بدل الاشتمال) اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال
احد المدلولين على الآخر (كان بينهما تعلق) وملابسة (بغيرهما)
اى الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الآخر ليس
بشرط بل يكفي التعلق لا مطلقا بل (بحيث تنتظر النفس) اى نفس
السامع (بعد ذكر الاول) وهو المبدل منه (وتتشوق الى الثاني) وهو البدل
(نحو سلب زيد ثوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى
ذكر ما سلب منه فهو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما
وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما
فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل
هو بدل الغلط (و بدل الغلط) اى بدل مسبب عنه (ان كان ذكر المبدل
منه غلطا) صريحا او غيره فيشمل اقسامه الثلثة الا انه خلاف الظاهر
اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وحينئذ لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الى
اخره ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول في كلامهم
كما اعترف به نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقي القسم
الاخيران مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي
فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان (نحو رأيت رجلا حمارا
ولا يقع في كلام الفصحاء بل يوردونه ببل و يجب وصف النكرة) المحضة
المبدلة (من المعرفة) فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا
وتنكيرا كما في الوصف كجاءني رجل غلام زيد (بدل الكل) اذ لا يتحد غيره
مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما وجب ليكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص من غيره من كل وجه (نحو قوله
تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من
الغائب نحو ضربته زيدا) لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص

من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك علي وضربتك الحمار وضربتني الحمار (و) التابع (الخامس) من الخمسة (عطف البيان وهو تابع يجيء به لايضاح متبوعه) ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله (ولا يدل على معنى فيه) اي في متبوعه (نحو اقسم بالله ابو حفص) كنية عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (عمر) عطف بيان له (فمجموع ماذكرنا من المعمولات) على ماذكرنا (ثلثون) واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون زاد في المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم

## ﴿ الباب الثالث في الاعراب ﴾

تذكر ماسبق (وهو) في الاصطلاح (شيء) حركة او حرفا اوحذفا (جاء من العامل) بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فلا نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعني جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلحون اوتقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنيه وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنهما اما غير دالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني الموجبة للاعراب وتتعدد الدلالة في بعضها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه (يختلف به) اي بسببه صفة (آخر المعرب) لفظا اوتقديرا اومحلا

فالمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة واو فرضا
فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري و واو
مسلمون على ماهو المختار ٣ عنده من ان كلا منها كلمة برأسها وقال
المصنف رحمه الله للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى
يتعلق ٧ العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ فلفظي
وان منع حال في آخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه
فيوجد في غير الحروف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين
والانواع ٤ للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح
ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان المراد العام يلزم ان يكون المراد
بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحي والا
ينتقض التعريف بخروج المحلي ٣ الذي في المبني فلوكان آخر الكلمة
كما في تعريف العامل لكان اصوب واظهر واسلم من لزوم الدور
بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به
الخاص و بالمعرب الاصطلاحي بخروج المحلي المذكور من الحد
والمحدود مع ذكره في الاقسام و جعله استطراديا لا يناسب المرام
كما لا يخفى على ذوي الافهام و يمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف
وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور
بنفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل
رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين
على الماضي الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد و المحدود لعدم
مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق به ولو اريد
بالاعراب مايشملهما وزيد في تفسيره اوحمل عليه اولم يعتبر فيه قيد
الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ماذكر خارجا
عنهما واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب
القريب وهي من البعيدة لكن يأباه ما نقلنا عنه وتعريفه للعامل
(قوله) اى للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم

٣ واما على غير المختار فداخل في الحقيقي منه

٧ فيكون من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة ظاهرة له ذكره المصنف فيما علقه على الامتحان اللهم الا ان يجعل ذكر الجمع المذكر السالم والمثنى في بيان محل الاعراب قرينة له لكن في كون اللاحق قرينة للسابق مع تباعدهما خفاء لايخفى ولذا قال ظاهرة منه

٤ متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة فيصح التفريع بقوله فيوجد الى آخره فافهم منه

٢ وهي الرفع والنصب والجر والجزم هنا منه

٣ مع كونه من افراد المحدود ومذكورا في الاقسام منه

(تقسيمات اربع ) بالاستقراء ( متداخلة ) اى يدخل اقسام بعضها فى اقسام الآخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين ولا الاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبنى واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبنى (التقسيم الاول) منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة ) ولذا قدمه (فنقول هو ) اى الاعراب (اما حركة) ٩ وهى الاصل فيه لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها (او حرف) وهى ليست باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضى ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة (او حذف) اى حذف احدهما للجزم واذا الخر عنهما (والحركة ثلثة ضمة) سميت بها لضم الشفتين عندها (وفتحة) لفتح الفم عندها (وكسرة) لتسفل الفك الاسفل عندها وكانه يكسر (نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان) ويضربون وتضربين (والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع ) اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثانى) منها تقسيمه (بحسب المحل وهو ) اى المحل الذى بحسبه هذا التقسيم (اما) معرب او ملابس (بالحركات المحضة) لا مع الحذف (او بالحروف المحضة ) لا معه (او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف والاول ) وهو بالحركات المحضة (اماتام الاعراب) ملتبس او معرب (بالحركات الثلث) فى الاحوال الثلث غير تابع بعضها لبعض فى بعض الاحوال (بالضمة رفعا) اى مرفوعا او حالة الرفع (والفتحة نصبا والكسرة جرا) هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة الشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج

٩ ونقل عن السيد السند مغالطة يعم ورودها لجميع تقسيمات الكليات الى جزئياتها وهى ان المقسم لا يتحقق له الا فى ضمن الاقسام فاذا اخذ من حيث تحققه فى ضمن بعض الاقسام لا يتناول القسم الاخر فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره واذا اخذ من حيث تحققه فى ضمن جميع الاقسام يكون كل واحد من الاقسام قسيما للمقسم فيلزم انقسام الشئ الى الاشياء القسيمة له واجيب عنها بانا نلاحظ المقسم فى نفسه مع قطع النظر عن تحققه فى ضمن شئ من الاقسام وتقرير هذه المغالطة ان هذا التقسيم اما مقارن بحيثية تحقق مقسمه فى ضمن بعض الاقسام واما مقارن بحيثية تحقق مقسمه

٧

الى علامة اخرى فاوجد فيه هذان الاصلان وهو ماذكره بقوله (فهو) اى تام الاعراب بما بالحركة المحضة (الاسم المفرد) لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكرا ومؤنثا وهو ماتغير بناء واحده الجمعية احترز به عن السالم مذكرا ومؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى ناقص (المنصرفان) لايحتاج الى علة وبيان وماخرج منهما اومن احدهما فيحتاج اليهما كما سيجيء احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف على مافسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجيء (نحو جاءنى رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل و برجال) وناقص الاعراب بالحركتين) فقط وهو على نوعين الاول مايكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله (امابالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين (غير منصرف نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد) وسيجيء ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثانى مايكون المتروك فيه الفتحة وهو مااشار اليه بقوله (واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو) اى مابالحركتين المذكورتين (جمع المؤنث السالم) وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ماسيجيء (نحو جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى) وهو مابالحروف المحضة (ايضا) اى كما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب بالحروف الثلثة) فى الاحوال الثلث على ماهو الاصل كما فى الاعراب بالحركة (بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو) اى تام الاعراب بما بالحروف المحضة (الاسماء الستة المضافة) اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم) اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجيء (المفردة) اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا تامى الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف

٢ فى ضمن جميع الاقسام والاول باطل لاستلزامه انقسام الشيء الى نفسه والى غيره والثانى باطل لاستلزامه انقسام الشيء الى الاقسام القسيمة له ينتج ان هذا التقسيم باطل و تفصيل الجواب ان هذا القياس قياس مقسم متحدة فيه نتيجة التأليف لكنه فاسد اما من جهة المادة اومن جهة الصورة لان صغراه اما مانعة الجمع اولا فعلى الثانى فالصغرى ممنوعة لان المقسم ملحوظ هنا فى نفسه مع قطع النظر عن تينك الحيثيتين وعلى الاول فالانتاج ممنوع فان من شرائط انتاج قياس المقسم ان يكون المنفصلة التى فيه حقيقة او مانعة الخلو كما بين فى محله (حجابى على الوالدية)

(المكبرة) اذا المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت
بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف ٩ لانها اسماء واخرها ٣ ثابتة في حال
الاضافة ٨ سماعا بخلاف دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو
العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن
اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا
لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب
وقد صار العين آخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا
لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزأ محضا من الكلمة
والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون الياء
عاد الى اصل الحركة ذكره في الامتحان (واما ناقص الاعراب بالحرفين اما
بالواو رفعا) هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة
وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما في الكافية واللب (والياء
نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (جمع المذكر
السالم) وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية والتغير في نحو سنين وارضين
وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية (واولو) جمع ذو من غير لفظه
(وعشرون واخواتها) ٦ اى نظائرها من ثلاثين الى تسعين (نحو جاءني
مسلمون واولو مال وعشرون) رجلا (ورأيت مسلمين واولى مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا
فهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (المثنى) وقد سبق ما هو (واثنان
وكذا اثنتان وثنتان (وكلا) وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة قاله الفاضل
العصام (مضافا الى مضمر) اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة
التقديرية (نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما
ومررت بمسلمين واثنين وكليهما) ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق
الاشارة اليه في الاسماء الستة واما عن الثاني فللاحتراز عن اللبس في الاحوال
الثلث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي

٩ مع ان الاصل في الاعراب الحركة ✻

٣ لم يقل لاماتها ليشمل عين فم وذو فان لاميهما لما حذفا نسيا في كل حال صار عيناهما آخرين كلام الاربعة الباقية ✻

٧ عدل من قول الفاضل الجامي حين الاعراب حذرا عن لزوم المصادرة ✻

٨ فان آخره غير ثابت في حال الاضافة سماعا ✻

اذ لم يوجد في آخره حرف يمكن جعلها اعرابا ✻

٦ المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه في تفسير التنزيل حيث فسر (كلما دخلت امة لعنت اختها) فاستعارة الاخت للمثل استعارة غريبة غير موضوعة للنحاة (عصام)

و التثنية لكونهما اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرهما في نحو
ضربا و يضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم
اشتراك الاربع في الياء ففتحوا ماقبلها فيها وكسروا فيه ٥ و لما كانت
هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب تمحض
الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا
عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط
مع اللام والوقف والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها
في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا و فرقا بينهما اذ قد تزول العلامة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين ٣ ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر
لانهما كالمثنى لفظا ومعنى و اما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا
في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ
والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا
كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا
اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان (والثالث) وهو ما
بالحركة مع الحذف (لايكون الا تام الاعراب وهو) اى الثالث (قسمان
لان محذوفه اما حركة اوحرف فالاول) وهو ماكان محذوفه حركة
(الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير) مرفوع بقرينة الآتى
اذ باتصال المنصوب لايخرج عن هذا الحكم (وهو صحيح) الواو للحال
وهو في عرفهم مالبس آخره حرف علة (فرفعه) اى رفع ذلك المضارع
(بالضمة ونصبه بالفتحة) ولوتقديرا كما في الوقف ولايخفى ان ليس
المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزمه بحذف الحركة) ولو تقديرا
كما اذا التقى الساكن بعده (نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب)
ولم يضرب القوم (والثاني) وهو ماكان محذوفه حرفا الفعل (المضارع
المذكور) الذى لم يتصل بآخره ضمير (ان كان آخره حرف علة)
واوا اوياء اوالفا (فرفعه بالضمة) تقديرا لاستثقالها عليها (ونصبه
بالفتحة) ولوتقديرا كما اذا كان الآخر الفا (وجزمه بحذف الآخر)
مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة سقط الحرف المناسب لها (نحو يغزو)

٥ يعنى ان الواضع اعتبر عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعانى الخفية ايضا وعدم تمحضها فيها وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزادوا نونا عوضا عنهما فلامنافاة بين هذا وبين ماسبق فافهم منه

٣ هذا مخالف لما صرح به السيد السند في حاشية الرضى من انه لا اعلال في تثنيته فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق ولعل المصنف نظر الى وجود مقتضى الاعلال فيهما مع عدم اللبس بحركة النون اما اللبس في حال الاضافة فجعله كالعدم لندرته والاعتماد على القرينة

ويرمى ويخشى (ولن يغزو) ولن يرمى ولن يخشى (ولم يغز) ولم يرم ولم يخش (والرابع) وهو ما كان بالحرف مع الحذف (لايكون الاناقص الاعراب وهو) اى الرابع (الفعل المضارع الذى اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون) الذى هو والجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا كالو اتصل به نون التأكيد كما سيأتى (فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه) لان الضمير المرفوع لما عد جزأ بدليل سكون آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه فى مخرج اصلهما او كونهما علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه فى الافعال ايضا (نحو يضربان) و يضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين (ولن يضربا) ولن يضربوا ولن تضربى ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمى (ولم يضربا) ولم يضربوا الى آخره (فالمجموع) اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثانى احكام اخر لابد من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال (والمراد) فى الاصطلاح (بالمنصرف ٤) سمى به لكونه صرفا فى الاسمية ولذا سمى امكن او لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره بدخول الجر والتنوين او لازدياده به قدمه لاصالته والكون مفهومه وجوديا (ما) اى اسم (٩ دخله الجر) بالكسر اتباداره لاصالته كما سبق (والتنوين نحو زيد) لعدم مشابهته بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف (وبغير المنصرف) سمى به لعدم ماذكره فى المنصرف (اسم معرب بالحركة) فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به فى الامتحان (لايدخله الجر) بالكسر

---

٤ المنصرف مأخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تأثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لاينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتوين او زيادة التمكن (عصام)

٩ واعلم ان التفسير يقتضى باعثا ومصححا ومرجحا وفائدة لان التفسير يلزم ان يكون واضحا وكاشفا من المفسر فيكون المفسر مبهما والابهام يكون باعثا ويلزم ايضا ان يصح ان يراد التفسير من المفسر فيكون مابه الصحة مصححا ويلزم ايضا ان يحتمل المفسر بالتفسير وغيره فلابد ٧

قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لابالتبع كما زعم البعض ( والتنوين ) للتمكن لانه لما شابه الفعل فى تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم فى الاشتقاق والافادة وكل ثالة فرع لشئ منع منه مامنع من الفعل اعنى الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجرى عليها الاحكام وهذه لاتحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تأثيرها وهى لاتتيسر الابالتفصيل الآتى بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة القريبة وهو مخل بالتعريف كما صرح به فى الامتحان ترك تعريفه واكتفى بمايفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بهما نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الآتى فافهم ( وهو ) اى غير المنصرف ( على نوعين ) الاول ( سماعى ) وهو مايتوقف منعه بخصوصه على السماع ولايمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور ( نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع ) قال الرضى هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء فى الشعر فصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليهما مافوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلاسماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسى الى تساعى هذا قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماع فى عشرة مع وجوده فى الشعر لانه لايقع فى مفعل ولا فى فعال فى السعة ولم يجعل ايضا ماجاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسى مع انه لايفيد فى مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منهما معدول عن العدد المكرر اذ فى معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءنى القوم احاد او موحد اى جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقى ( واخر ) جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان تستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقيل انه معدول عما معه من الموافقة

٧ من مخصص فيكون مرجحا وايضا يلزم ان يكون للتفسير غرض وفائدة لان فعل العبد لايخلو منه فيكون فائدة ( مفتى زاده على الحسينية فى اولها )

٩ وههنا باعث التفسير ابهام ماوفائدته ازالته ومصححه عموم ما لان العام قد يذكر ويصح ان يراد به الخاص ومرجحه ظاهر من المقام ( للمصحح )

المعدول للمعدول عنه فى التنكير وقيل عاممعه اللام لموافقته للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عاممعه الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس فى آخره شئ من ذلك ٩ وقال الفاضل العصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة فى تقدير الاضافة لا فى فرضها فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جاءنى الرجل والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر او فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا مذكرا ولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين فروعى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين منعت تلك الالفاظ ومثلث حال كونها (صفات) اذ وكانت اعلاما للذكور صرفت عن الاكثر لان العدل فى هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية لكنها لا تكون حينئذ مما نحن فيه والسبب فى كل منها العدل التحقيقى والوصف الاصلى اذ العارضى صار اصليا فى المعدول لاعتباره فى وضعه (و) نحو (جمع وكتع وبتع وبصع) حال كونها (جموعا) فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع فى الاصل افعل تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقى والسبب فيها العدل التحقيقى والوصف الاصلى على الاصح ولا يضره الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافى لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما فى الاول وانما قيد بجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق (و) نحو (عمر وزفر ورحل) اسم نجم من الخنس (وقزح) اسم جبل فى مزدلفة حال كونها (اعلاما) والسبب فيها العدل التقديرى

٩ والذى بعث على انه معدول مما من كون اللام والاضافة غير ملايمين لمنع الصرف والباعث لمن جعله من اللام انه لو كان من وجب افراده وفى الاضافة لم يوجد شرط حذف المضاف اليه والكل ليس بشئ لانه من عدم الفرق بين تقدير الشئ والعدول عنه ولا ينافى كونه اسم تفضيل عدم المعنى لانه قيل ان اخر فى الاصل بمعنى اشد تأخرا ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جاءنى رجل وحمار اخر (فتح الاسرار)

والعلم ولو لم تكن اعلا ما بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد (والثانى قياسى) وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه باداة السور الكلى فى قوله (وهو كل علم على وزن) اى هيئة (مخصوص بالفعل) فى الوضع الاول فلا يوجد فى الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم (كضرب) مجهولا (وشمر) مشددة العين علم لفرس الحجاج معناه فى الاصل اسرع فى المشى وبقم منقولا من العجم (وانقطع واجتمع واستخرج وغير ذلك) من اوزان الخماسى والسداسى معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا (اوفى) محل (اوله) اى الوزن او مجاز بالحلول (احدى زوائد المضارع) التى لها نوع اختصاص به وهى حروف اتين حال كون ذلك الوزن (غير قابل للتاء) المتحركة للتأنيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث كيعملة وارملة اذ سمى بهما فيدخل فى قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا لوزن الفعل كما لا يخفى (نحو يزيد ويشكر) واحمد والسبب العلمية ووزن الفعل (وكل افعل التفضيل والصفة) اى كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل والصفة (نحو افضل) للتفضيل (وابيض) للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل للتفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعى اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثانى فعلاء (وكل اسم اعجمى) غير عربى فى الاصل (استعمل فى اول نقله الى العرب علما) سواء كان علما فى العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية فى العجمية وما وجه من التعميم للحقيقى والحكمى فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه ولا صوب ان يقال ان الثانى ملحق بالاول دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط فيهما ظهور العلة للكل وفى وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا فى الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك انصرف

فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربي فتضعف العجمة فلا تؤثر (وهو) اى والحال ان ذلك الاعجمى (زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون) كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف (وابراهيم) هما مثالان للزائد على الثلثة الاول للثانى والثانى للاول (وشتر) وسقر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتأنيث المعنوى بدليل اعتبارها فى ماه وجور فيجوز فى نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشرى وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيقى له علامة ظاهرة تظهر فى بعض التصرفات والعجمة امر اضافى لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح واعتبارها فى نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع الصرف فى نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار تحرك الاوسط فى العجمة اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره فى التأنيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب فى الجملة وهذا لا يعقل فى العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شئ فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرون فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا الى القلة فى لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعى وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة فى نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره فى الامتحان وتبع ابن الحاجب فى هذه الرسالة (وكل مؤنث) علما او لا (بالالف مقصورة) كانت (او ممدودة) والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم (نحو حبلى وحمراء) قيل انما قامت مقام العلتين للزومها للكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل

ولاجر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية ورده المصنف بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجيء التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة الاان يدعوه مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الاان يضم اليه قلب التاء هاء وهي حرف خفي كأنه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم (وكل علم فيه تاء التأنيث لفظا) زائدا على الثلثة اوثلاثيا متحرك الاوسط اولا (نحو فاطمة وحمزة اوتقديرا) انما شرط فيه العلمية لتصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم (و هو) اى والحال ان العلم الذى فيه التاء تقديرا (زائد) حرفه (على) الاحرف (الثلثة) علم المؤنث اولا (نحو زينب او) هو (متحرك الاوسط) حال كونه علم المؤنث (نحو قدم اسم امرأة) وينبغى ان يقول اوعجمة ليشمل مثل ماه وجور ووجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الابقيام شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقيرب مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جمزى مع جواز حبلى والعجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التأنيث واضعف هذين لايؤثران الافيما سماه تأنيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث وقيل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد السببين ومزاحمتها لتأثيره ورده المصنف رحمه الله بانه لاطائل له اما اولا فلان تأثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لايتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة

والمقاومة سيان فى الحالين (ولو سمى به) اى بذلك المتحرك الا وسط (مذكر صرف) لغاية ضعف التأنيث حينئذ ولايقوى به الا الفائم مقامه بالذات فلو سمى بالزائد على ثلثة منع لو تأنيثه اصليا والا فنصرف فى كل حال ككل مكسر بغير تاء فان تأنيثه بتأويل الجماعة ولايلزم لجواز تأويله بالجمع فثل كلاب اذا سمى به مذكر صرف (ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الا وسط يجوز صرفه) لضعف تأنيثه (ومنعه) لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا (نحو هند ٩ وكل علم) فى الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره فى الامتحان (مركب من اسمين) فى الاصل لان نحو النجم و بصرى علمان منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر و نحو من زيد وان زيدا و يزيد مع الضمير وتأبط شرا اعلاما محكيات فلا يظهر فيهامنع الصرف (ليس احدهما عاملا فى الآخر) بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبدالله وضارب زيدا لانهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت فى المضاف الصرف فلا تؤثر فى المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر الضدين فان النار لا تؤثر الاحرارة والماء الابرودة (ولا الثانى صوتا) فى الاصل مثل سيبويه فانه مبنى او محكى بناؤه (ولا متضمنا لمعنى الحرف) فى الاصل عاطفا اوجارا كخمسة عشر وجارى بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح ولا يظهر اثر المنع ولقد اصاب فى زيادة هذين القيدين كما اصاب فى زيادة اسمين لكن لابد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل او زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا فى الآخر ولو زاد ايضا اولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة و مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثانى اوضح كما لا يخفى (نحو بعلبك و حضرموت) على اللغة الفصيحة كما سيجئ وسبب المنع العلمية والتركيب (وكل ما فيه الف ونون زائدتان فى الآخر)

٩ وقال بعض ان كان المؤنث منقولا من علم المذكر يمنع صرفه اعلم ان اسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها مالم يسمع فيه شئ فمنع الصرف لا عتبارها اسم القبيلة او قرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحى او المكان قال الرضى ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران وقال الفاضل العصام و نحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل لان لا يثبت ان غير المتصرف اكثر فانه حينئذ بين الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب (فتح الاسرار)

لا اصليتان ولذا سميتا مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفي التأنيث وقيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما مزيدتين (علما) ايتمنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما (اووصفا لايدخله التاء) لما مر من تحقق المشابهة بهما (نحو عمران) والسبب الالف والنون والعلمية (وسكران) مثال لوصف له مؤنث لايدخله التاء كسكرى (ورحمن) مثال لوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف (وكل جمع) خاليا او اصليا كخضاجر تحقيقيا اوتقديريا كسراويل على وزن فعالل اوفعاليل) بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن ولوفي الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع فيقوى الجمعية لم يقل بلا هاء ولا ياء احترازا عن مثل فرازنة ومدائني بناء على ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر من المثال على ان المختار عنده كون التاء في مثل فرازنة جزأ فيخرج باتصاله عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان (نحو مساجد ومصابيح) وفي التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيري لا التصريفي وهو يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما في التصريفي ويقال له وزن عروضي ايضا كما صرح به افاضل العصام (ويجوز صرفه) اى لايمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين الماري من تعريفه (لضرورة الشعر) بان يخل بالوزن اوسلاسته اومنع فالاول كقوله * صبت على مصائب لوانها * صبت على الايام صرن لياليا ٩ والثاني كقوله * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * ٤ (او للتناسب) اى ليحصل المناسبة بينه وبين مايليه من المنصرف (نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائي صرف ليناسب

٩ اوله
ماذا على من شم تربة احمد * ان لايشم مدى الزمان غواليا *

٤ اوله
هنيئا لارباب النعيم نعيمهم * وللعاشق المسكين مايتجرع *

اعلالا بعده (وقوار يا) ابناسب قطر برا بعده (وكل مالا ينصرف اذا
اضيف الى شئ اودخله لام التعريف انصرف) حقيقة وجد فيه
السببان او لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة
اواللام لالمنع الصرف فافهم (نحو مررت بالاحمر) مثال للثانى
قدمه على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل (واحمرنا)
مثال الاول ولامجال لعدم الفصل فيه فافهم (والتقسيم الثالث)
منهما تقسيمه (بحسب النوع وهو) اى الاعراب بحسبه (اربعة)
بالاستقراء (رفع ونصب) هما (مشتركان بين الاسم والفعل)
غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناهما فى الاسم علم الفاعلية
والمفعولية وفى الفعل ما يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية
والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام (وجر مختص
بالاسم) لايوجد فى غيره معناه علم الاضافة (وجزم مختص بالفعل)
معناه ما يشبه الجر فى الاختصاص (وعلامة الرفع) اى علامة
هى الرفع فالاضافة كشجر الاراك ٩ اوعلامة دالة على ما دل
عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما
على رأى من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع
الذى هو الاختلاف وهو ظاهر (اربعة ضمة) فى الاسم والفعل (وواو)
اى واو الجمع المذكر السالم والاسماء الستة فى الاسم (والف) اى الف
التثنية فى الاسم (ونون) اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة
المخاطبة فى الفعل (وعلامة النصب خمسة فتحة) فى الاسم والفعل
(وكسرة) فى الاسم الذى هو الجمع المؤنث السالم (والف) فى الاسماء
الستة السابقة (وياء) اى ياء التثنية وجمع المذكر السالم (وحذف
النون فى الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة) فى المنصرف (وفتحة)
فى غير المنصرف (وياء) اى ياء التثنية والجمع المذكر السالم
والاسماء الستة (وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة) من آخر
المضارع الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير (وحذف الآخر)
من المضارع المذكور اذا كان معتل الآخر (وحذف النون)
المذكور (والتقسيم الرابع) من التقسيمات الاربعة للاعراب (تقسيمه
بحسب الصفة فهو) اى الاعراب بحسبها (ثلثة لفظى يظهر

٩ واعلم ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف واما
مساوله واما اعم مطلقا
واما اخص مطلقا واما
اخص من وجه فان كان
مباينا وحينئذ ان كان
ظرفا له فالاضافة بمعنى فى
والا فبمعنى اللام وان كان
مساويا له كليث واسد
اواعم مطلقا كاحد اليوم
فالاضافة على التقديرين
ممتنعة وان كان اخص
مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه فالاضافة بمعنى
اللام وقد يسمى هذا
الشق بيانية لايضاحه
وكشفه وان كان اعم
من وجه فحينئذ ان كان
المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى
من والا فهى ايضا بمعنى
اللام كالاضافة خاتم الى
فضة بيانية وعكسها
بمعنى اللام (مفتى زاده)

(فى اللفظ) اى لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور (وتقديرى ومحلى فلذكر الاخيرين حتى يعلم ان ما عداهما لفظى) لانحصار الاعراب فى هذه الثلاثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ما سكن آخره لمجرد التخفيف اوللادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين فى قراءة ابى عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره بحركة غيره اعرابية اوللتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى ونحو يازيد الظريف بضم الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب اذ ليس حركة آخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدماميني فتكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك فى اشتغال الآخر بالسكون والثانى بالمحكى للاشتراك فى اشتغال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم (فالتقديرى ما لا يظهر فى اللفظ بل يقدر فى آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقى) اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجئ (ولا يكون) التقديرى (الا فى المعرب) الاصطلاحى (كاللفظى وذلك) التقديرى (فى سبعة مواضع) وجعلها البيضاوى ثمانية والمصنف رحمه الله نقصها وجعلها خمسة بان ادخل فى الثانى ما جعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه ولا تكن من الغافلين الموضع (الاول) معرب (مفرد آخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين) لا لمجرد الخفة فهو منوى ولا منسى فيكون كالملفوظ (فان كان) ذلك المفرد (اسما فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى) لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا (نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديرى) لوجود ذلك الالف فى تينك الحالتين (وجزمه) بحذف ذلك الالف (لفظى) لوجوده فى اللفظ (نحو يخشى) ويخشى الله (وان يخشى) وان يخشى الناس (ولم يخش و)

الموضع (الثاني ما) اى اسم معرب مطلقا (اضيف الى ياء المتكلم) واو حذفت اوقلبت حال كونه (غيرالتثنية) فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو مسلماى ومسلمى ومسلمى بالتشديد (فان كان) ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى) للزوم القلب والادغام (فقط) دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم فالاولى تقديمه كما فى الاوانى (نحو جاءنى مسلمى اصله مسلموى) قلبت الواو ياء وادغمت (وان كان غيره) اى غيرجمع المذكر السالم (فالكل) اى كل اعرابه (تقديرى) سواء كان مفردا او جمعا مكسرا اومؤنثا سالما لوجوب الكسر اوالسكون اوالفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما ولاوجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذالاضافة الى الضمير لا توجبه نحو غلامك وغلامه (نحو غلامى) وابى (ورجالى ومسلماتى و) الموضع (الثالث ما) اى اسم معرب مطلقا (فى آخره اعراب محكى) اى حركة اوحرف محكية والتسمية بالاعراب مجاز بالسكون اذ لبست بالاعراب فى الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غيرالاعراب الحقيقى وانما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصاركالثانى ولذا قدمه على الرابع عكس مافى اللب حال كونه (اما جملة) فى الاصل (منقولة) فى الحال (الى العلمية نحو تأبط شرا) فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل مبنى كما قبل العلمية (او مفردا فى قول) القوم (الحجازى) واما بنوتميم فلايرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه (نحو من زيدا) ذكره منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا (لمن قال ضربت زيدا ونحو دعنى عن تمرتان) اعرابه جر بياء مقدرة والملفوظ حكاية (لمن قال الك تمرتان وكذا) اى كالمذكور فى كون اعرابه تقديريا لاشتغال الآخر بالآخر (كل علم مركب جزؤه الثانى معمول) فى الاصل

(لما لا اعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه فى هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) اعلاما فان كلا منهما معمول فى الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول والثالث (بخلاف نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه) علمين من العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول لما له اعراب فى الاصل (فان اعراب الجزء الاول) اى الاعراب الذى يظهر فيه اذلا اعراب له فى الحال لكونه جزأ كزاى زيد بل للمجموع على ماهو المختار عنده كما حقق فى الامتحان (منهما) اى من نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه (لفظى) لظهوره فى لفظ ما له الاعراب وان كان فى وسطه لكونه مما له اعراب فى الاصل ولمانع فى آخره وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له (بحسب العامل) فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور (والثانى مشغول باعراب الحكاية) اى باعراب ملتبس بها ولذا لم نظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الآخر (او) ما فى آخره (بناء محكى) والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب (نحو خمسة عشر علما) فانه اذا لم يكن علما يكون جزآه مبنيين كما سيجئ واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديرى (على الاشهر) لانتفاء موجب البناء الذى سيأتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه لمانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به فى الامتحان (و) الموضع (الرابع ما) اى اسم او فعل معرب (فى آخره) الاولى ترك فى كما فى الاول (ياء مكسور ما قبلها) وان حذف لالتقاء الساكنين (فانه كالملفوظ) لكونه مقدر الانسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد (فان كان) ذلك المعرب (اسما فرفعه وجره تقديرى) للزوم تسكين الياء المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظى لخفة الفتحة عليها (نحو القاضى وقاض) وقاضى البلد (وان كان فعلا فرفعه فقط) دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان (تقديرى) لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة (ان لم يلحق بآخره ضمير) مرفوع فانه ان لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا

فى الاحوال الثلث نحو يرميان و يرمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا الى آخره (نحو يرمى) هو (ونرمى) انت او هى (وارمى) انا (ونرمى) نحن (والخامس) منها (فعل آخره واو مضموم ماقبلها) اذ لم يوجد اسم كذلك (فرفعه فقط) دون نصبه وجزمه اذهما لفظيان (ايضا) اى كفعل آخره ياء مكسور ماقبلها (تقديرى) لمثل مامر من استثقال الضمة على الواو المذكور (ان لم يلحق باخره ضمير) مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا كامر (نحو يغزو) هو (وتغزو) انت او هى (واغزو) انا (ونغزو) نحن (والسادس) منها (اسم معرب اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اى كلمة اولها همزة وصل) تفسير للساكن فانها تسقط عند الملاقاة فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب (فان كان) ذلك الاسم (من الاسماء الستة المذكورة) من المفردة المكبرة المضافة الى غير الياء (فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ لمامر (نحو جانى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم و مررت بابى القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ماقبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين) بفتح النون فى النصب والجر (فيحرك الواو) دفعا للساكنين (بالضمة) للمجانسة (والياء بالكسرة) لما ذكر (فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلث) لظهوره فى لفظه (نحو جاءنى مصطفو القوم) بضم الواو (ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى القوم) بكسر الياء فيهما (وان لم يكن) ماقبل حرف الاعراب (مفتوحا يحذفان) اى الواو والياء للساكنين (فيكون) اعرابه (تقديريا) فى الاحوال الثلث (نحو جاءنى ضاربو القوم ورأيت ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان) ذلك الاسم (تثنية فرفعه تقديرى) لحذف الالف للساكنين (وفى نصبه وجره تحرك الياء) للساكنين (بالكسر) للمجانسة (فيكون) اعرابه فيهما (لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنك) بحذف الالف (ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء فيهما (و) الموضع (السابع) من المواضع السبعة المعرب (الموقوف) اى الذى وقف (عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (مما كان

اعرابه بالحركة) لابالحروف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون
(فان كان) ذلك الموقوف عليه (غير منون بتنوين التمكن) منونا بتنوين
المقابلة اولا (اوكان فى آخره تاء التأنيث فاحواله الثلث) اى اعرابه فيها
(تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ (نحو احمد) فى الاحوال الثلث
مثال لغير المنون (وضاربة) كذلك مثال لما فى آخره التاء (وضاربات)
مثال للمنون بغير التمكن (وان كان منونا) بتنوين التمكن (بغير هاء)
بلا همزة او بها اى حال كونه بلا تاء التأنيث او بلا هاء منقلبة عنها
(فرفعه وجره تقديرى) لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه
يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ماقبله الذى هو النصب
(نحو زيد) فانه يقال جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورأيت
زيدا بالالف (واما المحلى) وهو مالا يظهر فى اللفظ ولايقدر فى آخره
بل فى نفسه لمانع عن ظهوره فيها (ففى موضعين احدهما) الاحسن
الاول والآخر بدل الثانى (الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب غير
حكى) لما عرفت انه لو اشتغل بحكى لكان اعرابه تقديريا (نحو مررت
بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية) فيه اشارة الى
ان النصب للمجرور فقط لاله مع الجار لان الجار آلة ووسيلة فى افضاء
معنى العامل الى المعمول فهى اذا من جملة العامل فلايكون من جملة
المعمول كذا فى الامتحان (وكذا اعجبنى ضرب زيد ومر بزيد
فزيد مرفوع المحل على الفاعلية) او منصوب على المفعولية (فى الاول
والنائبية فى الثانى والثانى) منهما (المبنى) العارض الذى يتوارد
عليه المعانى المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى
انما يكون فيما يستحق الاعراب فى نفسه ولكن فى آخره مانع والمحلى
فيما لايستحقه فالمانع فى نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا
فى النفس ان فى نفس اللفظ محلا للاعراب لتوارد المعانى المقتضية عليه
لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور
الاعراب مطلقا او مخصوصا ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار
فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقى

تجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لوزال ذلك المانع لظهر
الاعراب لفظا اوتقديرا نحو يازيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرو
وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى ❊ واختار موسى قومه ٩ بخلاف
مبنى الاصل فانه ليس بمحل الاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه
لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به
بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه
محليا انه فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلى
قد يكون فى المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا فى مررت
بزيد وضرب زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما نحو
تأبط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع فى الآخر
فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع
فى يازيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار
ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لا فى الآخر يمنع عن ظهور النصب
غاية ما فى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الآخر مانعا آخر لكن التسمية
بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلهذا لو زال الاول وبقى الثانى
صار الاعراب تقديريا نحو تأبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه
(وهو) المبنى عارضا او اصليا بالاستخدام ٤ (ما) اى كلمة
(كانت حركته وسكونه) اى حركة آخره وسكونه (لا بعامل)
اى لا بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل فى البناء السكون والعدول
الى الحركة بسبب آخر كما سيجيئ وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة
داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب
الزمخشرى وهو كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان
لان حركتها تكون بعامل لو دخل عليها ملتبس او ملتبسا (بخلاف
المعرب) فانه ليس كذلك وهو من اعربته اى اوضحته او اظهرته فالمعرب
محل اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشيئ محل
لوصفه (فهو) اى المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه
بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال (ما) كلمة (كانت حركته وسكونه)

٩ ولما لم يسمع حذف الجار
فى مررت بزيد مثل لزوال
المانع بهذه الآية الكريمة
منه

٤ والاستخدام هو ان يراد
بلفظ له معنيان احدهما
ثم يراد بالضمير العائد الى
ذلك اللفظ معناه الآخر
او يراد باحد ضميريه احد
المعنيين وبالآخر الآخر
سواء كان المعنيان
حقيقيين او مجازيين
او مختلفين فالاول كقوله
❊ اذا نزل السماء بارض
قوم ❊ رعيناه وان كانوا
غضابا ❊ جمع غضبان
اراد بالسماء الغيث وبضميره
فى رعيناه النبت وكلا
المعنيين مجازى (والثانى
قوله ❊ فسقى الغضا
والساكنيه وان هم ❊ شبوه
بين جوانح وضلوع ❊
اراد بالضمير الاول المجرور
فى ساكنيه المكان الذى
فيه شجر الغضا وبالضمير
الثانى المنصوب ٧

اى حركة آخره و سكونه ( بعامل ) اى بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لايتعلق بشئ على مايشعر به تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبة مابالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره فى الاقسام وانه لواراد الشمول بهما وزادو حرفه بعد سكونه فيهما لصدق تعريف المبنى على المعرب بالحروف لامر ان الحروف ثابت قبل العامل و بعده يحصل صفة له وهى الدلالة ولادلالة له فى المبنى حتى يراد به هذه الصفة كما فى المعرب على مالايخفى وانما ترك تعريفى ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لاتحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ماعداها معرب ولايخفى ان تعريفه لايفيدانه مع اختلافهما فى نفسهما لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله و اراد بالمشابهة المنفية المناسبة التى توجب البناء وهى مجهولة محتاجة الى تفصيل عال جميع انواع المبنيات واراد بمبنى الاصل الحرف والماضى والامر بغير اللام من الجملة وكل ذلك لاقرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط بهما بالوقف على الاستعمال فى الجملة اوحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريفى الجمهور وهما مالايختلف آخره بعامل وما اختلف آخره لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره المترتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزى بما عرفه المصنف رحمه الله بعد تعريف المعرب بالاختلاف (والمبنى) مطلقا ولم يضمر لئلايتوهم رجوعه الى المعرب من اول الامر ( على نوعين مبنى الاصل ) اى مبنى هو الاصل ( ومبنى العارض ) اى مبنى هو العارض (والاول ا ر بعة الحرف ) قدمه لكماله فى الاصالة اذ لايقع معمولا اصلا بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كالامر ( والماضى )

---

٨ فى شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجاز (حسن مصرى)

قد مه لكون الامر مختلفا فيه ( والامر بغير اللام عند البصريين )
قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر
( والجملة ) من حيث هي هي اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه
واعتباريا اذ قد يوجد في جزئيها الاعراب وجه البناء عدم توارد
المعاني المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابق
واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهي مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى
( والثاني ) ايضا ( على نوعين لازم وغير لازم واللازم ) منهما
( ما لا ينفك عن البناء ) اصلا ( وهو ) اي المبني اللازم ( المضمرات ) وجه
البناء والاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة
على المعاني الخفية عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه
هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب وقيل
المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف
الخطاب والفصل ( واسماء الاشارات ) قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي
لعدم استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها الرضي
وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ماعداه وقيل
لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما للاشارة الحسية
اوالوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق ( والموصولات ) وجه البناء
المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير اووضع بعضها وضع الحرف
( غير اي واية فانهما معربان ) مالم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم
فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة عشرك
لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجيء ان الاضافة
فيهما كلا اضافة فلا ترجح جانب اسميته وانما بنيا عند حذف الصدر
لتأكيد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوي
فشابهتا الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى * ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا * وينبغي ان يستثنى
منها ومن اسماء الاشارات تثنيتهما لان المختار عنده كونهما معربة
وبين وجهه في الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما

فانه عنده

ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه فى غيره كما سيجئ ( واسماء الافعال ) بناؤها لمشابهتها لمبنى الاصل اعنى الماضى والامر فى المعنى اوالفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا فى الامتحان ( وقد سبقت ) هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها ( وما ) اسم ( كان على ) وزن ( فعال ) حال كونه ( مصدرا ) معرفة ( كفجار ) بمعنى الفجرة او الفجور ( اوصفة نحو يافساق ) وياخباث بمعنى يافاسقة وياخبيثة ( اوعلما للمؤنث نحو حذام ) اسم امرأة قيل بناء هذه الثلاثة لمشابهتها فى الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه فى المعنى لمبنى الاصل ورده المصنف رحمه الله بان جهتى المشابهة مختلفتان ٤ فلا ينتج قياس المساواة ٧ بخلاف ماذكر فى بناء المنادى المفردة المعرفة كما سيجئ ٩ فان قيل لم لم يعتبر العدل فى جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت لان قياس المساواة لاينتج باعتباره ايضا ولانه لم يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لادليل لهم عليه والاصل فى كل معدول ان لايخرج عن نوع المعدول عنه وكيف خرج لفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اى بلاداع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لايخفى ثم قال فان ادعى فى هذه الثلاثة العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الاصل لايدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين فى معنى لايكون احدهما معدولا على الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيا الى ذلك كما فى منع صرف عمر فلادليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف ( عند اهل الحجاز ) قيد الاخير وهو معرب عند بنى تميم الا ما فى آخره

٤ لان فعال بمعنى الامر مشابه لمبنى الاصل فى المعنى وماعلى زنته مشابه له فى الزنة والمبالغة فلا يصح ان يقال المشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ لانتفاء جهة المشابهة فيه منه

٩ فان قيل لم لم يعتبر العدل فى جهة المشابهة كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة ينتج باعتباره لعدم التخلف فيه قلت لانه لم يرض به الرضى الى آخره (نسخه)

٧ وهو مايتركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا ا مساو ب وب مساو لج فانهما يستلزمان ا مساو لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة وهى ان كل مساوى المساوى مساو ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام ٧

﴿ راء ﴾

ومن قول لجيم ابن صعب
لولا المزعجات من الليالى
لما ترك القطا طيب المنام
ولا لجع متالات النساء
ولا تجمع مع اصحاب الغرامى
اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ماقالت حذام
فصدقوها

راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه لانهم احرص على الامالة لاسيما ٩ فى ذوات الراء والصحيح انها كسرة فالتزموها و قيل لان الراء حرف مستقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فتخير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريقتى مخالفة وقال المصنف رحمه الله وفيه ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيه انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء فى ناسبة مبنى الاصل وان ضموا ماذكره الحجازيون انما ذكروا الكفاية الان يقولوا هو ضعيف لايبلغ درجة الايجاب الان بضم ماذكرنا والحصر الاصل دون الضميمة

( والاصوات وهو ) اى الصوت فى عرف النحاة ( كل لفظ حكى به صوت ) اى لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان الحيوانات او الجمادات ( كغاق ) والحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق اونخ اواخ واما بمشابهة نحو قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار مايشابه صوت الغراب من نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ماوقع فيها وادخال مالم يقع غير معقول مع انه حينئذ لم ينحصر المبنيات فيما ذكروا والتعليل بانه حينئذ اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة اعم الاسم وهو المحكى و بهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ماصوت للحيوان اوصدر عن طبع و بهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثانى نفس ماصوت والداخل فى الاول حكاية ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشرى اى كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين فى نحو زيد مع امتناعه فى نحو اين وفى المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت مافيه من جهتين والذى عندى انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة

٧ الاحيث تصدق فى هذه المقدمة كما فى قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لج فا ملزوم لج لان ملزوم الملزوم ملزوم (تصديقات)

٩ قوله لاسيما الا لنفى الجنس وسى مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصلها سوى اوسيو ولو قع بعدها ان كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه و ما زائدة او بدل منها وهى نكرة غير موصوفة اى لامثل شئ واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف الجملة الواقعة صلة اوصفة صرح به الرضى فحركة سى اعراب لانه مضاف واما منصوب بتقدير اعنى اوعلى انه تمييز ان كان نكرة وما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها فى لا رجل وعدم تجويز النصب ٧

حذفوا عن الاعراب لئلا ينقض و تحريك الاخر فى نحو غاق فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابهما تقديرى ذكره فى الامتحان فعد هم هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغى (اوصوت به للبهايم كنخ) بفتح النون وكسر الخاء المعجمة اوفتحها مع تشديدها او بسكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وارى انه الحق لدخوله فى حدها كذا فى الامتحان فلاوجه لعدهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان و دال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووى للمتندم وآه للمتوجع واح للسعال و هذا القسم ليس بكلمة و حكم آخره مايقتضيه الطبع فاذا حكى دخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولوقال اوصوت به للحيوان اوصدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهايم علة للتصويت على سبيل التمثيل تكلف لايرتكب فى مقام التعريف كما لايخفى على المتتبع العارف (و بعض المركبات) اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ماصار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه مابقى على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء جزئيه وهما كلمتان (وهو) اى ذلك البعض (ما كلمتين) فى الاصل او فى الحال فيشمل ستة اقسام (ليس احداهما عاملة فى الاخرى) فى الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب اولا احتراز عن مثل تأبط شرا و مثل عبدالله ومثل من زيد وان زيدا اعلاما اذ كل منها محكى اعرابه تقديرى و ينبغى ان يقول اسمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولامعربتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لوقال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب (جعلتا اسما واحدا) بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد (و ان كان الثانى صوتا بنيا) اى الجزأن اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزأ حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثانى فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الغير

٧ اذا كان معرفة وهم من الاندلسى وعلى كل التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش وعنده ماخبر ويلزمه قطع سى عن الاضافة وقد تحذف كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى (تالله تفتؤ تذكر يوسف) اى لا تفتؤ لكن قيل انه لانظير له فى كلام العرب وقد تخفف الياء مع وجود لا والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع كقول امرئ القيس (ولا سيما يوما بدارة جلجل) اعتراضية وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من الكلمات الاستثنائية يكون مابعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والافليست منها حقيقة عند الرضى ومن تبعه كالعصام وذهب الزمخشرى وصاحب اللب واللباب الى انها حقيقة فى الاستثناء وهذا الخلاف جار فى فضلا ايضا

(حسن مصرى)

والا فقد مر ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل الحكاية و بعدها معرب باعراب تقديرى ( وكسر الثانى ) عند الوصل لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا فى التحريك ( وفتح الاول ) المخفف ( نحو سيبويه ) معناه قبل العلمية الراغب فى السيب وهو التفاح او الرائح اياه اى الواجد ريحه سمى به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه ( وان لم يكن ) الثانى ( صوتا بنى الاول على الفتح ) لما مر ( ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك ) اسم بلدة بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك اى زحم او من بك عنقه اى دقها ( وحضرموت ) اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جعلا اسما واحدا ( وعلى السكون ان كان آخره حرف علة ) لثقل الحركة عليها من حيث هى حركة وان كانت فتحة ( نحو معدى كرب و عرب الثانى ) حال كونه ( غير منصرف ) للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثانى فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا او تجوزا ( على اللغة الفصيحة ) متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا وتقديرا على حسب العامل وقيل يجوز فى مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه فى نصبه و يعرب الثانى ايضا تشبيها له بالمضاف اليه فى الصورة فيجرى مع منع الصرف على رأى ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة و بك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلث فى اللام وفتح الكاف فى الاحوال الثلث ومع الصرف على رأى آخر ان قدر انه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن و بك اسم للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف فى الاحوال الثلث و يبنى الثانى ايضا على رأى تشبيها له بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس باضافى بتركيب اضافى فى مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقين كلمة باعتبار رد لانه على المعنى فى الاصل

على ان التشبيه بخمسة عشر فى وقوع الثانى عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف و المضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيه كما مر (وان لم تجعلا) اى الكلمتان (اسما واحدا ولكن تضمن الثانى حرفا) عاطفا او جارا (فان لم يكن الاولى لفظ اثنين بنيا) اى اللفظان او الجزآن ٩ قيل اما الاول فلوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب و اما الثانى فلتضمنه الحرف وقال المصنف رحمه الله وفيه انهما كلمتان بلا خلاف فى لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ماسبق بيانه والذى عندى ان تضمن الجزئين معا فلذا بنيا انتهى وسلك فى هذه الرسالة مسلك الجمهور (على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان آخرهما حرف علة) لما مر (نحو واحد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادى عشر و حادية عشرة) و الزائد عليها منتهيا (الى تسع عشرة و تاسعة عشرة) يريد به مادون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول او الواحد منه وهو الثانى والتضمن فى الاول ظاهر لا فى الثانى اذ ليس المعنى حادى وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد و لم يتيسر ذلك فى احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هى منه ثم حذف العاطف فى نحو حادى عشر و بقى فى نحو حادى وعشرون والمعنى واحد (ونحو هو) اى فلان (جارى بيت بيت) اى ملاصقا بيتى و بيتا و بيت منه منتهيا الى بيت منى او ملصق بيت منى يعنى به الجار القريب (و) هو (بين بين) اى وقع بين هذا و بين ذاك يقال هذا الشئ بين بين اى بين الجيد و بين الردى اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد (و ان كان الاولى لفظ اثنين بنى) اللفظ (الثانى) لما مر من التضمن (واعرب الاول

٩ يشير الى ان الضمير راجع الى اللفظين او الجزئين لا الكلمتين اذ لو كان كذلك لقيل بنيتا تدبر منه

وحذف نونه) قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجراء الباب الثنية مجرى واحدا وهم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايذاس المحذوف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلاثة عشرك (نحو جاءنى اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات) لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب كضمير الغائب انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى به (وهو) اى ذلك البعض (كم) ويجئ لمعنيين محتاجين الى التمييز فغرقوا بين تمييزها فى الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله (يكون للاستفهام) عن العدد (فينصب ما بعده على التمييز) حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم (نحو كم رجلا و) يكون (الخبرية) عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينهما (بمعنى) التكثير فيضاف الى ما بعده نحو (كم رجل) او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه فى الخبرية فمميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها (وكذا) عطف على كم يكون (للعدد) وقد يجئ لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا (ينصب ما بعده على التمييز) لما مر فى كم الاستفهامية وبناؤها لكونها فى الاصل اذا دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها (نحو عندى كذا درهما) قال فى الامتحان وينبغى ان يذكر كأين فانه يبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه

دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون آخره نون
ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون (وكيت وذيت) بحركات التاء
ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان (للحديث) اى للحكاية
عند نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما
عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل (والكلمات المتضمنة بمعنى
ان او الاستفهام) كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر (غير اى واية)
فانهما معربان لما مر (وبعض الظروف) لان جميعها ليس بمبنى
والمراد بها اسم الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذ
ومنذ ذكره افاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المصنف
رحمه الله ذكرهما لشبههما بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به
اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذى للحال والصفة واما
ذكره الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ماينا سبه
(نحو امس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى
الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن (وقط)
بفتح القاف وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء
المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه
خمس لغات كلها للوقت الماضى المنفى فعله مثل مارأيته قط اى ابدا
وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها
وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل لشبهها
بالحرف لانها مثل لما فى استغراق النفى (وعوض) بفتح العين وضم
الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل
المنفى فعله نحو لا اراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اى دهر
الداهرين والداهر مابقى على وجه الارض (ومذ ومنذ) وبنؤهما
لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل
ولذا بنى الثانى على الضم ولاجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون
لعدم اجتماعهما واذا لقى الساكن يضم آخره للاتباع اولان اصله

منذ بدليل انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم قدمه على منذ لما مر وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا اثبت ان منذ ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف على ماحكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لايلحق الحروف ولا استبعاد في ذلك كما لايخفى على من له ادنى استعداد (واذا) بني للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لان الالف لايحتمله (واذ) بني لما مر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا بني على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم (ولما) قال الفاضل العصام في شرح التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبني على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل الى انه مثله في المضي او في عدم العمل او في عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة اقوى القول بالظرفية ولعل ميل المصنف رحمه الى ذلك حيث قرنه معه وجه البناء مامر (ومتى) استفهاما اوشرطا للزمان (وانى) استفهاما اوشرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما (وايان) استفهاما للزمان (وكيف) استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت (وحيث) للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا وجه البناء فيه مامر في اذا (ولدى) بالف مقصورة قال الرضي لاوجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامل معاملة الف على والى يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا

وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك ولاك ولا يضاف الى الضمير
مقصور لا اصل لالفه ٣ سوى هذه الثلثة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء
فيدفع الالتقاء بكسر النون، باسكان العين للتخفيف كما في عضد فيلتقي
الساكنان فيدفع الالتقاء بفتحة وكسرة او كسر النون او حذفه اشار اليه
بقوله (ولد) بفتح اللام او ضمها و سكون الدال وربما يتصرف فيه
بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال
فهذه ثمانية لغات وعبارة المصنف رحمه الله تحتملها على ما لا يخفى
قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون
لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة في البناء حال الآخر
دون الوسط والقول بان الآخر فيهما منسي و المعتبر هو الدال مردود
بان المحذوف لعلة لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون غيره
وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن
جراهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى قيل بنيت لوضع
بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه ورده الرضي بان الواضع انما
يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مبنيا لمشابهته
بالحرف فالوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجها للبناء
والفاضل العصام انه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف
فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضي لاستلزامها
الابتداء الذي هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال
لتضمنه معنى من و يجعل دخول من تأكيدا فعلى هذا لا حاجة الى
تقدير من اذا لم يذكر كما قدره الرضي (والكاف) الذي بمعنى المثل نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم * اى عن اسنان مثل البرد لذائب لاضافتها
٩ (وعلى) بمعنى فوق نحو من عليه (وعن) بمعنى الجانب نحو
من عن يميني (الاسمية) صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على اسميتها
دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر
(وغير اللازم) من النوعين اربعة اقسام الاول (ما) اى اسم

٣ قوله لا اصل لالفه صفة مقصور معنى لا اصل لالفه يعني لا يسمع ان الفه في الاصل واو او ياء بل هو اصل في وصف منه

٩ فالكاف بمعنى المثل بقرينة دخول حرف الجر لان حرف الجر لا يدخل على مثله وهذا عجز بيت قاله العجاج وصدره * بيض ثلاث كنعاج جم * البيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي البقرة ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم الكثير ويضحكن خبر عن بيض والمنهم الذائب (حسن مصري)

مطلقا (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى * وكلا ضربنا له الامثال * وفي الظرف قليل نحو قول الشاعر * وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات * والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوى في المبني ومنسى في المعرب وقال الرضى الحق هو الاول (منويا فيه المضاف اليه) اذ لو كان منسيا كما في الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسى في غيره (نحو قبل و بعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليهما بمعناها نحو يمين وشمال (ولا غير وليس غير وحسب) وجه البناء في الجميع المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا للنقصان باقوى الحركات (والآن) عطف على ما ولو قدمه لكان اولى واظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف والظاهرة ٩ زائدة وعده من غير اللازم مبني على رأى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله * كانهما ملآن لم يتغيرا * والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بنائيا الا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا لاحتمال انما يتدبه لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت (و) الثاني (المنادى) وهو ما نودى بحرف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد و نحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله و يا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب (المفرد) لا المضاف ولا المشابه به (المعرفة) قبل النداء او بعده (فانه مبني على ما يرفع) ذلك المنادى في غير صورة النداء ٧ لفظا او تقديرا او محلا (به) راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع انما بني لو قوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا او تعريفا في مثل ادعوك

٩ اذ شرط حرف التعريف ان يدخل على النكرة و الآن لم يسمع مجردا عنهما منه

٧ واما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى وباعتبار ما كان منه

المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره فى الامتحان
وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لاتعريف
فى كاف الخطاب الحرفية والافراد لايكفى فى المشابهة والالبنى النكرة
المفردة ثم قال والاشبه عندى ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال
واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء وحمل عليه
شبه المضاف ولاالمقول لغيرمعين لان الامر خطاب لمعين والمقول
لغيره ليس بخطاب فى الحقيقة فلايناسب الامر وانما بنى على مايرفع به
للفرق بين حركتى المنادى المعرب و بين حركة المبنى وحروفهما كذا
فى الرضى هذا هو الاصل لايعدل عنه مالم يوجد للعدول عنه داع
كما اشار اليه بقوله ( ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة اوالندبة)
هذا الشرط انما يفيد فى الواحد اذالالف مادام الفا مناف لضم
ماقبله دون المثنى والمجموع اذهما مبنيان على ما يرفع به لحق بآخرهما
الف اولا نحو يازيداناه ويازيدوناه لانتفاء المنافاة حينئذ لوجود الفصل
بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق بآخره الف
يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور فى الواحد دونهما
ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحوق الالف بناءهما ايضا على مايرفع به
لبين حكمهما ايضا ولك ان تريد بآخر مايراد به فى تعريف الاعراب
فحينئذ لايلحق بآخرهما الف بل لو لحق بالنون وهو ليس بآخرهما
على هذا المعنى (ولا باوله لام) للاستغاثة اوالتعجب اوالتهديد اذ به
لايبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به (نحو يازيد) مثال للمعرفة
قبل النداء والمبنى على الضم ولم يلحق بآخره الف ولاباوله لام (و يامسلمان)
مثال للمعرفة بعده والمبنى على الالف بلا الف ولالام ( ويا مسلمون)
مثال للمعرفة بعده والمبنى على الواو بدونهما ويا هذا وفى ايراد المثالين
الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد مايقابل المثنى والمجموع
بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله (وان كان
المنادى (مضافا اومشابها به) اراد به مااتصل به شئ من تمامه معمول له
اونعت له جملة اوظرفا اومعطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد

(او نكرة ينصب) على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا اوتقديرا او محلا الذى هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعى ولان الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ نداء كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا اوتقديرا يشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعنى ويا غير ما يضرنى مبنيا على الفتح لان كلا منهما لم ينصب لفظا اوتقديرا بل محلا مع انه مضاف (بفعل مقدر) عند سيبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعو او انادى عبد الله حذف فعله انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته (نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد) مثال لشبه المضاف ومامن تمامه معمول له ومثال مامن تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف ومثال مامن تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو (ويا رجلا) لغير معين بان اريد من يأتى اى رجل كان (وان لحق باخره) اى باخر المنادى المفرد المعرفة (الف) مذكور (بنى على الفتح) لاقتضائه فتح ماقبله (نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام) مذكور (يجب جره) لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على لك واو عطف بغير يا نحو يا للكهولة والشباب تكسر فى المعطوف ولا يستعمل فيها الا لكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف مشابهته للحرف بدخوله خاصة الاسم (نحو يا لزيد) فى مقام الاستغاثة والتعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه ولما لم يجر الحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل فى بعضها قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (والبدل) من المنادى المبنى على ما يرفع به

مطلقا (والمعطوف) عليه (الخالى عن اللام) اذالحكم الآتى لايجرى فى غيره (حكمه) اى حكم كل واحدمنهما (حكم المنادى) المستقل الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل هوالمقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول (نحو يارجل زيد) فى المفرد المعرفة (والثانى) نحو (يا زيد وعمرو) كذلك ونحو يازيد اخاعمرو او واخاعمرو فى المضاف ويا زيد طالعا جبلا اووطالعا جبلا فى شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا فى النكرة انمالم يتعرض هنالبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوى لكونها كتوابع سائرالمبنى فى كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغى اذيلزم حينئذ ان لايكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابدمنه والتعميم للحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع فى العاقل مثلا فى مثل يازيد والعاقل ليس باعراب ولابناء كالجرالجوارى صرح به فى الامتحان فلاوجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى المبنى كما لا يخفى على الذكى (وحرف النداء) مبتدأ خبره مجموع (يا) وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لايستعمل فى الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الاهو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد للبعيد منك حقيقة اوحكما كقول الداعى ياالله ويارب وان الله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعى يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادالها من المدعوجل وعلا كذا قال الزمخشرى وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعى لابرهانى فان الداعى يقول ياقريبا غير بعيد و يامن هواقرب الينا من حبل الوريد فابى من الانتصاب منصب البعيد كذا فى التسهيل وشرحه للدماميني فظهران لا اختصاص له للبعيد (وايا وهيا) هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا اوجوده فيهما وقدم الاول على الثانى لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده وآ وآى بالمد هما للبعيد ايضا كما فى التسهيل (واى)

بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته ايا فى كونه على حرفين
(والهمزة) للقريب (ووا) عده منها لان الحق عنده كون المندوب
من المنادى كما صرح به فى الامتحان وهو (مختص بالندبة) لايستعمل
فى غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق (و) الثالث (اسم لا التى
لنفى الجنس اذا كان مفردا) اذ لو كان مضافا اوشبهه لم يكن مبنيا بل
يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية (نكرة متصلة بلا)
اذ لو كان معرفة او مفصولا عنهما لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع
على الابتداء والتكرير حال كونها (غير مكررة) اذ حكم المكررة سيجئ
(نحو لارجل) فى الدار ولارجلين فيها و لامسلمين فيهما ولامسلمات
انما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب اهل من رجل مثلا
وعلى ماينصب به ليكون البناء على حركة اوحرف استحقها النكرة
فى الاصل قبل البناء ذكره الرضى واقول هذا مخالف لما ذكره فى المنادى
من انه انما بنى على مايرفع به للفرق الى آخره فلابد من بيان الفرق حتى
يتم الكلامان ولعله ان لا عامل ضعيف وقد ينعزل عنه فجعل حركة
معموله المبنى موافقا لعمله المحلى وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له
ولايظن انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لاينعزل اصلا
فلايظن به العزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ماسنح لخاطر العبد الفقير
والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير (و) الرابع (المضارع المتصل به
نون جمع المؤنث) بنى به لكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون
حملا على الماضى (اونون التأكيد) خفيفة اوثقيلة انما بنى بهما لكونها
بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلهما يلزم دخوله وسط الكلمة
ولو دخل عليهما فهى كلمة اخرى فى الحقيقة و بنى على الضم فى جمع
المذكر ليدل على الواو المحذوفة و على الكسر فى الواحدة الحاضرة
ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما ذكره فى الامتحان
وقال بعض الكمل يبنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع
بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا او قوع الفصل بينهما
بالضمير ونظر النحرير اد ق و بالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر

كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزأ من الفعل استدلالا بسكون آخره مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول (نحو يضربن) للغائبة (وتضربن) للحاضرة (و) مثال الثانى (نحو هل يضربن) بفتح الباء اوضمها (وهل تضربن) بفتح الباء اوضمها اوكسرها والنون فيهما خفيفة اوثقيلة (وهذه الالفاظ) من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدم احدها (واما جاز البناء فالظروف المضافة الى الجملة و) الى (اذ) المضافة اليها (فانها) اى الظروف المذكورة (يجوز بناؤها) لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلاواسطة او بها (على الفتح) لخفته (نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و) نحو (حينئذ ويومئذ) اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب (وكذلك) فى جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة (مثل وغير مع) الاضافة الى (ما و) الى (ان المصدريتين مع مدخولهما او) الى (ان) المشددة كذلك مثل قيامى مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول (واسم لا) عطف على الظروف (المكررة) صفة لا (المتصل بها المفرد النكرة) صفات الاسم وقد سبق حكم اسم غير المكررة والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة (نحو لا حول) عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة (الا) بهداية (الله) وعنايته (فانه يجوز بناؤهما على الفتح) على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد اوجملة بتقدير الخبر للاول (ورفعهما) على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله حول وقوة (وفتح الاول) على الاصل المذكور (مع نصب الثانى) عطفا على لفظ الاول او محله القريب منونا لاعرابه (ورفعه) عطفا على محله البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب (ورفع الاول) بالرفع على ان لا بمعنى ليس اوعلى الغاء العمل بالتكرير (مع فتح الثانى) على الاصل المذكور (وهذه) الوجوه (خمسة اوجه) تجوز (فى) اسماء (امثاله) اى امثال لا حول ولا قوة الا بالله فى كون لا مكررة متصلا بها اسمها

مفردا نكرة مثل لارجل ولاامرأة فيها ( وصفة اسم لا ) عطف على الظروف اواسم لا ( المبنى ) صفة لاسم لااحتراز عن المعرب فان صفته لايجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا ( المفردة المتصلة به ) اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لايجوز بناؤها اصلا نحو لارجل حسن الوجه وبالثانى عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه لايجوز بناؤهما اصلا بل تعربان رفعا ونصبا (فانه يجوز بناؤها ) اى الصفة المذكورة (على الفتح ) حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى ٩ اليها حقيقة فكان لاباشرها ( نحو لا رجل ظريف ) بالفتح ( و ) يجوز ( اعرابها رفعا ) حملا على محله البعيد ( ونصبا ) حملا على لفظه او محله القريب ( نحو لا رجل ظريف ) بالرفع ( وظريفا ) بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لايرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب ولايجوز بناؤها لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لانص عنهم فيها غيرانه نقل عن الاندلسى ان ماعداهما كتوابع المنادى * قد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار الاسرار * بعون الملك العزيز الغفار * على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى فى الضحوة الكبرى من يوم الاربعا السابع والعشرين من رمضان المبارك من سنة خمس وثمانين والف

٩ فان معنى لارجل ظريف نفى ظرافته لا نفسه بخلاف صفة المنادى كيا زيد الظريف فانها غير مقصودة بالنداء ولذا لم تبن منه

قد تم طبع هذا الشرح المسمى بنتايج الافكار * على المتن المسمى باظهار الاسرار * بعناية الله الغفار * فى زمن السلطان ابن السلطان ﴿ السلطان الغازى عبدالمجيد خان ﴾ لازال محفوظا بحفظ المولى الى آخر الدوران بنظارة ( محمد لبيب ) فى اواخر شهر محرم الحرام سنة سبع وسبعين ومائتين والف



